تصويت بدون صوت

تصويت الأقليّة الفلسطينيّة في الإنتخابات البرلمانيّة الإسرائيلية ٢٠٠٣

نديم روحانا | نبيل الصالح | نمر سلطاني

مدى מדה MADA

تصويت
بدون
صوت

الأقلّيّة الفلسطينيّة
في الإنتخابات
البرلمانيّة
الإسرائيليّة ٢٠٠٣

نديم روحانا ونبيل الصالح ونمر سلطاني

تصويت بدون صوت

الأقلّيّة الفلسطينيّة في الإنتخابات البرلمانيّة الإسرائيليّة ٢٠٠٣

Nadim Rouhana, Nabil Saleh, Nimer Sultany

Voting Without Voice

The Palestinian Minority in the Israeli Parliamentary Elections 2003

تصميم وإنتاج: «مجد» للتصميم والفنون

ISBN 965-90573-5-0

© كلّ الحقوق محفوظة

مـدى – المركز العربيّ للدراسات الإجتماعيّة التطبيقيّة
اللنبي ٥١، ص.ب. ٩١٣٢، حيفا ٣١٠٩٠
تلفون: ٨٥٥٢٠٣٥–٠٤، ناسوخ: ٨٥٢٥٩٧٣–٠٤
www.mada-research.org
Email: mada@mada-research.org

تصويت
بدون
صوت

الأقلّيّة الفلسطينيّة
في الإنتخابات
البرلمانيّة
الإسرائيليّة ٢٠٠٣

مدى מדה MADA

فـــهـــرســـت

قائمة الجداول ٦
مقدّمة ٧
الفصل الأول: القوى السياسيّة المشاركة في إنتخابات ٢٠٠٣ ١٠
التيّار الشيوعيّ اليهوديّ– العربيّ ١١
التيّار الإسلامي ١٢
التيّار القومي ١٤
حركات أخرى ١٥
العرب في الأحزاب الصهيونيّة ١٧

الفصل الثاني: العوامل المكوّنة للمناخ الانتخابيّ العربيّ ٢٠
الدائرة الداخلية ٢٢
الدائرة الإسرائيلية ٣٩
الدائرة الخارجية ٥٠

الفصل الثالث: تحليل نتائج الإنتخابات ٥٦
هبوط نسبة التصويت ٦٠
التغيّر في موازين القوى بين الأحزاب العربيّة ٦١
الهبوط في نسب التصويت للأحزاب الصهيونية والمتديّنة اليهوديّة ٦٥
عوامل ديمغرافيّة وجغرافيّة ذات صلة بأنماط التصويت ٦٩

الفصل الرابع: حول التأثير والتصويت ٨٠
الدعوة إلى المقاطعة والإمتناع عن التصويت ٨١
أسباب أخرى للعزوف عن المشاركة ٨٨
لماذا يُصوِّت العرب؟ ٩٠
تصويت بلا تأثير ٩٥
المواطنة، الهوية السياسية والتعزيز الذاتي: نشوء أهداف تصويت جديدة ٩٦

خاتمة ١٠٣
ثبت المراجع ١٠٨

قائمة الجداول

الجـــدول ١: نتائج الإنتخابات العامّة
الجـــدول ٢: مشاركة العرب في الإنتخابات للكنيست في السنوات ١٩٤٩–٢٠٠٣
الجـــدول ٣: توزيع الأصوات العربيّة في إنتخابات ٢٠٠٣
الجـــدول ٤: توزيع الأصوات العربيّة منذ سنة ١٩٤٩ حتّى ٢٠٠٣
الجـــدول ٥: توزيع الأصوات العربيّة للأحزاب غير العربيّة في سنوات ١٩٩٢–٢٠٠٣
الجـــدول ٦: توزيع أصوات الدروز على القوائم المختلفة في السنوات ١٩٩٢–٢٠٠٣
الجـــدول ٧: توزيع الأصوات بين الأحزاب العربيّة والأحزاب اليهوديّة حسب نوع البلدة
الجـــدول ٨: توزيع الأصوات للأحزاب العربيّة والأحزاب اليهوديّة حسب حجم البلد، بدون بلدان درزيّة
الجـــدول ٩: توزيع الأصوات العربيّة حسب الجنس
الجدول ١٠: أنماط التصويت حسب الديانة
الجدول ١١: قوّة الأحزاب العربيّة في المدن المختلطة مقابل البلدان العربيّة
مـلـحـق ١: القوائم العربيّة المرتبطة بالأحزاب الصهيونيّة التي حصلت على تمثيل في الكنيست

مقدمة

جرت الإنتخابات للكنيست السادس عشر في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٣، قبل موعدها المحدّد بعشرة أشهر، بسبب إعلان رئيس الحكومة في حينه (أريئيل شارون) عن حلّ الكنيست، بعد انسحاب حزب «إسرائيل واحدة– العمل–ميماد» من الائتلاف الحاكم، وجرّاء عدم قدرة شارون على تشكيل ائتلاف حائز على أغلبية كبيرة من أعضاء الكنيست. فسّر بعض المحلّلين هذه الخطوة بأن حزب الليكود شعر وقتها بازدياد شعبيته في المجتمع الإسرائيلي بقيادة شارون، مما يتيح له الحصول على نسبة أصوات عالية إذا ما دفع إلى إجراء الإنتخابات سريعاً، ولهذا أقدم على حلّ الكنيست. هذا ما كانت استطلاعات الرأي المنشورة في الصحف الإسرائيلية الرئيسية تتوقعه،[1] وهو ما ثبتت صحته في النتائج الفعلية للإنتخابات

١. كانت الصحف الإسرائيلية تجري استطلاعات أسبوعيّة حول نتائج الإنتخابات. نتائج استطلاع صحيفة معريف الذي أجري في ٢٠٠٢\١٢\١٣ توقّعت فوز الليكود بـ ٣٩ مقعدًا في الإنتخابات بينما يحظى حزب العمل بـ ٢٤ مقعدًا. استطلاع ٢٠٠٢\١٢\٢٠ توقع فوز الليكود بـ ٣٥ مقعدًا مقابل ٢٣ لحزب العمل. كما توقّع تفوّقًا واضحًا لمعسكر اليمين والمتديّنين (٥٨ مقعدًا) مقابل ٣١ لمعسكر العمل وميرتس. استطلاع ٢٠٠٣\١\٣ توقع فوز الليكود بـ ٣٤ مقعدًا وفوز معسكر اليمين والمتدينين بـ ٦٥ مقعدًا. هذا في حين توقع الاستطلاع فوز حزب العمل بـ ٢١ مقعدًا وميرتس بـ ٨ مقاعد. نتائج الاستطلاع الذي أجرته معريف في ٢٠٠٣\١\٢٤، أي قبل الإنتخابات بأربعة أيّام، توقّع فوز الليكود بـ ٣٢ مقعدًا في الكنيست وفوز معسكر اليمين بـ ٦٥ مقعدًا مقابل فوز حزب العمل بـ ١٨ مقعدًا وحزب ميرتس بـ ٨ مقاعد. الاستطلاعات التي أجرتها الصحف الأخرى أظهرت تفوّقًا مستمرًا لليكود ومعسكر اليمين على حزب العمل وحلفائه، حيث تنبّأ استطلاع صحيفة هآرتس، الذي نشر في ٢٠٠٣\١\٢٧ قبل بدء الإنتخابات بساعات قليلة بفوز الليكود بـ ٣٠–٣١ مقعدًا، وفوز حزب العمل بـ ١٩ مقعدًا فقط. أمّا استطلاع يديعوت أحرونوت من اليوم نفسه فتنبّأ بفوز الليكود بـ ٣٣ مقعدًا في حين يحصل العمل على ١٩ فقط.

بعد ذلك.

من الواضح أنّ المشهدين السياسيّ والإجتماعيّ في الفترة التي انقضت بين الإنتخابات للكنيست الخامس عشر (١٩٩٩) والإنتخابات الأخيرة للكنيست السادس عشر، كانا يشهدان تحولات متتابعة يصعب أحيانًا ملاحظة حدوثها اليومي لكنّها تُبقي أثرًا تراكميًا يؤثّر في نتائج الإنتخابات. ولا نضيف جديدًا إذا قلنا إنّ الإنتخابات في المدن والقرى العربية لا تشذ عن هذه القاعدة من حيث كونها تتأثر بما يستجد في مجالات شتّى. فالتغيرات في الخطاب السياسي السائد تترك بصمتها الواضحة على الموقف من الدولة والعلاقة معها وعلى تصور إمكانيات العمل السياسي، والأساليب التي يجب اتّباعها بهدف التأثير. ولعل أبرز مثال على تأثير تطور الخطاب السياسي يتجسد في ظهور «حزب التجمع الوطني الديمقراطي» في ١٩٩٦، ثم انتشار طروحاته حول البعدين القومي والمدني في العمل السياسي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، في نهاية التسعينيات. كما أنّ ازدياد قوة التيار الراديكالي في الحركة الاسلامية– جناح الشيخ رائد صلاح– واتّساع رقعة نشاطه السياسي والإجتماعي والديني تركا أثرًا واضحًا بين أوساط الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل عامّة، وبصورة خاصّة بين أوساط المسلمين. في هذا السياق من الممكن أيضًا ملاحظة أثر تغيّر الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية على رغبة الأفراد في المشاركة السياسية، أو أثر التعرض الدائم لتأثير وسائل الإعلام يوميًا، أو التأثير التدريجي لنزعات ثقافية عالمية ومحلية على القيم وأنماط السلوك، وبضمنها السلوك في المجال السياسي، ومجال التعامل مع القيم الإجتماعية والسياسية.[٢]

تتألّف هذه الدراسة من ثلاثة أقسام: في القسم الأول نقوم

٢. على سبيل المثال لا الحصر، قضية الخلاف على مقام شهاب الدين في مدينة الناصرة وما تلا ذلك من ازدياد تفشّي ظاهرة التوتر الطائفيّ بين المسلمين والمسيحيين في الناصرة أولاً، ثمّ في قرى ومدن عربيّة أخرى. ترك هذا التوتّر أثرًا على مستوى التضامن الداخليّ للأقلّيّة.

باستعراض القوى والتيارات السياسية الفاعلة في أوساط الأقلّيّة الفلسطينية محاولين توضيح مواضع الإختلاف والتشابه بينها، والخطوط العريضة لمواقفها. في القسم الثاني نقوم بتحليل وعرض العوامل المكوِّنة للمناخ السياسي والإجتماعي الذي تتحرك في خضمِّه هذه القوى، والذي أحاط بالحملة الإنتخابيّة وعملية التصويت. وفي القسم الثالث من الدراسة نحلّل نتائج الإنتخابات ونعرضها، غير معتمدين على النتائج الرسميّة فحسب، بل كذلك على استطلاعات للرأي العامّ أجرتها وحدة استطلاع الرأي العامّ في «مدى»، قبل الإنتخابات وبعدها. كان هدفنا من شمل هذه الاستطلاعات في هذه الدراسة محاولةً تقصّي مؤشّرات تدلّ على العلاقة بين عوامل مختلفة لها علاقة بأنماط التصويت، ولكن المعلومات المتوفرة من النتائج الرسمية لا تكفي لفهمها وتحليلها. في الفصل الرابع سوف نتناول موضوع مقاطعة الإنتخابات والتفسيرات الممكنة لاستمرار المواطنين العرب في التصويت بنسب عالية على الرغم من انعدام قدرتهم على التأثير بشكل حقيقي.

الـــفـــصـــل الأول:

القوى السياسيّة المشاركة في إنتخابات ٢٠٠٣

شهدت الحلبة السياسية في أوساط الأقلّيّة الفلسطينية تغيّرات وتحوّلات في تركيبة المعسكرات والأحزاب السياسية القائمة، رافقها نقاش علنيّ بين التيارات وفي داخلها. في هذا الجزء من البحث سنقوم بتحديد التيارات الفاعلة على الساحة السياسية. فعلى الرغم من التشابه بين شعارات الأحزاب المختلفة، في الإمكان التمييز بين ثلاثة تيارات رئيسية على الساحة الحزبية العربية الداخلية الممثلة في الكنيست: التيار الشيوعي اليهودي–العربي، التيار الاسلامي، والتيار القومي العربي.

التيّار الشيوعيّ اليهوديّ– العربيّ

تمثّل هذا التيارَ الجبهةُ الديموقراطية للسلام والمساواة– وهي تتشكّل من الحزب الشيوعي الإسرائيلي وآخرين، وقد تمثّلت في الكنيست الخامس عشر بثلاثة نوّاب. تعود جذور الحزب الشيوعي الإسرائيلي إلى ما قبل قيام دولة إسرائيل. يعرّف الحزب نفسه بأنّه «حزب ثوري يهودي عربي» وأنّه «حزب وطني وأممي، يناضل من أجل المصالح الحقيقية لإسرائيل ولمصلحة مواطنيها اليهود والعرب».[٣] وينظر الحزب إلى دولة إسرائيل على أنّها «دولة ذات نظام برجوازي– ديمقراطي».[٤] أمّا الجبهة

٣. انظر البندين الثاني والثالث من النظام الداخلي للحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي أقر في المؤتمر الـ٢١ للحزب عام ١٩٩٠ ثم أجريت عليه تعديلات طفيفة في المؤتمر الـ٢٣ للحزب عام ١٩٩٧.

٤. **تقرير اللجنة المركزية للمؤتمر الـ٢٣ للحزب الشيوعي الإسرائيلي– الجزء الأول**. تل أبيب، أيّار ١٩٩٧. ص٥٩.

فقد تشكّلت في آذار ١٩٧٧، وكانت، على امتداد سنوات طويلة، الحركة السياسية المركزية في الساحة العربية، إلى حين بروز الحركة التقدمية ونجاحها في إنتخابات ١٩٨٤. يشدد هذا التيار على الشراكة اليهودية–العربية وعلى القضايا الإجتماعية العامّة مثل حقوق العمال والنساء وغيرها. كما يطالب بالمساواة للمواطنين العرب لكن مفهومه للمواطنة يتوقف عند الحصول على الاستحقاقات بشكل متساو دون التطرّق إلى اقتسام المصلحة العامّة. على صعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يطالب بحلّه على أساس دولتين لشعبين (إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، مع «حلّ عادل» لقضية اللاجئين الفلسطينيين).

التيّار الإسلاميّ

شارك التيار الاسلامي في الإنتخابات للمجالس المحلية العربية منذ الثمانينيّات، وقام بتأسيس شبكة من الخدمات والمؤسسات الأهلية الإجتماعية والدينية بديلاً لدولة المؤسسات الغائبة تقريبًا بالنسبة إلى المواطنين العرب. مثلاً تقوم الحركة الإسلاميّة بإنشاء عيادات طبية مجانية، وتأمين العلاج لمدمني الكحول والمخدرات، وإقامة مخيّمات العمل التطوعي، وتنظيم دوري كرة القدم الإسلامي، وإنشاء حضانات للأطفال، وتأسيس كلّيّات للشريعة، وجمعيات دينية تعنى بشؤون الصيانة والتوثيق والدفاع المتعلّقة بالأوقاف والأماكن الدينية الإسلامية وغيرها. يرفع هذا التيّار الشعارَ «الإسلام هو الحلّ»، وغايته إقامة نظام إسلاميّ، ولكنه لا يعرض نفسه بديلاً لنظام الحكم في إسرائيل. وفي البداية امتنع التيار الإسلامي عن خوض الإنتخابات البرلمانية.

كان قرار الحركة الإسلامية خوض الإنتخابات البرلمانية عام ١٩٩٦ قرارًا صعبًا أدّى إلى انشقاقها إلى جناحين: الأول عارض (وما زال) خوض الإنتخابات البرلمانية من منطلقات عقائدية وأيديولوجيّة؛ لكنّه

يشارك في الإنتخابات للسلطات المحلّيّة. يمثّل هذا الاتّجاهَ الشيخُ رائد صلاح (رئيس بلدية أم الفحم سابقًا)، وتنطق بلسانه صحيفة «صوت الحقّ والحرّيّة».[٥] يقوم هذا الجناح في السنوات الأخيرة بتنظيم مهرجانات «الأقصى في خطر» السنوية التي يشارك فيها عشرات الآلاف. كما نظّم حملات إغاثة كبيرة في مطلع الانتفاضة للشعب الفلسطينيّ في المناطق المحتلّة (عن طريق لجنة الإغاثة الإنسانيّة التي قامت المؤسسة الأمنيّة الإسرائيليّة بإغلاقها في صيف ٢٠٠٢). والثاني جناح الشيخ عبد الله نمر درويش وعضو البرلمان عبد المالك دهامشة، وهو يؤيّد خوض الإنتخابات البرلمانية، وتنطق بلسانه صحيفة «الميثاق».[٦]

تمثّل هذا التيّارَ الأخير في الكنيست القائمةُ العربيّة الموحّدة؛ وهي تحالف تكوّن من الحزب الديموقراطيّ العربيّ، والحركة الإسلاميّة (جناح الشيخ درويش). وكان الحزب الديمقراطي العربي قد تأسس عام ١٩٨٨، وخاض الإنتخابات في العام نفسه بقيادة عبد الوهّاب دراوشة، الذي خرج من صفوف حزب العمل في نهاية ١٩٨٧، بعد أن ترعرع فيه سنين طويلة، حاصلاً على مقعد واحد ثم مقعدين في ١٩٩٢. وقد حصل التحالف عام ١٩٩٦ على أربعة مقاعد. ثم انضمّت اليه عام ١٩٩٩ جبهة الوحدة الوطنية (بقيادة هاشم محاميد) ليحصل التحالف على خمسة مقاعد. وكان الأخير قد انشقّ عن الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة، بعد أن مثّلها في الكنيست، مؤسِّسًا حزبًا جديدًا. وخلال فترة عضويّته في الكنيست الخامس عشر ضمن كتلة القائمة الموحّدة أثار محاميد الكثير من الجدل بسبب عضويّته في لجنة الخارجيّة والأمن في الكنيست، وقد انعكس هذا الجدل (وإن جزئيًا) على مكانة القائمة العربية بين أوساط الأقلّيّة

٥. انظر: www.sawt-alhaq.com
٦. انظر: www.almeathak.com

الفلسطينية.[٧] وفي الإمكان القول إنّ هذا التحالف يمثّل القوى المحافظة والأصوليّة الإسلاميّة في أوساط الأقليّة العربيّة.[٨]

التيّار القوميّ

يمثّل التجمّع الوطنيّ الديموقراطيّ هذا التيّارَ على الخارطة السياسية والحزبية في إسرائيل. تشكل التجمع الوطني عام ١٩٩٦ موحِّدًا العديد من الحركات السياسية والأكاديمية والطلابية (مثل: ميثاق المساواة، النهضة، أجزاء من حركتي التقدمية وأبناء البلد، حركة جفرا الطلابية وغيرها). يشكل هذا الحزب، بشكل ما، امتدادًا للتيار الذي مثلته حركة الأرض الناصرية التي ظهرت في الخمسينيات والستينيات، كما أن أوساطًا واسعة من قياديّي ومؤيدي الحركة التقدمية سابقًا انضمّت إلى التجمع الوطني الديمقراطي في بداية طريقه.[٩] خاض التجمع الإنتخابات لأول مرّة متحالفًا مع الجبهة عام ١٩٩٦ حائزًا على المقعد الرابع (حيث حصل التحالف على خمسة مقاعد)، ثم عام ١٩٩٩ متحالفًا مع الحركة العربيّة للتغيير (أحمد الطيبي)، ممثّلاً بنائبين للتحالف. وكانت العربية للتغيير قد تشكلت عام ١٩٩٦، وانسحبت من الإنتخابات آنذاك في اللحظة الأخيرة، لعدم تحالفها مع قوى أخرى ولعدم وثوقها من عبور نسبة الحسم المطلوبة. تميّز التجمع الوطني عن باقي الأحزاب والتيارات بالمواقف التالية:

---

٧. هذه اللجنة تعنى بشؤون الأمن، ومنها الأمور السرية التي لا تعرض أمام جميع أعضاء اللجنة، إنّما في لجنة فرعية مصغرة تابعة لها. كما تُعنى بشؤون سياسات إسرائيل الخارجية. انتقد الكثيرون موقف محاميد، وخاصة التجمع الوطني، مدّعين أنّ الجلوس فيها لا يخدم الأقلّيّة الفلسطينية، وكذلك يمنح الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي شرعيّة.

٨. عبد الرحمن عبد الغني «حول العرب في إسرائيل والأسرلة» في: عبد الرحمن عبد الغني وآخرون، **العرب في إسرائيل**. شمل– مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، سلسلة دراسات ١٦، ٢٠٠٠. ص ٢٤.

٩. بعض قياديي الحركة التقدمية سابقا ساهموا بشكل جدي في الجهود الحثيثة لاقامة التجمع الوطني الديمقراطي.

١. مطلب تحويل دولة إسرائيل إلى دولة كلّ المواطنين. تحوّل هذا المطلب فيما بعد إلى شعار ترفعه كل الأحزاب العربية فأصبح من الصعب التمييز بين الأصل والتقليد.
٢. مطلب إقامة حكم ذاتي ثقافي للمواطنين العرب في إسرائيل (حق الأقلية في إدارة شؤونها الذاتية كقضايا التربية والتعليم). لاقى هذا المطلب معارضة شديدة من قبل الجبهة الديمقراطية بادّعاء أنّه يعني «التقوقع والانعزالية».
٣. الاعتراف بالمواطنين العرب أقلّيّة قومية.
٤. الدمج بين التيار القومي والديمقراطية الليبرالية متمثلاً بالربط بين الهوية القومية والمواطنة المتساوية.

إلى جانب ذلك، كان التجمع الوطني الحزب البرلماني الوحيد الذي انتقد اتفاقيات أوسلو والسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل حادّ وعلنيّ، مشيرًا إلى مَواطن الضعف فيها. إلا أن هذا النقد خَفَتَ فيما بعد، ربما لكي يكون للحزب صوت مسموع عند القيادة الفلسطينية وعلاقات حسنة معها.

حركات أخرى

إضافة إلى جميع القوى المذكورة أعلاه، تنشط في الوسط العربيّ أحزاب وحركات صغيرة نسبيًا. من أكبر هذه الحركات حركة أبناء البلد؛ وهي حركة ماركسية ظهرت في السبعينيّات، ثمّ شاركت في تأسيس التجمع الوطني.

قاطعت هذه الحركة تاريخيًا الإنتخابات البرلمانية الإسرائيلية؛ لذلك شكّل قرار التجمع خوض الإنتخابات ومن ثَمّ محاولة الحركة الحفاظ على أطرها التنظيمية داخل التجمع مصدرَ خلاف في صفوف مؤيديها. انقسمت الحركة إلى قسمين: الأول بقي في التجمع، ويمثّله عوض عبد

الفتّاح السكرتير العامّ للتجمع. أمّا القسم الثاني فانسحب من التجمع بعد فترة وجيزة، ثم انقسم القسم الثاني مرة أخرى إلى مجموعتين يقود إحداهما رجا إغباريّة، ويقود الثانية واكيم واكيم ومحمّد كناعنة. ويتمحور سبب الانقسام في قضايا تنظيمية وقضايا سياسية أهمّها الموقف من المشاركة في إنتخابات الكنيست.

من الصعب تقدير مدى التأييد الذي تحظى به أقسام حركة أبناء البلد بين صفوف الأقلّيّة العربية في إسرائيل، ولا شك في أنّ الانقسامات المتعاقبة على الحركة منذ السبعينيّات أثّرت على قوة التأييد بشكل سلبي فلم تتحول إلى حركة جماهيرية ذات قاعدة شعبية واسعة. على الرغم من ذلك يمكن القول إنّ هذه الحركة تتميز بمنهجية طرحها الوطني وإصرارها على منظومة من الثوابت السياسية. تعتبر هذه الحركة نفسها رافدًا من روافد الحركة الوطنية الفلسطينية. من مبادئها حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بإقامة دولة علمانية ديمقراطية على كامل تراب فلسطين.

كما شارك في الإنتخابات للكنيست السادس عشر حزب صغير هو «دعم» (منظمة العمل الديمقراطي). وهو حزب يهودي–عربي يركز على حقوق العمال (جمعية «معًا» النقابية) ويمثّل خطّ «طريق الشرارة» الماركسي. يُصدر الحزب شهريّة «الصبّار» الناطقة باسمه.[١٠] شارك هذا الحزب في العديد من الجولات الإنتخابيّة السابقة، لكنّه لم يكن في أي مرة قوة ذات شأن على الساحة السياسية أو في الوسط العربي. وقد حصل في الإنتخابات للكنيست السادس عشر على ما ينيف على الألف صوت بقليل (في حين أن العدد المطلوب لاجتياز نسبة الحسم هو ٤٧٢٢٦ صوتًا).

١٠. لمزيد من المعلومات بالامكان زيارة موقع الصحيفة: www.hanitzotz.com/alsabar

العرب في الأحزاب الصهيونيّة

إضافة إلى ما ذكر أعلاه، برزت ظاهرة التصويت للأحزاب اليهودية الصهيونية منذ إنتخابات الكنيست الأول. وكما في سنوات سابقة، في إنتخابات الكنيست الخامس عشر تمّ انتخاب عدد من العرب ضمن الأحزاب الصهيونية. ففي حزب ميرتس الصهيوني الليبرالي انتخبت حسنيّة جبارة (التي شغلت المكان العاشر المخصَّص لمرشح عربيّ في القائمة)، لتصبح بذلك أول امرأة عربيّة تدخل الكنيست (سنعود إلى هذا الأمر لاحقًا). وفي حزب العمل انتخب كلّ من نواف مصالحة وصالح طريف عن حزب العمل. شغل الأول منصب نائب وزير خارجية إسرائيل في فترة حكم إيهود براك، ممّا جعله هدفًا للكثير من النقد، لكونه ممثّلاً لسياسة إسرائيل الخارجية، بما في ذلك سياستها تجاه الفلسطينيّين والعالم العربيّ. أمّا طريف، الذي شغل «المقعد الدرزي» في حزب العمل، فقد شغل منصب وزير من غير حقيبة في حكومة الليكود–العمل برئاسة أريئيل شارون. بذلك يكون أول عربيّ يشغل منصب وزير في حكومة إسرائيلية. إلاّ أنّ طريف اضطُرّ إلى الاستقالة من الحكومة بعد فترة قصيرة، لا بسبب الانتقادات العربية لقبوله دخول حكومة شارون، وإنّما بسبب شبهات حامت حوله بخصوص نظافة يده وبسبب إشاعات حول تورّطه في مخالفات أخرى. وصلت القضيّة الأولى إلى أروقة المحاكم بعد نزع حصانته وتقديم لائحة اتّهام بشبهة الرشوى وأدّت إلى استقالته من منصبه الوزاريّ.

في إنتخابات الكنيست السادس عشر انضمّ مصالحة إلى حزب «عام أحاد» (بالعربية: شعب واحد) برئاسة عمير بيرتس الذي انشقّ سابقا عن حزب العمل على خلفية إنتخابات الهستدروت (نقابة العمّال العامّة في إسرائيل). لكن موقعه المتأخر لم يسمح له بالعودة إلى الكنيست بعد أن مكث فيها ردحًا طويلاً من الزمن. كذلك لم ينجح طريف في

الوصول إلى الكنيست من جديد.

كما تمثّل الليكود أيضًا بعضو كنيست عربي على أساس «المقعد الدرزي» الذي شغله أيّوب قرّا. شارك قرّا في التحريض اليميني ضد أعضاء الكنيست من الأحزاب العربية خلال دورة الكنيست الخامس عشر، كما قدّم اقتراحات قوانين وصوّت لصالح قوانين هدفت إلى تقويض الحقوق العربية. تمّ انتخاب قرّا في مكان متأخر في قائمة الليكود للكنيست السادس عشر، بَيْدَ أنّ الزيادة الكبيرة في قوة الحزب سمحت بدخوله الكنيست حاصلاً على المقعد الثامن والثلاثين لليكود. كما دخل إلى الكنيست وجه عربيّ درزيّ جديد في موقع أكثر تقدّمًا، هو مجلّي وهبة الذي تربطه هو وعائلته بشارون علاقة شخصية وثيقة.

هل هناك تيّار عربيّ إسرائيليّ؟ يدّعي بعض المحللين أن العرب في الأحزاب الصهيونية وكذلك القوائم العربية المرتبطة بالأحزاب الصهيونية، التي غابت عن الساحة منذ ١٩٨١، (انظر الملحق رقم ١، وفيه جدول بأسماء القوائم وأعضاء الكنيست الذين مثّلوا هذه القوائم) سوية مع الحزب العربي الديمقراطي يشكّلون تيارًا هو «التيار العربي الإسرائيلي» (Ghanem, 2001) . هذا التيار يقبل الوضع القائم وينادي بالاندماج في إسرائيل وبـ«التغيير من الداخل». لكننا لا نرى أنه يمكن تسمية هؤلاء بالاسم الشامل «تيار» ومن المؤكّد أنّهم لا يشكّلون تيارًا فكريًا؛ وذلك نظرًا للإختلاف في مصادرهم ومشاربهم وآرائهم وتباين تصرّفاتهم السياسية. السمة الغالبة لهؤلاء هي كونهم ارتبطوا مصلحيًا مع أحزاب السلطة ولا يقودهم مبدأ ما أو مرجعيّة فكريّة بل مصالحهم. كما أنّ العرب في الأحزاب الصهيونية هم أفراد ينتمون إلى هذه الأحزاب كلّ على حدة. لا يطرح هؤلاء المنتمون إلى هذه الأحزاب أسسًا فكرية أو عقائدية للاندماج أو لقبول الدولة اليهودية وإنّما يعتمدون على تبريرات تتراوح بين الشخصية والقدرية. أضف إلى ذلك أنه في حين تستقي باقي

التيارات المذكورة أعلاه مصادرها الفكرية من تيارات مشابهة في العالم العربي والعالم (الشيوعي/ القومي/ الاسلامي)، ليس لهؤلاء النواب منظومة فكرية أو أيديولوجيا تقودهم أو تجمعهم.

أمّا الحزب الديمقراطي العربي فليست لديه أيديولوجيّة خاصّة تميّزه عن سائر الأحزاب الأخرى؛ بل على العكس، فما يميّزه هو غياب الأيديولوجيا. التجديد الوحيد الذي جاء به الحزب عند ظهوره هو تنظيمه على أساس الانتماء العربي– ناخبين ومرشحين. لكن هذا لا يكفي لتصنيفه تيّارًا، لسببين: **أولهما** أن هذا لم يعد أمرًا خاصًا به وحده (فقد ظهرت أحزاب أخرى عربية)، **وثانيهما** أنّ الانتماء القومي وحده لا يشكّل انتماء معرفيًا (بمعنى أنّ الحزب لا يحوّل الانتماء إلى أيديولوجيا). في الإمكان القول إنّ الحزب ذو برنامج سياسي براغماتي (Rouhana, 1997). هذا أيضًا غير كافٍ لتصنيفه تيّارًا فكريًا، فهذه الصفة تنطبق أيضًا على الحركة الإسلامية المتحالفة معه في القائمة الموحّدة. وقد انضوى الحزب تحت لواء الحركة الإسلامية المهيمنة على القائمة منذ ١٩٩٦. أضف إلى ذلك أنّ القوائم العربية المرتبطة بالأحزاب الصهيونية قد اختفت عن الساحة السياسية تمامًا منذ ١٩٨١ (Rouhana, 1986)، وأنّ ظاهرة التصويت للأحزاب الصهيونية آخذة أيضًا بالانحسار المستمرّ والبارز منذ عام ١٩٩٦ ممّا يدعو إلى الاستنتاج أن هذه القوى التي يدعوها البعض تيّارًا هي قوى هامشيّة في المشهد الراهن.

الـفـصـل الـثـانـي:

العوامل المكوّنة للمناخ الانتخابيّ العربيّ

إضافة إلى المعالم الدائمة التي تشكل المناخ السياسي في أوساط الأقلّيّة العربية الفلسطينية (مثل السياسة الإسرائيلية العامّة والصراع الإسرائيلي الفلسطيني)، من المهمّ الانتباه إلى جميع العوامل الأخرى– الدائمة والاستثنائية– التي أثّرت في المناخ السياسي الذي ساد في أوساط الأقلّيّة الفلسطينية في إسرائيل عشية الإنتخابات للكنيست السادس عشر. ولتحليل هذه العوامل مجتمعة قمنا بتصنيفها في ثلاث دوائر تأثير شكّلت هذا المناخ. وسنقوم بتناول هذه العوامل من خلال هذه الدوائر. هذه الدوائر هي:

١. الدائرة الداخلية المحلية: في هذه الدائرة تتفاعل العديد من المؤثرات، نحو: تطوّر الوعي السياسي، والتغيير في السلوك السياسي (كما في هبة اكتوبر)، والعلاقة بين الأحزاب وداخلها، وتغيّر المناخ الإجتماعي (مثلما يظهر من خلال التنافس التناحريّ إلى درجة التوتّر الطائفيّ أحيانًا)، وتهميش النساء، وغير ذلك.

٢. الدائرة الإسرائيلية: في هذه الدائرة سنحلل أثر المبنى السياسي الإسرائيلي العام وأثر بعض العوامل المتعلقة به على الإنتخابات. من هذه العوامل: تغيير طريقة الإنتخابات وحسم نتائجها مسبقاً لصالح اليمين، والمميّزات الجديدة لسياسة الدولة تجاه الأقلّيّة الفلسطينية والتي ظهرت من خلال محاولة منع أحزاب عربية من المشاركة في الإنتخابات الأخيرة

وملاحقة تيارات سياسية دون أخرى، وسلوك قوى الأمن الإسرائيلية خلال هبّة أكتوبر ٢٠٠٠.

٣. الدائرة الخارجية: وتشمل تلك التأثيرات العابرة للحدود مثل الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والتغيرات في المناخ العربي والعالمي، ومحاولة أطراف عربية وفلسطينية خارجية التأثير على الصوت العربي وقرارات قياداته، وتأثير وسائل الإعلام الجماهيرية الحديثة التي تبثّ بالعربية من العديد من الدول العربية والغربية، وما شابه ذلك.

بطبيعة الحال هذا التقسيم هو مجرد أداة تحليلية مساعدة، وليس تقسيمًا ذا حدود وملامح واضحة صارمة. على العكس، يمكن أن نلاحظ بوضوح مدى التشابك والتأثير المتبادل بين الدوائر والعوامل المختلفة. وفي الإمكان القول إنّ هناك علاقة جدلية بين الدوائر المذكورة وإنّ هناك تأثيرًا متفاوتًا لهذه العوامل في سياقات زمانية مختلفة. وعلى الرغم من مخاطر التجسيد والتكريس لهذه الدوائر، يساعدنا التقسيم في تحليل العوامل العديدة التي تقوم بتشكيل هذا المناخ السياسي. فيما يلي سنستعرض أهمّ هذه العوامل وفقًا لتجلّياتها في إنتخابات الكنيست السادس عشر.

الدائرة الداخلية

فيما يلي سنحاول تعقّب أثر العوامل التالية: هبّة أكتوبر، ونجاح آليّة المقاطعة في إنتخابات رئاسة الحكومة، وعمليّة تفتّت الأحزاب، والخلافات الداخلية التي دارت بينها، وتهميش النساء في التمثيل البرلماني. لقد اخترنا التركيز على هذه العوامل لعلاقتها المباشرة بعملية التصويت، وسنأتي على أثر عوامل جغرافية وديموغرافية عند تحليل نتائج الإنتخابات.

هبّة أكتوبر وتأثيرها: كانت الإنتخابات للكنيست السادس عشر الإنتخابات البرلمانية الأولى التي تجري في أعقاب هبّة أكتوبر ٢٠٠٠ وردّ

قوّات الأمن الإسرائيلية عليها بعنف غير مسبوق أدّى إلى سقوط ١٣ شهيدًا من المتظاهرين العرب في الجليل والمثلّث، إضافة إلى مئات الجرحى والمعتقلين في أغلبيّة مناطق إقامة الأقلّيّة العربية.[١١] في بعض المواقع شاركت مجموعات من المواطنين اليهود في الاعتداء على مواطنين عرب أو على ممتلكات عربيّة وأماكن دينيّة.[١٢]

بدأت هذه الهبّة الشعبية العربية تعبيرًا عن تضامن الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل مع باقي الفلسطينيين في الضفة والقطاع في نضالهم ضد الاحتلال الإسرائيلي المتجدّد بقوّة في تلك الفترة، وإحتجاجا على تصرّفات قوات الجيش الإسرائيلي والشرطة ضد المتظاهرين الفلسطينيين. شكّلت هذه المواجهات منعطفًا هامًا في العلاقة بين المواطنين العرب من جهة وبين الدولة والسكان اليهود عامّةً من جهة أخرى، فقد كانت دافعًا إلى مراجعة المواطنين العرب لمعنى مواطنتهم الإسرائيلية وعاملاً في اتّساع التصدّع العربي اليهودي وزيادة تهتّك نسيج العلاقات بين العرب واليهود عامّةً. وقد انعكس ذلك في كيل الاتّهامات للعرب، من جهات رسميّة أو من الرأي العامّ اليهوديّ كما عبّر عن نفسه في وسائل الإعلام.[١٣] كذلك كانت هناك مقاطعة متبادلة بين العرب واليهود، إلى حدّ أنّ موزعين يهود لمنتوجات حيويّة للعرب امتنعوا عن دخول مدن وقرى عربية حتّى بعد مرور أسابيع من خفوت الهبّة الجماهيريّة. كذلك لوحظ ازدياد في التصريحات التي تعتبر المواطنين العرب طابورًا خامسًا وخطرًا ديموغرافيًا، وما إلى ذلك من تعابير.[١٤] كثير من الناشطين السياسيّين

---

١١. انظر رينا روزنبرغ، «حول التجريم الجماعي للمتظاهرين السياسيين»، **دفاتر عدالة**، العدد الثالث (القانون والعنف) ، صيف ٢٠٠٢، صفحة ١٠.

١٢. كان هناك، على سبيل المثال، اعتداء قامت به مجموعة من مواطني نتسيرت عيليت على الحي الشرقي في الناصرة، كما حدث أيضًا اعتداء على مسجد في مدينة طبريا في يوم السبت الموافق ٢٠٠٠\١٠\٧. **يديعوت احرونوت** ٢٠٠٠\١٠\٨.

١٣. انظر دانييل بن سيمون، «بهلوانيات لثلاثة شعوب» **هآرتس**، ٢٠٠١\٦\١.

١٤. دانييل بن سيمون، المصدر السابق.

العرب شعروا أيضًا بمرارة شديدة جرّاء صمت ما سمِّي آنذاك قوى السلام الإسرائيليّة ومعسكر اليسار الصهيونيّ، فقد غاب صوت هؤلاء عن الساحة أثناء المواجهات وحملة التحريض التي تلتها؛ بل أن بعضهم شارك في موجة التحريض تلك.

وكان المتوقَّع أن يترك هذا التطوّر أثرًا بالغًا على الهويّة الوطنيّة لأوساط واسعة من الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، وعلى أنماط العمل السياسيّ للعرب وعلى رأسها ما يتعلّق بالسلوك الانتخابيّ، الذي كان (وما زال) يعتبر أهمّ أسلوب للمشاركة السياسيّة لدى المواطنين العرب. وقد أثار سلوك الشرطة من ناحية، والتأييد الجارف لهذا السلوك من قبل السلطة والأكثرية اليهودية تساؤلات عميقة عن مفهوم المواطنة وقيمتها للفلسطينيّين في إسرائيل.[١٥] فقد كشفت هبّة أكتوبر عن أنّ الدولة الإسرائيليّة ترى الأقلّيّة العربيّة عدوًا– في ظروف معينة على الأقلّ– وتعاملها كذلك. كما كشف سلوك الشرطة والتأييد الجارف له في الشارع اليهوديّ عن أنّ غطاء المواطنة ليس كافيا لحماية العربيّ أمام الشرطة والسلطة. ولذلك كان من الطبيعيّ أن يكون لهذا التساؤل حول جوهر العلاقة بين المواطن والدولة تأثير في السلوك الانتخابيّ، من حيث الحماسة للمشاركة في الإنتخابات أو من حيث اختيار الحزب الذي سيمنحه المواطن ثقته.

نجاح آليّة المقاطعة في إنتخابات رئاسة الحكومة (شباط ٢٠٠١): سبقت الإنتخابات الأخيرةَ للكنيست إنتخابات خاصّة برئاسة الحكومة جرت في شباط عام ٢٠٠١، بعد أن استقال إيهود براك، رئيس الحكومة في حينه، من منصبه في أعقاب اختلال ميزان القوى في الكنيست بشكل جعل استمراره في رئاسة الحكومة مستحيلاً. أعقبت هذه الاستقالة إنتخابات لرئاسة الحكومة فقط، تنافس فيها إيهود براك وأريئيل شارون.

١٥. Nadim Rouhana. "Shaking the foundations of citizenship". **Al-Ahram Weekly** 27.9.2001. See also: Oren Yiftachel, "The Shrinking Space of Citizenship, Ethnocratic Politics in Israel", **MERIP** 223, (Summer 2002).

جرت هذه الإنتخابات الخاصّة برئاسة الحكومة بعد مضيّ أربعة أشهر فقط على هبّة أكتوبر ٢٠٠٠؛ وكان واضحًا أنّ النتائج ستتأثر بذلك. وقد باءت بالفشل كلّ المحاولات الجاهدة التي قام بها براك وحزبه لإرضاء المواطنين العرب وضمان تأييدهم له، وذلك أنّ المواطنين العرب حمّلوا براك ووزراءه المسؤوليّة المباشرة عن سلوك قوّات الأمن تجاه المواطنين العرب في هبّة أكتوبر.

عند الإعلان عن موعد هذه الإنتخابات، ثار نقاش واسع في أوساط المواطنين العرب حول قضيّة المشاركة في هذه الإنتخابات أو ضرورة مقاطعتها. كان ذلك إما من باب الإحتجاج على سلوك قوّات الأمن ضد الفلسطينيّين في إسرائيل وفي المناطق المحتلّة،[١٦] أو من باب أنّ كلا المرشحين لا يشكلان بدائل مقبولة للناخب العربيّ، أو من باب الشعور السائد في حينه أنّ المؤسسة بكاملها فقدت شرعيّتها في أعين المواطنين العرب. وقد ساد مناخ سياسيّ عامّ بين المواطنين العرب يدلّ على رغبة عارمة في تبنّي أداة المقاطعة موقفًا سياسيًا. وبهدف تنظيم المساعي الشعبيّة لإنجاح المقاطعة قامت «اللجنة الشعبيّة لمقاطعة الإنتخابات» وساندتها «لجنة ذوي الشهداء»؛ وكان شعار اللجنة: «إذا صوّت الشهداء سأصوّت».[١٧] تردّدت بعض الأحزاب السياسيّة العربيّة، في البداية، في

١٦. في استطلاع للرأي أجرته وحدة استطلاع الرأي في «مدى– المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية» بتاريخ ٢٠٠٣\٤\٦ على عيّنة تمثيلية للأقلّيّة العربية في إسرائيل تكوّنت من ٢٩٤ مستجوبًا، تبيّن أنّ ٧٦٪ من المواطنين العرب في إسرائيل يعتبرون ممارسات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة جرائم حرب. انظر عميد صعابنة، نديم روحانا، سليمان محاميد. الحرب على العراق، والعلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين. **سلسلة استطلاعات رأي الفلسطينيين في إسرائيل**، رقم ١، مدى، حزيران ٢٠٠٣.

١٧. قامت هذه اللجنة في حيفا في نهاية عام ٢٠٠٠، وكان هدفها الإسهام في تنسيق وإنجاح الجهود لمقاطعة الإنتخابات. كان من بين المشاركين في الإجتماعات التأسيسية لهذه اللجنة محمّد ميعاري ووجيه سمعان وأمير مخّول ونبيل الصالح وواكيم واكيم ويوآب بار ومحمد اسعد كناعنة وسحر عبده وجلال حسن وأليف صبّاغ والياس صبّاغ وكميل مخّول ونائل كنج وآخرون. كما حضر من لجنة أهالي الشهداء حسن عاصلة ومحمود يزبك وعبد المنعم أبو صالح وآخرون.

تبنّي آليّة المقاطعة وحدّدت موقفها بعد أن شعرت بالزخم الشعبيّ الدافع باتّجاه المقاطعة. حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ اختار أولاً خيار المشاركة بالورقة البيضاء، ودافع عن موقفه هذا بشدّة، ثم عاد في الأسابيع الأخيرة قبل الإنتخابات ليتبنّى موقف المقاطعة. أمّا الجبهة الديموقراطيّة للسلام والمساواة فقد أصرّت على موقفها الداعي إلى المشاركة في الإنتخابات بالورقة البيضاء، لا بالمقاطعة الكاملة. لم يحظَ موقف الجبهة هذا بالتأييد على المستوى الشعبيّ، كما يُستدَلّ من نسب التصويت والمقاطعة. على الرغم من تردّد بعض الأحزاب في حسم موقفها حتّى فترة متأخّرة قبل الإنتخابات، ساهمت هي الأخرى في إنجاح المقاطعة. وقد ساهم البعض في التنظير لقضية المقاطعة، باعتبارها خطوة سياسيّة تخدم أهدافا استراتيجيّة مثل تنمية الشخصيّة الوطنيّة المستقلة جزءًا من الأمّة العربيّة والشعب الفلسطينيّ ومثل رفض السلوك السياسيّ كاحتياطيّ أصوات لحزب العمل ومرشّحيه.[١٨] بين النقاط الأساسيّة التي أدّت دورًا في تردّد بعض الأحزاب كان الخوف من أن تتحوّل المقاطعة إلى سابقة تُسهّل على الناخبين تكرار اللجوء إليها آليّة عمل في إنتخابات الكنيست العامّة. ويبدو هذا اعتبارًا وجيهاً في الحسابات العقلانيّة لهذه الأحزاب.[١٩] على كلّ حال نجحت آليّة مقاطعة الناخبين العرب للإنتخابات للمرّة الأولى منذ قيام إسرائيل، حيث شارك في الإنتخابات نحو ١٨٪ فقط من مجموع أصحاب حقّ الاقتراع العرب.[٢٠] ومن الممكن الادّعاء أنّ النجاح

---

١٨. عزمي بشارة. **لئلا يفقد المعنى، مقالات من سنة الانتفاضة الأولى**. رام الله، مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٢ صفحات ١٤٣–١٥٧.

١٩. في حديث للنائب محمد بركة خلال حلقة من برنامج «أكثر من رأي» بثت بتاريخ ٢٠٠١/٢/٤ قال النائب بركة مجيباً على ملاحظة المحاور سامي حداد حول التخوف من ان مقاطعة المرشح اليهودي في هذه الإنتخابات ربما تقود إلى مقاطعة المرشحين العرب في إنتخابات قادمة: «بدون شك هذا احد العوامل». انظر نص الحلقة على موقع الانترنت الخاص بالجزيرة.

٢٠. يرد هذا الرقم في العديد من المقالات والأبحاث التي تتطرق إلى نتائج الإنتخابات لرئاسة الحكومة في تلك السنة، ولكن ليس ثمّة سند رسميّ يؤكّد هذه النسبة.

في هذه المقاطعة قد حفّز على استعمال هذه الآليّة في حملات إنتخابيّة لاحقة وعلى فحص أسسها الفكريّة والسياسيّة. لذلك من الممكن التخمين أنّ هذا النجاح ساهم في تشكيل أحد مركّبات الخلفيّة لإنتخابات الكنيست السادس عشر.

الأحزاب العربيّة بين الوحدة والتحالف:

أدّت عملية تفتّت الأحزاب والخلافات الرئيسيّة التي دارت بينها في السنوات الأخيرة إلى خلق ما يمكن تسميته «ثقافة سياسيّة مشوّهة»، أو ما اصطلح البعض على تسميته «ثقافة التشويه».[٢١] في الإمكان القول إنّ أبرز مميّزات هذه الثقافة السياسيّة التنافس الشخصيّ لا المبدئيّ، وتفتّت الأحزاب إلى أجزاء أصغر فأصغر، والتنقّل المتعدّد بين القوائم والأحزاب، والتجريح والتقذيع وكَيْل الاتّهامات المتبادل إلى درجة التخوين دون وازع أو رادع، والغوغائيّة والشعبويّة، والعزف على الوتر الطائفيّ والعائليّ والجهويّ، وتهميش النساء. بعض هذه المميّزات ليست مقصورة على الأحزاب العربية، بل إنّها تميّز المناخ السياسيّ في إسرائيل عامّةً. فظاهرة تفتّت الأحزاب وانسحاب أعضاء منها وتشكيلهم أحزابا جديدة لمجرّد عدم فوز هؤلاء الأشخاص بمواقع مضمونة في قوائم المرشحين هي ظاهرة معروفة وشائعة على الساحة الحزبيّة الإسرائيليّة.[٢٢] كذلك فإنّ التناحر الشخصيّ والوشائجيّ الطائفيّ لا المبدئيّ بين المتنافسين على مواقع قياديّة في الأحزاب الصهيونيّة أمر يشغل وسائل الإعلام دائمًا، وخاصّة عند

٢١. عرين هواري «حول ثقافة التشويه» **موقع عرب ٤٨** (٢٠٠٣/٢/١٦). الحقيقة أن هذه الثقافة لم تبدأ في السنوات الأخيرة فقط، فقد كانت حاضرة في سنوات سابقة. راجعوا مثلاً الهجوم العنيف الذي شنّته الجبهة والحزب الشيوعي ضد منافسيهم على غرار الحركة التقدمية بقيادة محمد ميعاري، حتى إن ناشطين حزبيين لم يكتفوا بالمقالات الصحفية كوسيلة للهجوم بل قاموا بتأليف كتب خصص قسم كبير منها لهذا الهجوم.

٢٢. أبرز حالة من هذا النوع تتجسد في قيام حزب المركز بقيادة يتسحاق مردخاي عشية الإنتخابات للكنيست الخامس عشر. غالبية الأعضاء القياديين في هذا الحزب انشقّوا عن أحزابهم السابقة (نذكر منهم يتسحاق مردخاي وروني ميلو ودان مريدور ودافيد مغين).

انتخاب المؤسّسات الخاصّة بهذا الحزب أو ذاك.[٢٣] إلاّ أنّ ما يميّز الثقافة السياسيّة العربيّة هو أنّ «ثقافة التشويه» التي أوردناها كانت حاضرة بشكل حادّ ولافت في العلاقات داخل الأحزاب العربيّة وفيما بينها في الحملة الإنتخابيّة الاخيرة.

في كلّ معركة إنتخابيّة للكنيست تتعالى أصوات تنادي بتوحيد الأحزاب العربيّة في أقلّ عدد ممكن من القوائم.[٢٤] لا شكّ أنّ الوحدة مطلب مشروع ومرغوب فيه؛ لكن هناك اعتبارات سياسيّة مهمّة بالإضافة إلى اعتبارات مصلحيّة ضيّقة تؤدّي دورًا أكبر في عمليّة اتّخاذ الأحزاب لقرارها بشأن موضوع الوحدة. فبين الأحزاب العربية خلافات سياسيّة جدّيّة تحول دون الوصول إلى الوحدة لكنها قد تسمح بالوصول إلى التحالف. فالوحدة تؤدّي أحيانًا إلى ضبابيّة في المواقف بلا حزم. كما أنّ التجربة تثبت أنّ الوحدة حتى الآن كانت مجرّد وسيلة للوصول إلى الكنيست ومن ثَمّ يتصرّف كلّ نائب بشكل فرديّ دون التنسيق الجِدّيّ المتواصل مع النوّاب الآخرين في القائمة نفسها. فهل يرى هؤلاء الوحدة وسيلة أم هدفًا؟ التكتيك أم الإستراتيجيّة؟ قبل الإنتخابات أم بعدها؟ في الإمكان تخيّل حالة تكون فيها الوحدة تكتيكيّة ووسيلة (وفي هذه الحالة علينا أن نسمّيها تحالفًا) وذلك إذا رُفعت نسبة الحسم المطلوب اجتيازها للوصول إلى الكنيست. أمّا في الحالة الراهنة فنسبة الحسم معقولة ممّا

٢٣. في الإنتخابات الأخيرة للكنيست ثار صراع داخليّ حادّ بين عمرام متسناع وبنيامين بن إليعزر عند التنافس على قيادة حزب العمل. كذلك تميّز التوتّر بين ابراهام بورغ وبنيامين بن إليعزر أثناء التنافس على قيادة الحزب في سنة ٢٠٠١ بطابعه الشخصيّ الحادّ. نزاع آخر نشب بين رئيس حزب المفدال أيفي إيتام وشخصيّات قياديّة أخرى في الحزب في الفترة التي سبقت الإنتخابات البرلمانيّة الأخيرة. في هذه الحالات وفي حالات أخرى شبيهة تمحور النقاش بين المتنازعين حول أمور شخصيّة لا تمتّ إلى البرنامج السياسيّ والطرح الفكريّ بأيّ صلة.

٢٤. أحد الأصوات الموسمية التي ظهرت في الحملات الإنتخابيّة الأخيرة «لجنة الوفاق الوطنيّ». حاولت هذه اللجنة التقريب بين الأحزاب وجعلها توقّع على «ميثاق شرف» لخوض إنتخابات نزيهة خالية من التجريح. من الصعب القول إنّ اللجنة نجحت في مساعيها بشكل لافت.

يسمح للأحزاب الصغيرة باجتيازها، وممّا يسمح باستمرار وجودها. في هذا الوضع يرى كثيرون أنّه من المفضّل أن تحترم الأحزاب العربية مبدأ التعدّديّة وشرعيّة وجود وجهات النظر المختلفة، مع ضرورة الحفاظ على التنسيق المشترك داخل الكنيست وخارجه. مع ذلك يجب أن نلاحظ أيضًا الأمور التالية:

أولاً– أكثر المطالبين بالوحدة هم أكثر الأطراف ضعفًا، ذلك أنّهم أكثر الرابحين منها. من هنا أصبحت «الوحدة» مطيّة الضعفاء – إن جاز التعبير–. كما أنّ موقف الأحزاب تجاه قضيّة الوحدة يختلف بإختلاف تقديرها لقوّتها. فقد دعا التجمع الوطنيّ، على سبيل المثال، في الحملة الإنتخابيّة عام ١٩٩٩ إلى قائمة مشتركة لكلّ الأحزاب العربيّة.[٢٥] وفي إنتخابات ٢٠٠٣ أعلن منذ البداية أنّه سيخوض غمار الإنتخابات وحيدًا. يمكن تفسير هذا التحول في أنّ التجمّع كان أكثر قوّة عام ٢٠٠٣ ولم تكن هناك شكوك حول إمكانيّة عبوره نسبة الحسم.

ثانيًا– أصبح شعار الوحدة مع الزمن باليًا من كثرة استخدامه بغير وجه حقّ، ممّا نفر الكثير من الناخبين الذين تساءلوا: لماذا يطالب الجميع بالوحدة ولا يحقّقونها فيما بينهم إن كانوا حقًّا صادقين؟ ولعلّها من تجليات سخرية القدر أنّ أحد الذين انشقّوا عن أحزابهم وشكّلوا أحزابا جديدة أطلق أسماء «الوحدة» أو «التحالف» على الإطارين السياسيّين اللذين أقامهما بعد الانشقاق.[٢٦]

ثالثًا– ليس مضمونًا تمامًا أن تؤدّي الوحدة بين الأحزاب العربيّة

---

٢٥. **البيان التنظيميّ– استعراض وتقييم لمسيرة التجمع التنظيمية– المؤتمر الثالث لحزب التجمع الوطني الديمقراطي يوم ١٨/١١/١٩٩٩**، ص١٣.

٢٦. على سبيل المثال، عندما انشقّ محاميد عن الجبهة في أواخر التسعينيات أطلق على حزبه اسم «جبهة الوحدة الوطنية»، وخاض إنتخابات الكنيست السادس عشر على رأس قائمته الجديدة: «التحالف الوطني التقدمي».

إلى زيادة التمثيل البرلمانيّ. ففي إنتخابات ١٩٩٦ كانت هناك قائمتان وتسعة نوّاب، أمّا في ١٩٩٩ فكانت ثلاث قوائم وعشرة نوّاب، وفي ٢٠٠٣ (بعد تغيير طريقة الإنتخابات) ثلاث قوائم وثمانية نوّاب. وإن كان ذلك صحيحًا فمن غير الواضح إذا كان إيصال أعضاء كنيست عرب، بغضّ النظر عن كفاءاتهم ومواقفهم، هدفًا سياسيًا يمكن الدفاع عنه.

على أيّة حال، تميّزت العلاقات بين القوائم والأحزاب العربية وداخلها، بعد إنتخابات الكنيست الخامس عشر، بالانقسام أكثر مما تميّزت بالتحالف. فيما يلي نستعرض بإيجاز عمليّات التحالف والانفصال داخل كلّ من الأحزاب العربيّة الرئيسيّة خلال فترة الكنيست الخامس عشر وعشية الإنتخابات للكنيست السادس عشر.

القائمة العربيّة الموحّدة

خلال دورة عمل الكنيست الخامس عشر حصلت خلافات حادّة في صفوف القائمة الموحدة وصفوف مركباتها، وقد ظهرت هذه الخلافات جليّة على صفحات الصحف العربية؛ ففي صفوف الحزب الديموقراطي العربي حصل خلاف بين النائب محمد كنعان من جهة، وعبد الوهاب دراوشة رئيس الحزب والنائب طلب الصانع من جهة أخرى. إثر هذه الخلافات انشق كنعان عن كتلة القائمة الموحدة، مع النائب توفيق الخطيب من الحركة الإسلامية، وقاما معًا بتأسيس كتلة منفصلة في الكنيست باسم «الحزب القوميّ العربيّ». كان من الواضح أنّ التحالف بينهما تكتيكيّ ولأغراض آنيّة على المدى القصير، لذا رأينا النائب الخطيب يقوم بتسجيل قائمة مرشحين منفصلة عشية الإنتخابات للكنيست السادس عشر تحت اسم «حزب الإصلاح». حاول الخطيب أن يجري مفاوضات مع الأحزاب الأخرى (بما فيها «عام إحاد» الصهيونيّ) للتحالف معها في قائمة مشتركة إلاّ أنّ مساعيه باءت بالفشل، خاصّةً على ضوء ضعفه الانتخابيّ. وقبل الإنتخابات بفترة وجيزة أعلن الخطيب عن دعمه لحركة

«ميرتس» الصهيونية الليبرالية في الإنتخابات دون أن يكون له تمثيل في قائمتها. أمّا محمّد كنعان والحزب القومي العربي فقد نجحا في العودة إلى القائمة العربية الموحدة، ولكن هذه المرّة بوصفه مركّبًا إضافيًا ومنفردًا فيها. وقد حاز في القائمة على الموقع الرابع الذي لم يؤهّله للوصول إلى الكنيست مرّة أخرى على ضوء نتائج الإنتخابات.

على نقيض نجاح محمّد كنعان في الانضمام إلى القائمة الموحدة، فشل النائب هاشم محاميد وجبهة الوحدة الوطنية في الوصول إلى اتّفاق مع القائمة حول موقعه فيها. لذا فكّ محاميد شراكته مع كتلة الموحدة في الكنيست وخاض الإنتخابات منفرداً في قائمة منفصلة تحت اسم «التحالف الوطنيّ التقدميّ»، لكن هذه القائمة لم تستطع تجاوز نسبة الحسم وبالتالي لم تنجح في إيصال ممثلين لها في الكنيست. وتأتي هذه النتيجة رغم مطالبة العديد من القوى السياسية لمحاميد بالانسحاب من المعركة الإنتخابيّة منعًا لهدر الأصوات وتقليل التمثيل العربي في الكنيست، ورغم توقع الكثيرين لهذه النتيجة على ضوء استطلاعات الرأي التي أُجريت في الفترة السابقة ليوم الإنتخابات.

شكّلت نتيجة الإنتخابات صدمة قويّة للقائمة الموحّدة، إذ انخفض تمثيلها من خمسة نوّاب إلى اثنين فقط. وبالتالي حظي بالتمثيل مركّبان من مركبات القائمة وهما الحركة الإسلامية (المقعد الأول) والحزب الديموقراطي العربي (المقعد الثاني). أعلنت الحركة الاسلامية فيما بعد عن تشكيل لجنة تحقيق لفحص أسباب فشل القائمة.

انتقد الكثير من المعلقين تركيبة القائمة الموحدة ووصفوها بأنها «تركيبة كراس» لنواب في الكنيست يرغبون في العودة إليها مجدّدًا.[٢٧] وادعى المعلقونَ أن نتيجة الإنتخابات هي إعلان فشل لهذه التركيبة. على

٢٧. مرزوق حلبي «كي يظل للبقاء معنى» **فصل المقال** ٢٠٠٣/١/١٦.

ضوء هذه النتائج، أعلن رئيس الحزب الديمقراطي العربي عبد الوهاب دراوشة في نيسان ٢٠٠٣ أنّ الشراكة لن تستمر بين حزبه والحركة الإسلامية وأنّ الاتصالات جارية للتحالف مع هاشم محاميد.[٢٨] وكان دراوشة قد أعرب عن عدم رضى الحزب الديمقراطي العربي عمّا أسماه «اغتصاب» الحركة الاسلامية للقائمة الموحدة نظرا لأنّها احتلّت الموقعين الأول والثالث.[٢٩]

التجمّع الوطنيّ وأحمد الطيبي

في الإنتخابات للكنيست الخامس عشر تحالف التجمع الوطني مع أحمد الطيبي (الحركة العربية للتغيير)، الذي حاز على المقعد الثاني في القائمة. جاء هذا التحالف قبل الإنتخابات بأيّام غير كثيرة، بعد أن فضّ هاشم محاميد في اللحظة الأخيرة تحالفًا مع التجمع الوطني، مفضّلا المراهنة على القائمة الموحدة نظراً لغموض إمكانيات نجاح التجمع الوطني. كان تحالف التجمع الوطني مع أحمد الطيبي سببًا في إثارة خلافات ونقاشات حادّة في صفوف التجمع حيث استقال عدد من قياديّي الحزب بسبب التحالف، في حين جمّد آخرون نشاطهم.

في بداية دورة الكنيست الخامس عشر حصل خلاف بين التجمع الوطني وأحمد الطيبي، مما حدا بالأخير إلى تشكيل كتلة منفصلة عن كتلة التجمع في الكنيست وفضّ التحالف التكتيكيّ بين الطرفين.[٣٠] وقد لخّص التجمع الوطني فيما بعد تجربة تحالفه مع الطيبي بأنها كانت خطأ، وأعلن التجمع منذ بداية المعركة الإنتخابيّة لعام ٢٠٠٣ أنّه سيخوض المعركة منفردًا.

---

٢٨. **كل العرب** ٢٠٠٣/٤/١٨.

٢٩. علاء حليحل «الأحزاب العربية: اتهامات داخلية متبادلة في «الجبهة» و«الموحدة»، ورضى في «التجمع»..» **المشهد الإسرائيلي** (٢٠٠٣/١/٢١).

٣٠. موقع walla ١٩٩٩/١٢/٢١ (www.walla.co.il).

الجبهة الديمقراطية

في إنتخابات الكنيست السادس عشر تحالف الطيبي مع الجبهة الديموقراطية حائزًا على الموقع الثالث في قائمة المرشحين المشتركة.[٣١] كان حصول الطيبي على المقعد الثالث في قائمة المرشحين، المخصص لمرشح يهودي منذ تأسيس الجبهة في أواخر السبعينيات، صدمة في بعض أوساط الجبهة والحزب الشيوعي. وكان واضحًا أنّ حصول أحمد الطيبي على الموقع الثالث في قائمة المرشحين رسّخ الخلافات الداخلية في صفوف الجبهة حول أهمية المرشح اليهودي في القائمة ووزن المركب اليهودي في الجبهة بشكل عام. وإن كانت هذه الخلافات قد طمست قبل الإنتخابات فقد ظهرت على السطح بعد ظهور نتيجة الإنتخابات بفوز «الجبهة الديموقراطية والعربية للتغيير» بثلاثة مقاعد فقط لم تضمّ، لأول مرة في تاريخها، نائبًا يهوديًا (وهو دوف حنين المرشح الرابع في القائمة). على هذه الخلفية طالب النائب عصام مخّول الأمين العامّ للحزب الشيوعيّ، والنائبة السابقة تمار غوجانسكي من النائب محمّد بركة السكرتير العامّ للجبهة الديموقراطيّة والمرشّح الأول بالاستقالة. وقالت غوجانسكي إنّ التحالف مع الطيبي كان أكبر خطأ ارتكبته الجبهة في العقد الأخير.[٣٢] إلاّ أنّ هذه الخلافات، التي هدّدت بإحداث شرخ أو انشقاق في صفوف الجبهة والحزب الشيوعي، سرعان ما أُخفيت وحلّت مكانها صورة من توحيد الصفوف.

الجبهة والقائمة الموحدة

كان أحد الدوافع الرئيسية الدائمة لمعارضة الجبهة للوحدة بين الأحزاب العربية المحافظة على طابعها اليهودي–العربي ورفضها لما أسمته «طائفية» الحركة الاسلامية، المركب الاساسي في القائمة الموحدة، لكونها

---

٣١. موقع التحالف على الإنترنت هو: www.aljabha.org.

٣٢. **هآرتس** ٢٠٠٣/١/٣١.

تتوجّه إلى جمهور الناخبين المسلمين فقط، و«رجعيّتها» الإجتماعيّة بسبب نزعتها المحافظة. في أواخر التسعينيات اختلفت القائمة الموحدة في الناصرة مع القيادة الجبهوية للبلدية حول موقع قبر شهاب الدين المجاور لكنيسة البشارة. خططت البلدية لإقامة حديقة عامّة في الموقع، في حين ادّعت الحركة الإسلامية أن شهاب الدين هو من أولياء الله، وطالبت بإقامة مسجد في الموقع الذي اعتبرته وقفًا إسلاميًا. بالرغم من أنّ ملكية الارض تعود لدائرة أراضي إسرائيل، احتدّ الخلاف بين الجبهة والموحدة في الناصرة مع اقتراب الإنتخابات للمجلس البلديّ وتطوّر الأمر بعد ذلك إلى اشتباكات بين أنصار الحزبين تمّ تصويرها في الإعلام الإسرائيليّ على أنّها صراعات بين مسلمين ومسيحيّين.[٣٣]

خلقت الإنتخابات البلدية التي جرت في ١٠/١١/١٩٩٨ واقعًا صعبًا، إذ فاز مرشّح الجبهة برئاسة البلدية، بينما فازت الموحدة بأغلبية المقاعد البلدية، ممّا أجبر الحزبين على تقاسم المناصب البلدية. اتهمت الجبهة التجمع، الذي نافس على المقعد البلدي إلاّ أنّه لم ينجح في تجاوز نسبة الحسم، بأنّه كان سببًا في خسارتها بسبب حرقه للأصوات.

بالرغم من الخلاف بين الجبهة والموحدة، وقّعتا بعد فترة قصيرة على اتفاقية فائض أصوات لغرض خوض الإنتخابات البرلمانية في ١٩٩٩. وقد جاء هذا الاتفاق ضمن الحملة التي شنّتها الجبهة ضدّ التجمع بوصفه خصمها الرئيسيّ، رغم أنّه الأقرب إليها من حيث المواقف،[٣٤] كما سنرى في الأسطر التالية.

٣٣. كان من المرجّح أنّ هناك أيادي سلطوية تلعب في الظلام والعلن لتأجيج الخلاف بين الطرفين. ومن اللافت للنظر أن الحكومات المتعاقبة برئاسة نتنياهو وبراك وشارون كانت تصدر قرارات متناقضة، فتارة تأمر ببناء المسجد وتارة تمنع بناءه. وفي الأول من تموز ٢٠٠٣ قامت السلطات بهدم أساسات مسجد شهاب الدين تحت حماية قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود والوحدات الخاصة، بعد أن أصدرت المحكمة قرارًا بالهدم.

٣٤. أو ربّما لهذا السبب– أي: كونهما يتنازعان على جمهرة أصوات متقاربة.

التجمّع والجبهة

كانت المعركة الحامية الوطيس، مثلما في الإنتخابات السابقة، بين الجبهة الديموقراطية والتجمع الوطني. كان هذان الحزبان، فيما مضى، شريكين في القائمة نفسها (الإنتخابات للكنيست الرابع عشر عام ١٩٩٦)، إذ شغل النائب عزمي بشارة المقعد الرابع في القائمة. ثم أدت الخلافات بين الحزبين إلى تشكيل كتلة منفصلة للتجمع الوطني في الكنيست، أما المناوشات بين الحزبين فقد استمرّت ردحًا طويلاً من الزمن على صفحات «الاتّحاد»، الناطقة بلسان الحزب الشيوعي، من جهة، وصفحات «فصل المقال»، الناطقة بلسان التجمع الوطني،[٣٥] من جهة أخرى. قد يكمن منبع حدّة الخلافات بين الحزبين، إضافة إلى التباين في المواقف السياسية والفكرية، في أن غالبية القيادات في التجمع كانت يوما في صفوف الحزب الشيوعي والجبهة، بل عناصر قيادية فيه. أضف إلى ذلك أنّ التجمّع شكّل تحدّيًا وتهديدًا للجبهة، لكونه يتوجّه إلى جمهور الناخبين القريب منها.[٣٦]

هاجمت الجبهة الديموقراطية التحالف بين بشارة والطيبي هجوماً عنيفاً تجلى في إصدار ملصقات إنتخابيّة شعارها «لن أحرق صوتي». كان المقصود بهذا الشعار أن التصويت للتجمع الوطني يشكل حرقاً وهدراً للأصوات لأن قائمته لن تتخطّى نسبة الحسم المطلوبة. وتجسيدًا لذلك وقّعت الجبهة مع الموحدة على اتفاقية فائض أصوات لا مع التجمع. إلاّ أنّ قائمة التجمع–طيبي نجحت في تجاوز نسبة الحسم،

---

٣٥. انظر: www.fasl-almaqal.com

٣٦. ذكرت أوساط في التجمع سببين لفشل التحالف بين الحزبين: النزعة الفئوية عند الجبهة وحاجة التجمع إلى إظهار تميّزه وشخصيته المستقلة كحزب جديد. كما أضافت ان التجمع تسرع في قطف ثمار العلاقة مع الجبهة (من خلال التأثير على قواعدها) مسيئا تقدير قدرتها على حشد كوادرها ضده. **البيان التنظيمي**، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

ولم توقع اتفاقية فائض أصوات مع أيّ حزب.[٣٧]

هاجمت الجبهة (وكذلك القائمة الموحدة) التجمع بعنف على ترشيح عزمي بشارة لرئاسة الحكومة مقابل المرشحين الآخرين إيهود براك وبنيامين نتنياهو ويتسحاق مردخاي وبيني بيغين.[٣٨] سحب بشارة ترشيحه قبل الإنتخابات ببضعة أيّام، وأعقب ذلك انسحاب بيغين ومردخاي أيضًا.[٣٩] في الإنتخابات التالية لرئاسة الحكومة عام ٢٠٠١، أُثيرت من جديد مسألة ترشيح عربيّ لرئاسة الحكومة، وهذه المرة تسابق النوّاب العرب (وبضمنهم المعارضون الأشدّاء السابقون) في الإعلان عن طرح أسمائهم أو أسماء آخرين من قبلهم كمرشحين (ما عدا بشارة الذي أعلن أنّه لن يرشّح نفسه). لكن النواب العرب لم ينجحوا في الاتفاق على مرشح ولا على آليّة لاختيار مرشّح.[٤٠]

---

٣٧. اتفاقية فائض الاصوات هي اتفاقية توقعها قائمتان مرشحتان للإنتخابات هدفها استغلال فوائض الأصوات المتبقية لدى القائمتين معاً بعد عبورهما نسبة الحسم المحددة في القانون وحصولهما على مقاعد في البرلمان. ويمكن ان تؤدي هذه الاتفاقية إلى اضافة مقعد في البرلمان لإحدى القائمتين اذا كانت الفوائض المتبقية كبيرة. ويمكن ايضا أن تذهب الاصوات المتبقية لدى القائمتين هباء اذا لم توقع اتفاقية فائض وتسليمها إلى لجنة الإنتخابات المركزية لاقرارها في موعد محدد قبل يوم الإنتخابات. وينص القانون الإسرائيلي على طريقة حساب الفوائض والطرف المستفيد من الاتفاقية. ويحق لكل قائمة مرشحين أن توقع اتفاقية فائض أصوات واحدة فقط. في الإنتخابات للكنيست السادس عشر أسفرت اتفاقية فائض الأصوات التي جمعت الجبهة والتجمع الوطني إلى فوز الأخير بمقعد ثالث في البرلمان بواسطة فائض أصوات الجبهة.

٣٨. انظر مثلا: احمد سعد «يخدم مصلحة من ترشيح عربي لرئاسة الحكومة؟» **الاتحاد** (٣١/١٢/١٩٩٨) وايضا رمزي حكيم «رئاسة الحكومة ليست لعبة!» **الاتحاد** (١٤/٥/١٩٩٩).

٣٩. في نظر التجمع فإن الأهداف التي حققها ترشيح بشارة لرئاسة الحكومة هي: ١. طرح قضايا الجماهير العربية محليا وعالميا بشكل غير مسبوق. ٢. التمايز السياسي عن حزب العمل ومرشحه. ٣. بلورة الهوية القومية وروح التحدي عند الجيل الشاب. ٤. تثبيت مفهوم المواطنة المتساوية. **البيان التنظيمي**، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

٤٠. أعلن الطيبي ترشيح نفسه، انظر walla ٢٠٠٠/١٢/٧. كما أعلن دهامشة ترشيح نفسه فيما بعد لكن الجبهة اقترحت ترشيح البروفسور ماجد الحاج. كان المطلوب جمع موافقة عشرة أعضاء كنيست لغرض الترشيح وفق ما ينص القانون، ولم يحصل أي من المرشحين العرب على موافقة عشرة أعضاء كنيست. انظر: walla ٢٠٠٠/١٢/٢١.

اشتدت الهجومات المتبادلة بين التجمع والجبهة قبيل إنتخابات ٢٠٠٣. بدأ هذا الهجوم من جهة الجبهة الديموقراطية والعربية للتغيير، ثم خفتَ قليلاً عندما بدأ اليمين الإسرائيلي في محاولاته لشطب التجمع الوطني وعزمي بشارة وأحمد الطيبي. وفي الواقع، ورغم الخلافات بين الطرفين، وقّعت القائمتان (بمبادرة التجمع إلى هذه الخطوة) على اتفاق فائض أصوات بينهما وذلك يوم ٢٠٠٣/١/١٥.[٤١] بعدها عاد الهجوم ليستعر من جديد في اليوم التالي لقرار المحكمة العليا الإسرائيلية بالسماح للأحزاب والمرشحين العرب المذكورين بالمشاركة في الإنتخابات. هذه المرة كانت بؤرة الهجوم الأقوال التي صدرت عن بشارة في لجنة الإنتخابات المركزية أثناء ردّه على الطلب بإلغاء ترشيحه وترشيح التجمع الوطني. ردّ التجمع الوطني على هذا الهجوم في نشرتين انتخابيتين فقط. أولهما قبل الإنتخابات بأيّام – ٢٠٠٣/١/٢٦ (النشرة الثامنة) وثانيتهما بعد الإنتخابات، وتحديداً في ٢٠٠٣/٢/٥ (النشرة التاسعة).[٤٢] باستثناء هاتين النشرتين يمكن القول إنّ التجمع الوطني أظهر قدراً كبيراً من ضبط النفس أمام الهجوم العنيف من قبل منافسيه. ومن سخرية الأقدار أن الطيبي كان أحد المواضيع الرئيسية التي تبادل فيها التجمع الوطني والجبهة الديموقراطية الهجوم. فقد انتقد التجمع الوطني الجبهة على تحالفها مع الطيبي بعد أن كانت هاجمته هجوماً عنيفاً في الإنتخابات السابقة لقيامه بالعمل ذاته.

تهميش النساء:

في النقاشات العلنية حول التمثيل النسائي نجد توجهين بين النساء والحركات النسوية: أحدهما يطالب بتخصيص مكان مضمون أو نسبة تمثيلية دنيا للنساء من منطلق التفضيل الإيجابي لمجموعة ضعيفة. ثانيهما

٤١. **المشهد الإسرائيلي** ٢٠٠٣/١/١٥.

٤٢. في الإمكان الاطّلاع على جميع النشرات الإنتخابيّة للتجمع في موقع الحزب على الانترنت: www.balad.org

يرى أنّ هذا التوجه يكرس وضع المرأة المتدني وصورتها الضعيفة. لذا يجب أن تتاح لها الفرصة للتنافس المتساوي مع الرجل لكي تحوز على مكانها لكفاءتها لا لمجرد كونها امرأة.

مع تعالي الأصوات لضمان التمثيل النسائي حرصت الأحزاب جميعها على وجود وجوه نسائية في مواقع متقدمة من القوائم المتنافسة في إنتخابات الكنيست السادس عشر. لكن كان من الواضح أنها أماكن غير مضمونة: في الجبهة–العربية للتغيير كان هذا الموقع الخامس، في التجمع كان الموقع الرابع، وفي الموحدة كان السادس.[٤٣] كان من المثير أنّ انتخاب أول امرأة عربية جاء من حزب يساري صهيوني لا من الأحزاب العربية بما فيها تلك التي تعبر عن مواقف تقدمية ويسارية إجتماعيًا. إلاّ أن انتخاب حسنية جبارة في الكنيست الخامس عشر لم يثر الكثير من الحماس في صفوف النساء والحركات النسوية العربية. فقد رأت الكثيرات أن موقعها في حزب صهيوني لا يتيح لها ولا يجعل منها ممثلة لهموم وقضايا المرأة العربية. في الإنتخابات التالية ضعفت قوة حزب ميرتس بشكل كبير، أسوة ببقية القوى غير اليمينية، لذا لم تدم مدة مكوثها في الكنيست طويلاً ولم يُعَد انتخابها.

إلى جانب ذلك نرى أن النساء يشكلن نسبة ضئيلة في الهيئات القيادية الحزبية (مثل اللجنة المركزية والمكتب السياسي).[٤٤] ولا شك أن

٤٣. علاء حليحل «أوهام الأحزاب العربية» **المشهد الإسرائيليّ** (٢٠٠٢\١٢\١١)، وأيضًا: مرزوق حلبي «الإنتخابات: غياب المرأة وإشارات أخرى» **فصل المقال** ٢٠٠٣\١\٣٠.

٤٤. بالنسبة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، هناك عضوة واحدة من أصل ١١ عضواً في المكتب السياسي، وخمس عضوات من أصل ٣٥ أعضاء اللجنة المركزية للحزب. أما في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، فمن أصل ٤٩ عضواً في السكرتاريا القطرية للجبهة هناك ١٣ عضوة منهن ٩ عربيات، وفي المكتب السياسي للجبهة هناك ٣ عضوات (٢ منهن عربيات) من أصل ١٥ عضواً. في لجنة المراقبة القطرية للجبهة هناك ٢ نساء (احداهن عربية) من أصل ٩ أعضاء. في المؤتمر العام السادس للجبهة (٢٠٠٢) تم إقرار تعديل ينص على تخصيص ٢٠٪ على الأقل من عضوية أي هيئة من هيئات الجبهة للنساء.

هذا الوضع يرتبط بموقع المرأة الإجتماعي والتمييز الجندريّ ضدها في المجتمع العربي الذي ما زالت تسود فيه النـزعات المحافظة. يجب أن نذكر أيضًا، دون أن نقصد التبرير، قلة الأماكن المضمونة مما يزيد عدد المتنافسين على كل مقعد وبالتالي حدة التنافس وتقليل حصّة النساء.

والحقيقة أن الأحزاب العربية لا تُجري على الصعيد الفردي تغييرات لافتة في الاشخاص الممثلين للقوائم. ففي القائمة الموحدة نجد أن عضوي الكنيست عبد المالك دهامشة وطلب الصانع واصلا تمثيل حزبيهما في الكنيست السادس عشر كما في الخامس عشر. وفي الجبهة لم يتنافس أحد أمام النائب محمد بركة على المقعد الأول. كما أعيد انتخاب عصام مخّول للمكان الثاني. أما في المكان الثالث فقد اضطرت النائبة المخضرمة تمار غوجانسكي إلى عدم ترشيح نفسها لأن دستور الحزب منع ترشيحها للمرة الرابعة. لذا انتخب دوف حنين في «المقعد اليهودي». كذلك الأمر في التجمع الذي استمرّ في تمثيله في المكان الأول عزمي بشارة دون منازع. في حين انتخب جمال زحالقة وواصل طه في المكانين الثاني والثالث ليصبحا وجهين جديدين في الكنيست.

الدائرة الإسرائيليّة

سنتفحص في هذا القسم ثلاثة عوامل رئيسية: الأول هو التغيير في طريقة الإنتخابات، الثاني هو حسم نتائج الإنتخابات مسبقاً لصالح اليمين ، والثالث هو الهجمة على الأقلّيّة العربية وقياداتها في الفترة التي سبقت الإنتخابات، وبالأخص الهجوم على الأحزاب ومحاولات منع نواب عرب وأحزاب عربية من المشاركة في الإنتخابات.

العودة إلى طريقة الإنتخابات القديمة (طريقة النظام البرلماني): جرت الإنتخابات الأخيرة للكنيست حسب طريقة الإنتخابات المتّبعة في الأنظمة البرلمانية النموذجية، وهي الطريقة التي كانت متّبعة في إسرائيل

منذ الإنتخابات للكنيست الأول عام ١٩٤٩ حتّى الإنتخابات البرلمانية التي جرت في عام ١٩٩٢.

في الربع الأول من عام ٢٠٠١، وبعد مرور ما يقرب العقد على تعديل «قانون أساس: الحكومة» والبدء بتطبيقه ابتداءً من العام ١٩٩٦، قرر الكنيست مرة أخرى أن يلغي التعديل ويعود إلى الطريقة السابقة التي كانت متبعة حتى إنتخابات الكنيست الثاني عشر في العام ١٩٩٢. فقد تبيّن، بشكل لا يشوبه شك، أن التعديل المذكور أعلاه، والذي كان الهدف منه تغيير طريقة انتخاب رئيس الحكومة إلى طريقة الانتخاب المباشر لم يفِ بالمرجوّ منه، بل فاقم تلك الجوانب السلبية التي جاء أصلاً لمعالجتها. فمنذ منتصف الثمانينيات، وبعد أزمات حكومية حادّة في إسرائيل وتفاقم مطّرد في ظاهرة الابتزاز السياسي والحزبي التي رافقت تشكيل الحكومات المتوالية، بدأت المطالبة بإجراء تعديل بنيويّ في طريقة الإنتخابات تضمن تسريع عملية تشكيل الحكومة وتمكين الجهة الفائزة في الإنتخابات من إقامة ائتلاف حكم ثابت ومنيع في وجه الابتزاز والمساومة اللذين ميّزا سلوك الأحزاب المتديّنة المتزمّتة والأحزاب الصغيرة بعد كلّ إنتخابات برلمانية في إسرائيل.

من المعروف أنّ طريقة الإنتخابات المتّبعة في إسرائيل، وهي الطريقة النسبية مع نسبة حسم منخفضة، تؤدّي إلى بروز عدد كبير من الأحزاب الصغيرة، فيتضخّم الجهاز الحزبي في إسرائيل بشكل لا يتناسب مع صغر عدد السكان والمساحة. كما أن تبني الطريقة النسبية على خلفية كثرة الشروخ الإجتماعية والثقافية والطبقية من ناحية، وتعدد المواقف فيما يخص القضايا السياسية الخلافية، من ناحية ثانية، يعقّدان ظاهرة تعدد الأحزاب، وخاصّة الصغيرة، بسبب التناقض والتنافر بين هذه الأحزاب التي تمثّل مصالح متصارعة أحيانًا أو في أحسن الأحوال مختلفة بشكل كبير.

وإذا كانت طريقة الإنتخابات البرلمانية النسبية القطرية المتبنّاة في حالة من كثرة الشروخ الإجتماعية كافيةً لخلق سمَة كثرة الأحزاب، وتوالي ظهورها واختفائها وانقسامها واتحادها وهكذا دواليك، فإنّ إضافة تعديل الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة في إسرائيل يزيد من صعوبة هذه الظاهرة، أو إنّه لا يفيد في علاجها، كما يرى بعض المحللين الذين يرون أنّ جُلّ ما يفعله التعديل هو أنّه يقدّم توقيت تلك المصاعب التي ترافق عملية تشكيل الحكومة فتبدأ عمليات المساومة والابتزاز والتنازل والخضوع قبل إنتخابات رئاسة الحكومة، في حين كانت في الماضي تبدأ في أعقاب الإنتخابات وبعد أن يتضح عدد المقاعد التي فاز بها كل من الحزبين الكبيرين.[٤٥]

لقد أدى تبنّي طريقة الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة في إسرائيل إلى حالة من محاولة التوفيق الصعب بين طريقتين مختلفتين للاقتراع. فرئيس الحكومة ينتخب بطريقة الأكثرية في حين ينتخب أعضاء الكنيست بالطريقة النسبية. ويكون على كل ناخب أن يلقي في صندوق الانتخاب ببطاقتين: إحداهما لصالح مرشح رئاسة الحكومة، والثانية للقائمة التي يؤيدها. أدى هذا إلى منح الناخب فرصة لانتخاب مزدوج لخيارين مختلفين إذا ارتأى ذلك. ينطوي هذا الانتخاب المنفصم أو الازدواجيّ على بذور الانقسام في النظام الحزبي والسياسي لأنه يمكّن الناخب من التصويت لصالح مرشح للرئاسة عن حزب معيّن والتصويت لصالح قائمة لعضوية الكنيست من حزب آخر، وبما أن المرشحين للرئاسة في غالبية الحالات، يأتون من الأحزاب الكبيرة فإن الحديث يدور عن

٤٥. أحيانًا تفرض طريقة الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، أو طريقة التصويت ببطاقتين، على المرشحين للرئاسة عقد صفقات الائتلاف مع الأحزاب الصغيرة قبل الإنتخابات، لكي تقوم الأحزاب الصغيرة بإقناع ناخبيها بالتصويت لهذا المرشح لرئاسة الحكومة أو ذاك، حسب الاتفاق معه. أمّا في الطريقة البرلمانية النموذجية التي عادت تطبق في إسرائيل ابتداءً من الإنتخابات الأخيرة، فإنّ مفاوضات تركيب الائتلاف تبدأ بعد أن تظهر نتائج الإنتخابات ويتضح من سيفوّضه رئيس الدولة لتشكيل الائتلاف الحاكم.

التصويت لقوائم حزبية صغيرة أو هامشيّة؛ وهذا ما حدث فعلاً. ويكفي للدلالة على ذلك ازدياد قوة الأحزاب الصغيرة والجديدة اعتبارًا من إنتخابات الكنيست التي جرت في العام ١٩٩٦، أي منذ البدء بتطبيق طريقة الإنتخابات. كذلك ازداد عدد الأحزاب المرشحة لإنتخابات الكنيست من العام ١٩٩٦ بشكل ملحوظ، حتّى وصل هذا العدد في إنتخابات الكنيست الخامس عشر، التي جرت في العام ١٩٩٩، إلى ٣١ قائمة مرشحة تمكّنت ١٥ قائمة منها من تجاوز نسبة الحسم والاشتراك في تقاسم مقاعد الكنيست.[٤٦]

والسؤال الذي يواجه المحللين السياسيين وناشطي الأحزاب الصغيرة الآن هو: ماذا سيكون تأثير العودة إلى الطريقة السابقة؟ هل من الممكن أن تغيب هذه الأحزاب عن الساحة الحزبية مجدَّدًا، أم أن الأمر لن يؤثر على الأحزاب التي احتلت موقعاً على الساحة الحزبية، وإنّما سيقلل من عدد الأحزاب والحركات التي تنوي الإعلان عن نفسها وترغب في خوض غمار العمل السياسي؟

قد يكون من باب التسطيح الادّعاء أنّ العودة إلى الطريقة القديمة سيمحو تأثير عقد من الزمن رافقته تغييرات عميقة في المبنى الديمغرافي للمجتمع الإسرائيلي، خاصةً إثر الهجرة الروسية، بالإضافة إلى ازدياد قوة حركات ذات أيديولوجيّة علمانية أو دينية لها تأثير واضح على السياسة الإسرائيلية، مثل شاس ويسرائيل بعلياه وأحزاب اليمين المتطرف وغيرها. لكن من الممكن التنبّؤ أنّ الازدياد في بروز قوائم جديدة سيتقلّص وسنلاحظ اندماج نشيطين سياسيين جدد داخل الأحزاب القديمة، ومن الممكن أن نلاحظ أيضًا انضمام أحزاب وحركات صغيرة إلى الأحزاب الأكبر بعد غياب ظاهرة الانفصام في التصويت. ويمكن أن

٤٦. في الكنيست الرابع عشر اجتازت ١١ قائمة مرشحة نسبة الحسم، وفي الكنيست الثالث عشر إجتازت هذه النسبة ١٠ قوائم.

نلاحظ كيف أنّ غالبيّة أحزاب اليمين المتطرف توحّدت في اطار «يسرائيل بيتينو– الاتحاد الوطني»، وخاضت الإنتخابات مجتمعة. وتُمْكن ملاحظة حالات أخرى شبيهة.

ولو أخذنا هذا التعديل وتأثيره على أنماط تصويت الناخب العربي بعين الاعتبار، بمعزل عن تأثير عوامل أخرى، لكان متوقّعًا أن يؤثّر هذا التعديل في نسبة التصويت للأحزاب العربية مقارنة مع نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية. وكان من المتوقع أن يكون التأثير باتّجاه عودة المصوتين التقليديين للأحزاب الصهيونية إلى تلك الأحزاب على حساب الأحزاب العربية. وسنرى لاحقًا في هذا المقال إن كان هذا التوقع قد تحقق في الواقع، أو كانت ثمّة عوامل حالت دون ذلك.

نتائج الإنتخابات محسومة مسبقًا لصالح تيّار الليكود:

من أهم مميزات خلفية الإنتخابات للكنيست الأخير كانت توقّعات الفوز الكبير لحزب الليكود وأحزاب اليمين التي من الممكن أن تشارك في الائتلاف الحاكم، والفشل الذي كان من المعروف أنّه سيلحق بحزب العمل وحلفائه التقليديين.

لم يحدث في تاريخ الإنتخابات للكنيست أن كان حزب العمل بهذا الضعف، الذي كان من المعروف أنّه سيوصله إلى الإخفاق. فلو راجعنا عدد المقاعد التي حصل عليها حزب العمل في دورات الإنتخابات السابقة، لبدا لنا واضحًا أنّه شكّل دائمًا بديلاً حقيقيًا مرشّحًا لتولّي السلطة إزاء الليكود. ويمكن القول أن عدد المقاعد التي حصل عليها حزب العمل في البرلمان بعد كل إنتخابات برلمانية منذ ١٩٤٨ فاق عدد مقاعد الليكود، حتّى في السنوات التي شكّل فيها الليكود الحكومة.[٤٧]

٤٧. انظر نتائج جميع دورات الإنتخابات للكنيست الإسرائيليّ منذ الكنيست الأول على موقع الإنترنت الخاصّ بالكنيست: http://www.knesset.gov.il

هذا الفشل المتوقع لحزب العمل من ناحية، وإحجام الحزب عن العمل على تجنيد تأييد ناخبين عرب خلال مدّة طويلة سبقت هذه الإنتخابات– فترة تطبيق طريقة الإنتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة – كان من المتوقّع أن يؤدّيا إلى انخفاض حصّة الحزب من الناخبين العرب. فخلال فترة انتهاج طريقة الانتخاب المباشر أراد حزب العمل أن يضمن أصوات الناخبين العرب لصالح مرشّحه للرئاسة، ولذلك فضّل عدم التنافس مع الأحزاب العربية على أصوات الناخبين العرب لعضوية البرلمان، وتنازل عن الاحتفاظ بكوادره واساليب عمله القديمة وفروعه ونشيطيه في القرى والمدن العربية في الفترة التي طبقت فيها طريقة الانتخاب بالبطاقتين. كان من المتوقع أن تدفع كل هذه العوامل باتّجاه ابتعاد مصوتين عرب تقليديين لحزب العمل عن هذا السلوك، لعدم فائدته ولانسداد أفق إحداث أيّ تغيير بهذه الطريقة. من ناحية ثانية كان واضحًا كذلك أنّ التصويت لأحزاب صهيونية أخرى مقرَّبة من تيّار حزب العمل لن يعود بالفائدة، إذ إنّ إمكانيّة تشكيل ائتلاف يقف حزب العمل في مركزه باتت بعيدة. من الممكن أن نفترض أنّ هذا الوضع زاد من إمكانية أن يبقى عدد أكبر من الناخبين العرب في دائرة الأحزاب العربية أو من عدم مشاركتهم في الإنتخابات.

هجوم السلطة الإسرائيليّة على الأحزاب والقيادات العربيّة:

شهدت هذه المحاولات زخمًا قد لا يكون مسبوقًا، مع استثناء فترة الحكم العسكري، في دورة الكنيست الخامس عشر. ففي السنوات ١٩٩٩-٢٠٠٢ أُجريَ التحقيق البوليسيّ مع النوّاب العرب المنتمين لأحزاب عربيّة عشرين مرّة، لشبهات تتعلق بدعم الانتفاضة الفلسطينيّة والتحريض وإهانة شرطيين وغيرها. كما أصيب النواب المذكورون في العديد من المظاهرات، لتعرّضهم للاعتداء من أفراد الشرطة والجيش الإسرائيليّين، مما استدعى معالجتهم في المستشفى في سبع حالات.[٤٨] كان المستشار القضائيّ

للحكومة، بلا شكّ، رأس الحربة ضد القيادات العربية ومحاولات نزع الشرعية عنها. أدّت هذه الهجمة إلى تخفيف حدّة الخطاب عند بعض القوى السياسيّة، ومحاولات البعض الظهور بصورة المعتدل بخلاف «المتطرفين». كما أدّت إلى انشغال القوى المتعرّضة للهجوم بالدفاع عن نفسها، وإلى خلق أجواء شعبيّة معادية لها في الشارع الإسرائيليّ. في الإمكان القول إنّ هجمة السلطات الإسرائيليّة تركّزت في تيّارين سياسيّين وقياداتهما هما: التيّار الإسلاميّ الخارج برلمانيّ الذي يرأسه الشيخ رائد صلاح، والتيّار القوميّ الذي يمثّله عزمي بشارة. وفيما يلي نعرض أبرز حملات الملاحقة التي تعرضت لها هذه القوى (سلطاني، ٢٠٠٣):

أ. رائد صلاح والحركة الإسلاميّة الخارج برلمانيّة:

١. إغلاق مكاتب لجنة الإغاثة الإنسانيّة بأمر من قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيليّ.

٢. إصابة رائد صلاح بعيار ناري أطلقته عليه قوّات الشرطة، أثناء المظاهرات في أكتوبر في أمّ الفحم، بتاريخ ٢٠٠٠\١٠\١.

٣. بتاريخ ١٣ / ١١ / ٢٠٠٠ قدّم النائب يسرائيل كاتس من الليكود (وزير الزراعة لاحقًا) إقتراح يقضي بإخراج الحركة الاسلامية خارج القانون وبمصادرة ممتلكاتها. وفي أيلول ٢٠٠٢ أعلن رئيس الحكومة شارون دعمه للقانون وأوصى جهاز المخابرات (الشاباك) بذلك أيضًا، متهمًا الحركة بكونها غطاء للمنظمات الاسلامية الفلسطينية في المناطق المحتلة.

٤. بتاريخ ٢٠٠٢\٢\١٦ مُنع صلاح من مغادرة حدود إسرائيل ثلاث مرّات بأمر من وزير الداخلية إيلي يشاي وبتوصية من الشاباك.

٤٨. The Arab Association for Human Rights. **Conditions of Citizenship and Restricted Political Participation (October 2002)**. and **Silencing Dissent - A Report on the Violation of Political Rights of the Arab Parties in Israel** (October 2002). Available at: www.arabhra.org

٥. بتاريخ ٢٠٠٢\٢\٢٧ وجّهت «لجنة أور للتحقيق في أحداث أكتوبر ٢٠٠٠» تحذيرًا للشيخ رائد صلاح كونها قد تصل إلى نتيجة أنّه عمل محرِّضًا على اللجوء إلى العنف وسيلةً لتحقيق أهداف الوسط العربيّ، بالإضافة إلى نفي شرعية الدولة وتصويرها على أنّها عدوّ. (دلال، ٢٠٠٣)
٦. في تشرين أول ٢٠٠٢ أُجري تحقيق مع رئيس تحرير صحيفة «صوت الحقّ والحرّيّة» وكاتب مقال فيها بتهمة التحريض.
٧. بتاريخ ٢٠٠٢\١٢\٣١ أُجري تحقيق مع الشيخين رائد صلاح وكمال خطيب على ضوء مهرجان «الأقصى في خطر».
٨. في كانون أول ٢٠٠٢ هَدّدَ وزير الداخليّة إيلي يشاي بإغلاق صحيفة «صوت الحقّ والحرّيّة».
٩. في أيار ٢٠٠٣ (أي بعد الإنتخابات البرلمانية الأخيرة) تم اعتقال رائد صلاح وخمسة عشر قياديًا من الحركة الإسلاميّة، وبضمنهم سليمان إغباريّة، رئيس بلديّة أمّ الفحم، بتهمة تبييض أموال لدعم «الإرهاب».

ب. عزمي بشارة والتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ:
كذلك كان حزب التجمع الوطني الديمقراطي والنائب عزمي بشارة هدفين آخرين لهجوم أذرع الأمن والمخابرات، وهذه بعض أبرز حالات الملاحقة التي تعرّضا إليها:
١. في تشرين ثاني ٢٠٠٠ تم اعتقال غسّان عثاملة، عضو اللجنة المركزية للتجمع، اعتقالاً إداريًا لمدّة ستّة أشهر في أعقاب هبّة أكتوبر.
٢. بتاريخ ٢٠٠١\٦\١٠ نشرت الصحف الإسرائيليّة أنّ وزير الداخليّة إيلي يشاي نوى سحب المواطنة من بشارة بعد مشاركته في الذكرى السنويّة الأولى لوفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في القرداحة وكلمته هناك. إلاّ أنّ المستشار القضائيّ أبلغه أنّ ذلك غير ممكن بسبب حصانة بشارة البرلمانية.
٣. بتاريخ ٢٠٠١\١١\٧ نُزعت الحصانة البرلمانية عن النائب عزمي بشارة بطلب من المستشار القضائي، وتم تقديمه للمحاكمة في قضية الزيارات

لسوريا (كما شمل الاتّهام مساعدَي بشارة البرلمانيّين).

٤. بتاريخ ٢٠٠١\١١\٧ نُزعت الحصانة البرلمانية عن بشارة بطلب من المستشار القضائي وتم تقديمه للمحاكمة في قضية الخطابات السياسية في أم الفحم وسوريا.

٥. في كانون أول ٢٠٠٢ قدّم المستشار القضائي وقوى اليمين، وبتوصية الشاباك، طلبات شطب ترشيح التجمع وبشارة. وسنتوسع في هذا الموضوع فيما بعد.

٦. بتاريخ ٢٠٠٢\٢\٢٧ وجهّت لجنة أور للنائب بشارة تحذيرا كونها قد تصل إلى الاستنتاج أنّه حرّض وحضّ على استعمال العنف وسيلةً لتحقيق أهداف الوسط العربي. وقد توّصلت اللجنة إلى مثل هذا الاستنتاج فعلاً كما ورد في تقرير اللجنة الذي نُشر في أيلول ٢٠٠٣، ولكن اللجنة لم توصي باتخاذ إجراءات فعلية بهذا الخصوص.

محاولات منع الترشيح في الإنتخابات

بعد تشكيل لجنة الإنتخابات المركزيّة للإشراف على إنتخابات ٢٠٠٣ كما ينصّ القانون، قدّم اليمين الإسرائيلي سيلاً من الطلبات لشطب ترشيح أحزاب ومرشحين عرب. ولئن لم تكن هذه الطلبات مفاجئةً لأحد فإن تدخل المستشار القضائي للحكومة والشاباك في هذه المحاولات كان مكشوفاً ومثيراً للاستغراب. فقد تقدم المستشار القضائي إلياكيم روبنشطاين بطلب شطب حزب التجمع الوطني الديموقراطي كقائمة مرشحين. وقد أرفق المستشار القضائي لطلبه هذا ضدّ التجمع تقريرًا من الشاباك تحت الاسم المستعار لرجل الشاباك «نداف». شكّل هذا الطلب والطريقة التي نُفِّذ فيها سابقة خطيرة في الحياة السياسية الإسرائيلية. فقد اتضح من الطلب أن الشاباك يقوم بمراقبة وملاحقة التجمع وبشارة وربما أحزاب وسياسيين عرب آخرين.

إثر تقديم الطلب ونشر تفاصيل رأي الشاباك، اجتاحت الصحافة الإسرائيلية موجةٌ من التحريض ضد نشيطي التجمع تمثّلت، أكثر ما

تمثّلت، في العنوان على الصفحة الأولى من صحيفة معريف اليمينية، الصحيفة الثانية في إسرائيل انتشارًا، بأنّ «أعضاء التجمع قد ينفّذون عمليّات انتحاريّة وَفقًا للشاباك».[٤٩]

كان مجمل الطلبات التي قُدّمت ضد بشارة كمرشّح فرد، وضدّ التجمّع كقائمة مرشّحين، أربعة طلبات قدّمها النائب يسرائيل كاتس (ليكود)، والنائب أبيجدور ليبرمان (الاتّحاد الوطنيّ – يسرائيل بيتينو)، وحزب حيروت (ميخائيل كلاينر) والمستشار القضائيّ للحكومة. كانت إمكانية شطب ترشيح مرشحين أفراد ممكنة لأول مرة، نظرًا للتعديلات التشريعية التي سنّها الكنيست في الفترة السابقة للإنتخابات. بالإضافة إلى هذه الطلبات، تقدّم النائب ليبرمان بطلب شطب ترشيح النائب عبد المالك دهامشة والقائمة العربية الموحدة. كما تقدم ميخائيل كلاينر بطلب لشطب القائمة المشتركة للجبهة الديموقراطية والعربية للتغيير. وتقدم حزب الليكود بواسطة النائب ميخائيل إيتان بطلب شطب النائب أحمد الطيبي.

رفضت لجنة الإنتخابات المركزية معظم طلبات الشطب بأغلبية كبيرة، ما عدا الطلب الذي ضدّ أحمد الطيبي والذي وافقت عليه اللجنة في قرارها يوم ٢٠٠٢/١٢/٣٠ بأغلبية ٢١ مقابل ١٨ معارضًا، وامتناع اثنين عن التصويت، وكذلك الطلبات التي ضدّ بشارة والتي وافقت عليها اللجنة في يوم ٢٠٠٢/١٢/٣١ بأغلبية ٢٢ مقابل ١٩ معارضًا، وضدّ التجمع بأغلبيّة ٢١ مقابل ٢٠ معارضًا.[٥٠]

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة طلبت من المستشار القضائي أن يعطي رأيه أيضًا في ما يتعلّق ببقيّة الأحزاب والمرشحين العرب الذين

٤٩. انظر صحيفة **معريف** ٢٠٠٢/١٢/٢٠.

٥٠. راجع القرارات (بالعبريّة) في موقع اللجنة المركزية للإنتخابات:
www.knesset.gov.il/elections16/heb/protocols/menu.htm

قدّمت ضدهم طلبات شطب وإلغاء ترشيح. كان رأي روبنشطاين معارضاً لشطب بقية الأحزاب والمرشحين، ما عدا التجمع وبشارة، كما أسلفنا، بالرغم من اعتقاده أنهم اقتربوا من «الخط الأحمر» إلا أن «الشك يعمل لصالحهم». وبعد صدور قرار لجنة الإنتخابات، تعالت أصوات النقد لقرارات الشطب في إسرائيل وخارجها. من بين ردود الفعل المثيرة كانت أقوال الناطق بلسان وزارة الخارجية الامريكية ريتشارد باوتشر يوم ٢٠٠٣\١١\٢ الذي عبرّ عن قلق أمريكيّ من الشطب.[٥١]

على أثر نتائج التصويت داخل لجنة الإنتخابات المركزية وصدور قراراتها بالشطب، التأمت في يوم ٢٠٠٣/١/٧ هيئة قضاة موسَّعة في المحكمة العليا الإسرائيلية مشكّلة من أحد عشر قاضياً، للبتّ في قرارات اللجنة بخصوص الطيبي وبشارة والتجمع. وفي ٢٠٠٣/١/٩ صدر قرار المحكمة بالسماح للطيبي بالترشّح بإجماع القضاة. أمّا بصدد بشارة والتجمع، فقد انقسمت المحكمة العليا إلى مجموعتين: الأغلبية (سبعة قضاة) قرّرت إلغاء قرار لجنة الإنتخابات والسماح لبشارة والتجمع بخوض الإنتخابات لعام ٢٠٠٣، في حين عارض ذلك أربعة قضاة.[٥٢]

لقد كان القصد من هذه المحاولات، في حقيقة الأمر، التلويح بسيف الإقصاء فوق رؤوس جميع النوّاب العرب، وخاصّة أولئك الذين يعلنون دومًا رفضهم ليهودية الدولة وتأييدهم لحق الشعبين الفلسطينيّ واللبنانيّ في مقاومة الاحتلال الإسرائيليّ.[٥٣] شكّلت محاولة الإقصاء، من ناحية، والعمل السياسي والقضائي العربي ضدّها، من ناحية ثانية،

---

٥١. **هآرتس**، ٢٠٠٣\١١\٣.

٥٢. راجع قرارات المحكمة العليا رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٣ **لجنة الإنتخابات للكنيست السادس عشر ضدّ عضو الكنيست عزمي بشارة**، ورقم ١٣١ لعام ٢٠٠٣ **التجمع الوطني الديمقراطي ضد لجنة الإنتخابات للكنيست السادس عشر**، ورقم ١١٢٨٠ لعام ٢٠٠٢ **لجنة الإنتخابات المركزية للكنيست السادس عشر ضدّ عضو الكنيست احمد الطيبي** (صدرت القرارت دون الحيثيات في يوم ٢٠٠٣\١١\٩).

عاملاً هامًا من العوامل المميِّزة لخلفيّة الإنتخابات.[٥٤] ومن الممكن أن تكون هذه العملية والنجاح في مجابهتها قد حفّزا الكثير من الناخبين على المشاركة السياسية الفعالة عشيّة الإنتخابات، إذ إنّه من المحتمل أن يكون الشعور بتهديد المكانة السياسية قد أثار ردود فعل عكسيّة أدّت بالبعض إلى التحدّي والمشاركة في الإنتخابات، وإن كانت لديهم أسئلة حول جدوى المشاركة. هذا مع أنّ عمليّة الإقصاء لم تؤخذ على محمل الجِدّ والاهتمام بعد صدور قرارات المحكمة العليا بإبطالها. ويستطيع المتابع لمجرى الأمور في فترة الإنتخابات وبعدها أن يلاحظ أنّ قضية الإقصاء والإلغاء لقيت اهتمامًا بمقدار إمكانيّة توظيفها للمكاسب الحزبية عشية الإنتخابات، ثم غاب ذكرها على كافة مستويات العمل السياسيّ للأقلّيّة العربيّة في إسرائيل.

الدائرة الخارجيّة

تخضع الساحة السياسيّة الإسرائيليّة عامّةً، وبضمنها الساحة السياسيّة العربيّة لعوامل متغيّرة، سنتناول في هذا القسم من المقال أثر بعضها على الصوت العربي في الإنتخابات الأخيرة. وسنركز اهتمامنا في العوامل التالية: الانتفاضة واحتلال الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة من جديد، ودور الدول العربية، ودور الفضائيات العربية.

---

٥٣. انظر حول قرارات لجنة الإنتخابات بشأن عزمي بشارة وحزب التجمع الوطني، واحمد الطيبي، في مكان آخر من هذا التقرير.

٥٤. تولّى «عدالة– المركز القانوني لحقوق الأقلّيّة العربية في إسرائيل» مسؤولية الدفاع عن أعضاء الكنيست والأحزاب العربية المهددين بالشطب أمام لجنة الإنتخابات المركزية، كما مثّل أيضا حزب التجمع الوطني الديمقراطي وعضوي الكنيست بشارة والطيبي امام المحكمة العليا.

احتلال الضفة الغربيّة وقطاع غزّة من جديد وضرب السلطة الفلسطينيّة:

ردّت إسرائيل على انتفاضة الأقصى، التي اندلعت يوم ٢٨\٩\٢٠٠٠، باحتلال الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ونشر قواتها فيها، ضاربة بعرض الحائط الاتّفاقيات الموقّعة مع الفلسطينيين. رافقت هذا الاحتلال ممارسات عسكريّة مستمرّة ابتغت قمع الانتفاضة وإخضاع المقاومة الفلسطينيّة من أجل تمرير حلّ سياسيّ مريح لإسرائيل. ومع أنّ هذا الاحتلال بدأ بتوجيه وإدارة حكومة إيهود براك، فقد استمرّ، وبضراوة أكبر، بعد تشكيل حكومة شارون في بداية ٢٠٠١.

في مطلع عام ٢٠٠٢، صعّدت إسرائيل عدوانها على الفلسطينيين باجتياح المدن الفلسطينية وقصف أهاليها من البرّ والجوّ، وتدمير مقرّ المجلس التشريعي والقيادة الفلسطينية، وفرض قيود على حركة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، واعتقال عدد كبير من قادة المقاومة الفلسطينيّة. أدى هذا إلى ارتفاع عدد الشهداء منذ مطلع الانتفاضة وحتى نهاية ٢٠٠٢ إلى ألفي شهيد، إضافة إلى أسر ما يقارب ٩ آلاف من الفلسطينيين وتدمير مقومات الاقتصاد الفلسطينّي بالكامل.[٥٥] وشهدت هذه الفترة أحداثًا دراميّة، منها: احتلال وتدمير مخيّم جنين والبلدة القديمة في نابلس، وقطع التواصل بين القرى والمدن الفلسطينيّة وتحويلها إلى غيتوات معزولة للفلسطينيين. بقي هذا الوضع قائماً حتى يوم الإنتخابات، إذ لم يمرّ يوم (تقريبًا) إلاّ قتلت فيه القوّات الإسرائيلية فلسطينيين آخرين، وهدمت البيوت واقتلعت الأشجار وفرضت منع التجوّل. هذا في حين قامت مستوطنات يهودية جديدة، وفرضت على أرض الواقع تحوّلات سوف تحاول إسرائيل أن تستعملها في جولات المفاوضات القادمة.

---

٥٥. انظر التقرير السنويّ الثامن للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان على موقع الإنترنت الخاصّ بالهيئة:
www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports report2003hayah.htm

يترك هذا الوضع منذ بدايته أثرًا واضحًا على الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، وخاصّةً في المجال السياسي. ففي استطلاع للرأي أجرته وحدة استطلاع الرأي في مركز «مدى» تبيّن أنّ ٧٤٪ من المستطلعة آراؤهم يرون أنّ ممارسات الجيش الإسرائيلي تهدف إلى كسر إرادة الشعب الفلسطينيّ. (صعابنة وآخرون، ٢٠٠٣) كما دلّ الاستطلاع أنّ الأقلّيّة العربية الفلسطينية في إسرائيل تبدي اهتمامًا كبيرًا بما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أجاب ٩٢٪ من المستطلَعين أنّهم يتابعون ما يجري عبر وسائل الإعلام. من بين هؤلاء ٦٨٪ يتابعون الأخبار بشكل دائم. ومن الجدير بالملاحظة أنّ هذه السياسة ضد الفلسطينيين انتهجتها حكومة «وحدة وطنية» رأسها شارون، وشارك فيها حزب العمل مشاركة فعّالة إلى حين انسحابه منها في أكتوبر ٢٠٠٢، لأسباب لا تمتّ إلى هذه السياسة بصلة. كذلك لوحظ أنّ هذه الإجراءات حظيت بتأييد شعبي جارف في المجتمع اليهودي.[٥٦]

من الطبيعي أن نتوقع أن تترك هذه الأحداث أثرًا على السلوك الانتخابي للمواطن العربي، على الأقل من ناحية مدى استعداده لمنح صوته لأحزاب صهيونيّة ممثّلة في حكومة إسرائيل. إلاّ أنّ السؤال هو حول مدى تأثير هذه الأحداث على مدى المشاركة في الإنتخابات نفسها وعلى الامتناع عن المشاركة فيها، إنْ من باب الإحتجاج العامّ أو من باب رفض شرعيّة المشاركة في إنتخابات لمؤسسة تنتج مثل هذه السياسات والممارسات.

---

٥٦. في استطلاع للرأي العامّ أجرته صحيفة معريف حول الاجتياح العسكريّ المجدّد للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونشرته في ٢٠٠٢\٤\١٢ تبين أن ٧٥٪ من المستطلعين يؤيدون عملية الاحتلال من جديد (عملية الجدار الواقي)، وأنّ ٦٢٪ منهم يؤيدون طرد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. ٥١٪ من المستطلعين قالوا إنّ على إسرائيل ألاّ تستجيب لنداء رئيس الولايات المتحدة جورج بوش الذي صرّح آنذاك أنّ عليها أن تنسحب من أراضي السلطة الفلسطينية التي عاودت احتلالها.

دور الدول العربيّة:

على العكس من حملات إنتخابيّة سابقة، لم نشهد في هذه المرة تدخّلاً بارزًا من قبل أنظمة عربية لصالح أحزاب عربية، كما لم نشهد ذلك من طرف السلطة الفلسطينية (ومنظمة التحرير في السابق). كانت هذه التدخّلات تستدعيها أحيانًا الأحزاب المتنافسة نفسها، لاستثمارها في التنافس الداخلي على الشارع العربي. قد يعود هذا التغيير إلى جملة من الأسباب:

أولاً، الوهن الذي أصاب السلطة الفلسطينية بعد الاجتياح الإسرائيلي الشرس لمناطق السلطة، ومحاصرة ياسر عرفات في مقرّه، وانشغال السلطة بمشاكلها الناجمة عن الاجتياح مع ما رافقه من قتل وهدم ودمار.

ثانياً، العودة إلى طريقة الإنتخابات غير المباشرة، وبالتالي عدم إمكانيّة طلب التصويت لمرشّح المعسكر غير اليمينيّ، لأنّ معنى ذلك التصويت لحزبه أيضًا. ففي السابق كانت الأطراف العربيّة تطلب من المصوّتين العرب، بشكل علنيّ، التصويت لمرشّح ما (مثلما في حالة إيهود براك على سبيل المثال)، دون الحاجة إلى التصويت لحزب المرشّح.

ثالثاً، عدم الحاجة إلى التأثير المباشر، والاكتفاء بالتأثير غير المباشر – إن صحّ التعبير – وذلك عن طريق وسائل الاتصال الحديثة. فبعض الدول العربية تملك وسائل إعلاميّة قادرة على الوصول إلى البيوت العربية في إسرائيل. فيما يلي سنتطرّق إلى هذا الموضوع.

الإنتخابات والفضائيّات العربيّة:

منذ النصف الثاني من التسعينيّات بدأ الازدياد المطّرد في عدد القنوات الفضائية العربية التي يشاهدها العرب في إسرائيل. كان لانتشار هذه القنوات تأثير واضح على أنماط المشاهدة وقضاء أوقات الفراغ للعرب، كما أثّرت إلى حدّ بعيد في تواصل المشاهد العربي مع ما يجري في أرجاء

العالم العربي على المستويات السياسية والثقافية والإجتماعية وغيرها، وبذلك على هوية الفرد العربي ومواقفه. (ريناوي، ٢٠٠٣)

شهدت هذه الإنتخابات، أكثر من أيّ إنتخابات سابقة، اهتمامًا عربيًا متزايدًا بتصويت الأقلّيّة العربية وسياساتها الداخلية. وقد أتاح هذا الاهتمام فرصة للمرشحين لكسب وقت إعلامي و«إعلاني» ثمين. فقد بثت الفضائيات «MBC» و«الجزيرة» و«أبو ظبي» و«المستقبل» وغيرها، الكثير من المقابلات مع المرشحين العرب، بل خصّص بعضها برامج خاصّة عن الإنتخابات الإسرائيلية والصوت العربي فيها. وبطبيعة الحال أثارت هذه الفضائيات وقود التنافس بين الأحزاب العربية. كانت محطة «المستقبل» اللبنانية مثالاً لهذا التنافس. قامت هذه المحطة ببثّ إعلان دعائيّ، عنوانه «صوتي كرامتي»، لحثّ العرب على التصويت في الأسبوعين السابقين ليوم الانتخاب. كما استضاف برنامج «خلّيك في البيت»، وهو برنامج ذو شعبية كبيرة يقدّمه الصحافيّ والشاعر زاهي وهبة، النائب بشارة يوم ٢٠٠٣/١/٢١. وخصصت المحطة في يوم ٢٠٠٣\١\٢٧ (أي قبل الإنتخابات بيوم واحد) برنامجًا كاملاً للإنتخابات الإسرائيلية مستضيفة ضمنه مرشحين ومقرّبين من التجمع الوطني فقط. وقد أثار الإعلان عن بث هذا البرنامج حفيظة المنافسين الآخرين؛ ممّا حدا بحركة «شاس» للمتدينين الحريديم الشرقيين، ربّما بإيعاز من أطراف عربية، إلى التوجّه إلى لجنة الإنتخابات المركزية لمنع البثّ، بادّعاء كونه بثًّا مخالفًا لقانون الدعاية الإنتخابيّة. وقد سحبت شاس دعواها بعد أن تعهد مرشحو التجمع بعدم استغلال البرنامج للدعاية الصريحة لحزبهم.[٥٧] وبالرغم من تقيّد مرشّحي التجمّع بذلك، وجّهت مقدّمة البرنامج من الأستديو في بيروت (نجوى قاسم) في نهاية البرنامج دعوة

٥٧. راجع إعلانًا للصحافة من قبل لجنة الإنتخابات المركزية في يوم ٢٠٠٣/١/٢٧:
www.knesset.gov.il/elections16/heb/cec/ view_announcement.asp?id=61

شبه صريحة للتصويت للتجمع. بناءً على ذلك، اتهم النواب العرب سوريا ولبنان بمساندة بشارة.[٥٨]

من نافل القول إنّ الفضائيّات العربيّة تؤدّي اليوم دورًا هامًّا في بلورة الوعي السياسي للأقلّيّة الفلسطينية في إسرائيل كونها تملأ فراغًا نجمَ عن إقصاء ممثّلي الأقلّيّة عن الإعلام العبريّ وإهمال شؤون الأقلّيّة ومجالات اهتمامها فيه. كما أن الفضائيات تشكّل بديلاً لم يكن له وجود في سنوات خلت للإعلام الرسمي العبري وروايته وتفسيره لمجريات الأحداث في شتّى مجالات الحياة. ويستدل من استطلاعات رأي أجريت حول أنماط المشاهدة ومصادر استقاء المعلومات حول مجريات سياسية، بين أوساط الأقلّيّة العربية في إسرائيل، أنّ القنوات الفضائية العربية تشكّل عنوانًا مهمًا في هذا المجال. ففي استطلاع مركز «مدى» المذكور أعلاه تبيّن أنّ ٨٨٪ من المواطنين العرب في إسرائيل يتابعون مجريات الأحداث في الضفة وقطاع غزة عبر الفضائيات العربية، في حين يتابع ٣٩٪ الأخبار في القنوات الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أنّ مشاهدة القنوات الإسرائيلية تكون في ٨٢٪ من الحالات إضافةً إلى مشاهدة الفضائيات العربية لا عوضًا عنها. ويرجع التفضيل البارز للفضائيات العربية على المحطّات الإسرائيلية إلى أزمة الثقة بين المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل وبين مؤسّسات الدولة ممثّلةً بالإعلام في هذه الحالة. (صعابنة وآخرون، ٢٠٠٣)

٥٨. **هآرتس** ٢٠٠٣/١/٢٤.

الـفـصـل الـثـالـث:

تحليل نتائج الإنتخابات

في بداية العام ٢٠٠٣ بلغ عدد سكّان إسرائيل ٦,٦٥٨,٣٠٠ نسمة؛[٥٩] يشكّل السكّان العرب نحو ١٦٪ منهم.[٦٠] يسكن الفلسطينيون في أكثر من ١٠٠ قرية عربية و١٠ مدن عربية و٦ مدن مختلطة (يهودية عربية)،[٦١] وفي نحو ٦٥ قرية غير معترف بها رسميًا من حكومة إسرائيل. يسكن نحو ٢٩,٣٪ من العرب في مدن عربية، ٨,٤٪ يسكنون في مدن مختلطة، ٥٦٪ يسكنون في قرى صغيرة وكبيرة، والباقون (٧,١٪) يعيشون في عشرات القرى غير المعترف بها.[٦٢]

من ناحية التقسيم الجغرافي يتوزع المواطنون العرب على أربعة مواقع جغرافية أساسية. ٥٦٪ من مجموع السكان العرب يعيشون في الجليل، ٢٥٪ يعيشون في المثلّث الشماليّ والمثلّث الجنوبيّ، ٩٪ يعيشون

---

٥٩. انظر موقع الإنترنت الخاصّ بدائرة الإحصاء المركزيّة في إسرائيل www.cbs.gov.il، زاوية تحيين المعطيات.

٦٠. بحسب المعطيات الأخيرة لدائرة الإحصاء المركزيّة، يبلغ عدد السكان العرب الذين تحت سلطة إسرائيل ١,٢٧١,٩٠٠ نسمة. إذا استثنينا من هذا العدد سكان القدس العربية وهضبة الجولان السورية المحتلتين، تصبح نسبة العرب في إسرائيل نحو ١٦٪ من مجموع السكان. انظر المصدر السابق.

٦١. هذه المدن هي حيفا، عكا، يافا، اللد، الرملة، والناصرة العليا التي اقيمت كمدينة يهوديّة أساسًا.

٦٢. انظر معلومات «مدى» حول التوزيع السكاني للأقلّيّة العربيّة في إسرائيل. موقع الإنترنت الخاصّ بـ «مدى»- المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية. www.mada-research.org. لا تصنف القرى غير المعترف بها ضمن القرى والمدن التي تتمتع بصفة قانونية، ولا تظهر على الخارطة الرسمية للبلاد. غالبية هذه القرى كانت قائمة قبل النكبة وقيام دولة إسرائيل.

في النقب، وهناك نحو ٨,٤٪ يعيشون في المدن المختلطة الواقعة في منطقتي شمال إسرائيل ومركزها.[٦٣]

بلغ عدد أصحاب حقّ الاقتراع العرب عشية إنتخابات الكنيست السادس عشر نحو ٥٥٩,٠٠٠ من أصل نحو ٤,٣٠٠,٠٠٠ هم أصحاب حقّ الاقتراع المقيمين في إسرائيل؛[٦٤] أي إنّ نسبتهم تساوي ١٣٪ من أصحاب حقّ الاقتراع. وقد كان عدد أصحاب حقّ الاقتراع العرب في الإنتخابات السابقة للكنيست عام ١٩٩٩ نحو ٤٣٧,١١٠. (غانم وأوستسكي- لزار، ١٩٩٩).

أسفرت نتائج الإنتخابات عن فوز كبير لليمين بقيادة «الليكود»، حيث ضاعف الأخير عدد مقاعده في الكنيست فوصل إلى ٣٨ مقعدًا. وكانت هنالك إمكانيّات مختلفة متاحة أمام شارون لتركيب سهل لائتلاف حاكم بقيادته. فقد كان في إمكانه تركيب الائتلاف مع الأحزاب الدينيّة المتزمّتة (مثل «شاس» و«يهدوت هتوراه»)، إضافة إلى حزب الاتّحاد الوطنيّ (إيحود لئومي) والحزب المتديّن الوطنيّ (مفدال)، بيد أنّه اختار أن يركّب ائتلافه مع حزب الوسط «شينوي»- بقيادة يوسيف (طومي) لبيد-، إضافة إلى حزب «المفدال» وحزب «إيحود لئومي» وحزب المهاجرين الروس «يسرائيل بعلياه» الذي حصل على مقعدين فقط في

٦٣. انظر **كتاب الإحصاء السنويّ لإسرائيل رقم ٥٣**، سنة ٢٠٠٣.

٦٤. بيان تحديث معلومات صادر عن دائرة الإحصاء المركزيّة في إسرائيل بتاريخ ٢٠٠٣\١\٢٢. تقلّ نسبة أصحاب حق الاقتراع العرب عن نسبة العرب بين السكان عامة بسبب الاختلاف في التوزيع السكاني حسب فئات العمر بين العرب واليهود. ويتضح من بيان تحديث للمعلومات عن المسلمين في إسرائيل (المعلومات تشمل القدس العربية) صدر عن دائرة الإحصاء المركزيّة بتاريخ ٢٠٠٣\٢\١١ أنّ المندرجين تحت الفئة العمْريّة ٠ - ١٤ يشكّلون نسبة ٤٢٪ من المسلمين في حين يشكل هؤلاء ٢٦٪ من السكان اليهود في البلاد. انظر أيضًا موقع الإنترنت الخاصّ ببنك المعلومات عن الأقلّيّة العربية في إسرائيل: www.rekaz.org، حيث تجد معلومات عن توزيع الفئات العمريّة قياسًا إلى كلّ الأقلّيّة العربية والسكان اليهود.

الإنتخابات الأخيرة، وقرر الاندماج في حزب «الليكود».

الجدول ١: نتائج الإنتخابات العامّة للكنيست السادس عشر وتقسيم الأصوات والمقاعد مقارنة مع نتائج الكنيست الخامس عشر

القائمة	عدد الأصوات في إنتخابات ١٩٩٩	تقسيم المقاعد في إنتخابات ١٩٩٩	الأصوات في إنتخابات ٢٠٠٣	المقاعد في إنتخابات ٢٠٠٣
الليكود	٤٦٨١٠٣	١٩	٩٢٥٢٧٩	٣٨
العمل	٦٧٠٤٨٤	٢٦	٤٥٥١٨٣	١٩
شينوي	١٦٧٧٤٨	٦	٣٨٦٥٣٥	١٥
شاس	٤٣٠٦٧٦	١٧	٢٥٨٨٧٩	١١
ايحود ليئومي	١٨٦٣٣٤	٨	١٧٣٩٧٣	٧
ميرتس	٢٥٣٥٢٥	١٠	١٦٤١٢٢	٦
مفدال	١٤٠٣٠٧	٥	١٣٢٣٧٠	٦
يهدوت هتوراه	١٢٥٧٤١	٥	١٣٥٠٨٧	٥
الجبهة والعربية للتغيير	٨٧٠٢٢	٤ بدون العربية للتغيير	٩٣٨١٩	٣
عام إحاد	٦٤١٤٣	٢	٨٦٨٠٨	٣
التجمع	٦٦١٠٣	٢ مع العربية للتغيير	٧١٢٩٩	٣
يسرائيل بعلياه	١٧١٧٠٥	٦	٦٧٧١٩	٢
العربية الموحدة	١١٤٨١٠	٥	٦٥٥٥١	٢
ورقة خضراء	٣٤٠٢٩	-	٣٧٨٥٥	-
حيروت	-	-	٦٣٢٠٢	-
التحالف الوطني التقدمي	-	-	٢٠٥٧١	-

من جهة ثانية، حصل تراجع كبير في قوة الأحزاب التي تشكل التيار النقيض لتيار الأحزاب اليمينيّة في إسرائيل؛ فقد انخفض عدد مقاعد «العمل» في الكنيست من ٢٦ إلى ١٩ مقعدًا، في حين انخفضت مقاعد ميرتس من ١٠ إلى ٦ مقاعد فقط. وعليه فقد تحقّقت توقّعات استطلاعات الرأي التي تنبّأت بفوز اليمين بفارق كبير. وفيما يلي سنركز على المميزات

الرئيسية لنتائج الإنتخابات في أوساط الأقلّيّة العربية.

هبوط نسبة التصويت

تميزت الإنتخابات للكنيست السادس عشر بهبوط ملحوظ في نسبة التصويت قياسًا إلى نسب التصويت في جميع الإنتخابات البرلمانية السابقة منذ قيام إسرائيل. كان ذلك الهبوط واضحًا في نسبة التصويت العامة وفي نسبة التصويت بين أصحاب حق الاقتراع من المواطنين العرب. ففي حين كانت نسبة التصويت بين العرب في الإنتخابات للكنيست الخامس عشر حوالي ٧٥٪ نجدها انخفضت في الإنتخابات الأخيرة إلى نحو ٦٢٪؛ وهي نسبة غير مسبوقة في تدنّيها.

هناك من يعزو هذا الانخفاض إلى أسباب ذكرت في موقع سابق من هذا المقال، مثل لجوء قسم من أصحاب حقّ الاقتراع العرب إلى تبنّي «المقاطعة» كآليّة عمل سياسيّ جماعيّ، لكن هذا الادّعاء يحتاج إلى فحص متعمِّق قبل الاستنتاج أنّ آليّة كهذه هي التي أدّت في الواقع إلى انخفاض نسبة الاقتراع. وهذا ما سنفعله في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

الجدول ٢: مشاركة العرب في الإنتخابات للكنيست في السنوات ١٩٤٩–٢٠٠٣ (بالنسب المئوية)

السنة	نسبة العرب من أصحاب حقّ التصويت	نسبة المشاركة عند العرب	نسبة المشاركة العامّة
١٩٤٩	٩,٥	٦٩,٣	٨٦,٩
١٩٥١	١١,٦	٨٥,٥	٧٥,١
١٩٥٥	٩,٠	٩١,٠	٨٢,٨
١٩٥٩	٨,٢	٨٨,٩	٨١,٦
١٩٦١	٧,٧	٨٥,٥	٨١,٤
١٩٦٥	٨,٣	٨٧,٨	٨٣,٠
١٩٦٩	٨,٤	٨٢,٠	٨١,٧
١٩٧٣	٨,٤	٨٠,٠	٧٨,٦
١٩٧٧	٩,٢	٧٥,٠	٧٨,٥
١٩٨١	٩,٨	٥٩,٧	٧٨,٥
١٩٨٤	١٣,٠	٧٣,٧	٧٨,٨
١٩٨٨	١٤,٣	٧٥,٥	٧٩,٧
١٩٩٢	١٣,٠	٦٩,٧	٧٨,٢
١٩٩٦	١٠,٤	٧٧,٣	٧٩,٣
١٩٩٩	١٠,٧	٧٥,٢	٧٨,٧
٢٠٠٣	١٣,٠	٦٢,٠	٦٨,٠

التغيّر في موازين القوى بين الأحزاب العربيّة

أظهرت نتائج الإنتخابات الأخيرة تمكُّن ثلاثة أحزاب عربية – الجبهة، والتجمّع، والقائمة العربيّة الموحّدة – من اجتياز نسبة الحسم والحصول على تمثيل في الكنيست السادس عشر. فقد حصلت الجبهة على العدد الأكبر من الأصوات، ٩٣٨١٩، يليها حزب التجمّع الذي حصل على ٧١٢٩٩ صوتًا، تليه القائمة العربية الموحدة التي حصلت على ٦٥٥٥١ صوتًا. بالرغم من فارق الأصوات التي حصل عليها كل من الجبهة والتجمّع، تمثَّل

كلّ منهما بثلاثة مقاعد، وحصلت القائمة الموحدة على مقعدين (انظر الجدول ١). كذلك حصل حزب التحالف الوطني على ٢٠٥٧١ صوتًا لم تمكّنه من اجتياز نسبة الحسم.

الجدول ٣: توزيع الأصوات العربيّة في إنتخابات ٢٠٠٣

القائمة	عدد الأصوات	النسبة المئوية	المقاعد
الجبهة	٩٣٨١٩	٢٦	٣
التجمع	٧١٢٩٩	٢٠	٣
الموحّدة	٦٥٥٥١	١٨	٢
التحالف	٢٠٥٧١	٦	٠
باقي الأحزاب	١٠٦٢٩٠	٣٠	–
المجموع	٣٥٧٥٣٠	١٠٠	–

حصلت الأحزاب العربية الأربعة التي تنافست فيما بينها على أصوات الناخبين العرب على ما يقارب ٧٠٪ من أصواتهم تقاسمتها على النحو التالي: حصلت الجبهة على ٢٦٪ من مجموع المقترعين العرب، وحصل التجمع على ٢٠٪، والقائمة الموحدة على ١٨٪، وحزب التحالف الوطني على ٦٪ من الأصوات. ذهبت باقي الأصوات العربية، أي ٣٠٪ منها، إلى أحزاب غير عربية سوف يتمّ تفصيلها لاحقًا.

ومن المقارنة بين نتائج إنتخابات ٢٠٠٣ وإنتخابات ١٩٩٩، يمكن الاستدلال على التحولات في قوة كل من الأحزاب المذكورة أعلاه. أبرز التحولات كان التراجع في قوة القائمة الموحدة. فقد حصلت هذه القائمة في إنتخابات ١٩٩٩ على ما يقارب ٣٠٪ من أصوات الناخبين العرب تقلصت في إنتخابات ٢٠٠٣ إلى ١٨٪ فقط (أي ما يعادل ٦٠٪ من قوتها عام ١٩٩٩). ويبدو أنّ الأسباب التي أدّت إلى هذا التدهور في قوة القائمة عديدة ومختلفة. فهناك أسباب تنظيمية مصدرها الخلافات الحادّة بين مركبات القائمة حول

تركيبة قائمة المرشحين في الأماكن الأولى. وقد أثّرت هذه الخلافات بشكل مباشر في جاهزيّة ناشطي الأحزاب المكوِّنة للقائمة الموحدة للعمل على إنجاح القائمة في الإنتخابات برفع عدد مصوتيها. وقد برزت حدّة هذه الخلافات علنًا بعد صدور نتائج الإنتخابات مباشرة، بعد فترة طويلة حاولت خلالها قيادات الأحزاب المتحالفة إخفاءها تفاديًا للخلافات العلنية.[٦٥] إضافة إلى هذه الخلافات، يمكن أن ننسب بعض الفشل إلى أسباب تتعلّق بالأداء البرلماني لأعضاء الكنيست من هذه القائمة في دورة الكنيست الخامس عشر، وهو أداء لم يرتق إلى المستوى الذي أصبح يميز أداء الكتل العربية الأخرى في الكنيست. كما يمكن الادّعاء أنّ برنامج هذه القائمة وسلوكها لا يشكّلان عنوانًا للكثيرين من ذوي الانتماء الإسلاميّ الفكريّ والسياسيّ، على خلاف الجناح الخارج– برلمانيّ من الحركة الإسلامية الذي يقوده الشيخان رائد صلاح من أم الفحم وكمال خطيب من كفركنا. ومن المعروف أنّ هذا الجناح يُعتبر أكثر منهجيّةً في مواقفه وممارساته في مجال العمل السياسيّ والأهليّ، حتى في أوساط معارضيه، وهذا ما زاد من شعبيته. وقد دعا هذا الجناح في الإنتخابات الأخيرة إلى تبنّي آليّة المقاطعة؛ وقد يكون هذا سببًا إضافيًا في التراجع في أصوات القائمة الموحدة.

---

٦٥. بعد ظهور النتائج احتلت الاتهامات المتبادلة بين قادة هذه الأحزاب الصفحات الأولى للصحف العربية الاسبوعية التي صدرت في يوم الجمعة الأول بعد الإنتخابات، بتاريخ ٢٠٠٣\١\٣١. فقد اعتبر عبد الوهاب دراوشة، رئيس الحزب الديمقراطي العربي، ان تركيبة القائمة بالشكل الذي ظهرت فيه، والقبول بترشيح محمد حسن كنعان في المكان الرابع، والخلافات داخل الحركة الاسلامية حول المرشح في المكان الثالث، كلها عوامل ساهمت في الفشل لانها دفعت بالكثير من الكوادر إلى عدم بذل الجهود المطلوبة لاجتذاب المصوتين والاهتمام باحضارهم إلى الصناديق في يوم الإنتخابات.
من ناحية ثانية اتهمت قيادات الحركة الاسلامية حزب دراوشة بأن ناشطيه لم يشاركوا في العمل الانتخابي في اوساط اصحاب حق الاقتراع بعدما ضمنوا فوز المرشح عن الحزب، النائب طلب الصانع، في المكان الثاني في القائمة بعد عبد المالك دهامشة من الحركة الاسلامية. هذا ناهيك عن ان القاعدة التنظيمية للحزب الديمقراطي العربي ضعيفة بشكل واضح.

كذلك يلاحَظ ازدياد في قوة كل من الجبهة والتجمع مقارنة بإنتخابات ١٩٩٩. فقد ارتفعت نسبة المصوتين العرب للجبهة من ٢١٪ عام ١٩٩٩ إلى ٢٦٪ في الإنتخابات الأخيرة. وارتفعت نسبة المصوتين العرب لحزب التجمع من ١٧٪ إلى ٢٠٪.[٦٦] لا يمكن الجزم بخصوص قدر إسهام كل عامل سياسي وتنظيمي في هذا الازدياد، ولكن من الواضح أنَّ جميع العوامل تعاضدت وتركت أثرها، بدءًا من انخفاض نسبة التصويت بين أصحاب حق الاقتراع العرب، حتى خسارة أحزاب صهيونية (مثل العمل وميرتس) لمواقعها بين العرب. هذا إضافة إلى تأثير هبّة الأقصى على تعزيز مكانة الخطاب القومي العربي.

من النتائج المهمة التي ظهرت في إنتخابات ٢٠٠٣ حفاظ الأحزاب العربية مجتمعة على قوتها مقابل الأحزاب غير العربية، رغم تغيير طريقة الإنتخابات. فقد حصل كل من الجبهة والتجمع والقائمة الموحدة، في عام ١٩٩٩، على نسبة ٦٩٪ من أصوات الناخبين العرب. وفي إنتخابات ٢٠٠٣ حصلت الأحزاب عينها، بالإضافة إلى حزب التحالف، على نسبة ٧٠٪ من الأصوات. وتشير هذه النتيجة، بالإضافة إلى استبعاد انتقال نسبة عالية من مصوّتي الأحزاب العربية في عام ١٩٩٩ إلى أحزاب غير عربية وبالعكس، إلى أنّ التحولات التي حدثت في قوة الأحزاب العربية كانت الواحدة على حساب الأخرى. الهبوط بـ ١٢٪ في قوة القائمة الموحدة يقابله ازدياد عند الجبهة والتجمع والتحالف معًا.

٦٦. بالرغم من هذا الإرتفاع إلا أن قوة الحزبين ضعفت اذا ما قيست إلى عدد مجمل أصحاب حق الإقتراع وذلك بسبب الإنخفاض في نسبة التصويت.

الجدول ٤: توزيع الأصوات العربيّة منذ سنة ١٩٤٩ حتّى ٢٠٠٣ (بالنسب المئويّة)

السنة	نسبة التصويت	ماكي، راكاح، الجبهة	قوائم عربيّة	التقدّميّة	التجمّع	الموحّدة	التحالف	حزب العمل	آخر
١٩٤٩	٦٩	٢٢	٥١					١٠	١٧
١٩٥١	٨٦	١٦	٥٥					١١	١٨
١٩٥٥	٩٠	١٥	٤٨					١٤	٢٣
١٩٥٩	٨٥	١١	٤٢					١٠	٣٧
١٩٦١	٨٣	٢٢	٤٠					١٠	٢٨
١٩٦٥	٨٢	٢٣	٣٨					١٣	٢٦
١٩٦٩	٨٠	٢٨	٤٠					١٧	١٥
١٩٧٣	٧٣	٣٧	٢٧					١٧	٢٣
١٩٧٧	٧٤	٥٠	١٦					١١	٢٣
١٩٨١	٦٨	٤٧	١٢					٢٩	٢٢
١٩٨٤	٧٢	٣٢		١٨				٢٦	٢٤
١٩٨٨	٧٤	٣٣		١٥		١١		١٦	٢٥
١٩٩٢	٧٠	٢٣		٩		١٥		٢٠	٣٣
١٩٩٦	٧٧	٣٧				٢٧		١٦	١٧
١٩٩٩	٧٥	٢٢			١٧	٣١		٨	٢٢
٢٠٠٣	٦٢	٢٦	-	-	٢٠	١٨	٦	٨	٢٢

الهبوط في نسب التصويت للأحزاب الصهيونيّة والمتديّنة اليهوديّة

حصلت الأحزاب غير العربية في إنتخابات ٢٠٠٣ على نسبة ٢٩,٤٪ من أصوات الناخبين العرب. تشابه هذه النسبة ما حصلت عليه الأحزاب غير العربية في إنتخابات ١٩٩٩. توزيع الأصوات بين الأحزاب غير العربية في الإنتخابات للكنيست السادس عشر كان على النحو التالي: ٧,٥٪ حزب العمل، ٥,٨٪ عام إحاد، ٤,١٪ ميرتس، ٨,٤٪ الليكود وأحزاب المتدينين و٣,٦٪ باقي الأحزاب.

عند المقارنة بين هذه النتائج وبين نتائج إنتخابات ١٩٩٩، فيما يتعلق بحصة الأحزاب الصهيونية من أصوات الناخبين العرب، لا نجد تغييرًا إحصائيًا في قوة هذه المجموعة من الأحزاب عند الناخبين العرب. التغيير الوحيد الملاحَظ كان في تقاسم الأحزاب الصهيونية لنفس نسبة الأصوات العربيّة التي بقيت على ما كانت عليه في دورتي الإنتخابات الأخيرتين للكنيست. حيث يمكن مثلاً ملاحظة ازدياد في قوة حزب عام إحاد، إذ ارتفعت نسبته من بين الأصوات العربية من ٢,٩٪ من الأصوات في إنتخابات ١٩٩٩ إلى ٥,٨٪ في إنتخابات ٢٠٠٣. يمكن أن نعزو ازدياد قوة عام إحاد بين المصوتين العرب إلى ضمّ مرشحين عرب، وجذبه أصواتًا عربية بسبب سيطرته على الهستدروت– نقابة العمّال العامّة في إسرائيل. هذا في حين حصل انخفاض على نسبة الأصوات التي حصل عليها كل من ميرتس وشاس. إلاّ أنّ هذه التغيرات طفيفة كما يبدو من الجدول التالي:

الجدول ٥: توزيع الأصوات العربيّة للأحزاب غير العربيّة في سنوات ١٩٩٢–٢٠٠٣ (بالنسب المئويّة)

	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣
العمل	٢٠,٣	١٦,٦	٧,٤	٧,٥
أحزاب يهودية أخرى	٣٣,٠	١٧,٠	٢٢,٠	٢١,٩
المجموع	٥٣,٣	٣٣,٦	٢٩,٤	٢٩,٤

أمّا إذا قارنّا النتائج الأخيرة بنتائج الإنتخابات للكنيست الثالث عشر والكنيست الرابع عشر فسنلاحظ انخفاضاً خطّيًا مستمرًا في نسب الأصوات العربية الممنوحة للأحزاب الصهيونية. ففي إنتخابات ١٩٩٢، مثلاً، حصلت الأحزاب غير العربية (الصهيونية واليهودية المتزمتة) على ٥٢٪ من الأصوات العربية كانت غالبيتها لحزب العمل ٢٠,٣٪. في إنتخابات ١٩٩٦ حصل انخفاض حاد في نسبة التصويت للأحزاب غير العربية، إذ

وصلت النسبة إلى ٣٣,٦٪ توزعّت في الأساس على حزب العمل ١٦,٦٪ وميرتس ١٠,٥٪، وكان من أسباب هذا الانخفاض تغيير طريقة الإنتخابات. في الإنتخابات للكنيست الخامس عشر والسادس عشر استمر الانخفاض حتى وصلت النسبة إلى ٢٩,٤٪ في الإنتخابات الأخيرة.

توقع بعض المحللين، قبل الإنتخابات الأخيرة، ارتفاعًا في نسبة تصويت العرب للأحزاب الصهيونية، وخاصة الكبيرة منها، بسبب تغيير طريقة الإنتخابات والعودة إلى الطريقة التي كانت متبعة حتى إنتخابات ١٩٩٢. وقد أوضحنا أسباب هذا التوقع عند شرح المميزات لخلفية الإنتخابات الأخيرة. لم يتحقق هذا التوقع كما يظهر من نتائج الإنتخابات، فقد انخفضت نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية عما كانت عليه رغم تغيير طريقة الإنتخابات، كما أوضحنا أعلاه، وهو ما يمكن اعتباره تراجعًا كبيرًا في التأييد للأحزاب الصهيونية، وخاصّة تلك التي كانت تحصل على حصّة الأسد من الأصوات في سنين غابرة (مثل حزبي العمل وميرتس). فبدل أن ترتفع النسبة بسبب زوال ظاهرة «الصوت المنفصم»، انخفضت بخلاف المتوقَّع.

ويمكن أن ننسب الانخفاض في التأييد للأحزاب الصهيونية إلى عدة اسباب منها التحول التدريجي لنمط تصويت العرب إلى ما يمكن تسميته بـ«**تصويت هوية**» اي ذلك التصويت الذي تشكل قضية الانتماء العربي والفلسطيني جزءًا مهمًا بين اعتباراته (كوفمان ويسرائيلي،١٩٩٦؛ Rouhana,1986). تبرز هذه الاعتبارات بشكل واضح كلما ازداد التوتر بين إسرائيل وبين الفلسطينيين والعالم العربي. ولا تتعزز هذه الاعتبارات في فراغ سياسي وإعلامي، بل تتغذى من نشاط الأحزاب العربية محلّيًا ومن مواقف القيادات الفلسطينية والعربية ومن استمرار المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي. وتؤدّي وسائل الاعلام، كما أسلفنا، دورًا مهمًا في تشجيع اعتبارات الهوية في عملية التصويت مما يدفع إلى التصويت للأحزاب العربية.

كذلك يمكن الحديث عن نمط «**تصويت الإحتجاج**»، ويمكن ان نفترض ان هبّة اكتوبر ٢٠٠٠، وقيام قوات الشرطة والجيش بقتل ١٣ من المتظاهرين العرب، وتورّط حزب العمل وقياداته في هذه الممارسات العنيفة من ناحية، وصمت ميرتس ازاءها من ناحية اخرى، كلها عوامل زادت من هذا النمط من تصويت اصحاب حق الاقتراع العرب. يختلف «**تصويت الإحتجاج**» عن «**تصويت الهوية**» في انه ليس مبدئيًا بالضرورة وانه مرتبط بالظروف التي تجري على خلفيتها الإنتخابات.

ويشكل الازدياد في قوة الأحزاب العربية وارتفاع مستوى اداء بعضها في مجال الدفاع عن المصالح الفردية والجماعية للمواطنين العرب، ووضوح مواقفها السياسية وتأكيدها على الهوية الفلسطينية وما إلى ذلك، سببًا آخر لتوجه الناخبين العرب إلى التصويت للأحزاب العربية. كذلك فإنّ الفشل المتوقع لحزب العمل وحلفائه التقليديين في الحصول على اغلبية المقاعد في الإنتخابات وتشكيل الائتلاف الحاكم ساهم، دون شك، في ابتعاد الناخبين العرب عن التصويت لهذه الأحزاب.

أمّا فيما يتعلّق بحزب شاس، فإنّ الانخفاض في نسبته من الاصوات العربية يعود إلى بروز توجهاته اليمينية المتشددة بقيادة ايلي يشاي. وقد برزت مواقف الحزب المتشددة من قيادة السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني اثناء انتفاضة الاقصى، والمطالبة بطرد هذه القيادة، ومن الأقلّيّة العربية في إسرائيل والقيادة السياسية لهذه الأقلّيّة. وقد انعكس ذلك في تصريحات عنصرية لوزراء شاس وللمهمهم الروحي عوباديا يوسيف، كما انعكس في عملية سحب المواطنة من مواطن عربي في إسرائيل والتهديد بسحبها من آخرين اتهموا بتقديم العون لمنفذي عمليات انتحارية ضد إسرائيل. هذا اضافة إلى تجميد عمليات لـمّ الشمل والتجنيس للفلسطينيين ومواقف أخرى أشرنا اليها آنفًا في هذا المقال (سلطاني، ٢٠٠٣).

عوامل ديمغرافيّة وجغرافيّة ذات صلة بأنماط التصويت

اضافة إلى ما عرضناه من تحليل لاسباب الانخفاض في نسبة تصويت العرب للأحزاب الصهيونية، ينبغي أن نفحص كذلك بعض المصادر الأخرى التي تؤثر في هذا التصويت. والعوامل التي فحصناها في هذا المجال هي: قطاعات سكانية مختلفة من الأقلّيّة، حجم البلدة، الجنس، الانتماء الديني للتركيب السكاني وبلدان عربية ومدن مختلطة.

قطاعات سكانية مختلفة من الأقلّيّة

يظهر من نتائج الإنتخابات للكنيست السادس عشر أنّ توزيع الاصوات التي حصلت عليها الأحزاب الصهيونية من ناخبين عرب ليس متساويًا في جميع المدن والقرى العربية. ويستدل من تحليل هذه النتائج ان المصادر الاساسية للتصويت للأحزاب الصهيونية تأتي من اصوات الناخبين في القرى الدرزية والقرى البدوية في الجليل. نسب التصويت لهذه الأحزاب في هذه القرى كانت اعلى منها في القرى العربية الاخرى في الجليل والمثلث، واعلى كذلك من نسب التصويت للأحزاب الصهيونية في القرى البدوية في النقب. فقد وصلت نسبة التصويت للأحزاب غير العربية في البلدان الدرزية إلى ٨٩٪ مقابل نسبة ٢٣٪ في البلدان العربية الباقية (دون القرى البدوية). كذلك وصلت نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية بين الناخبين في بلدات بدوية في الشمال إلى ٤٦٪، أي ضعف النسبة نفسها في البلدان العربية الأخرى. أما نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية في البلدان البدوية في الجنوب فوصلت إلى ٣٢٪. هذه الظاهرة ليست مقصورة على إنتخابات ٢٠٠٣ بل تظهر في السنوات السابقة أيضًا (انظر الجدولين ٦ وَ ٧).

يظهر من معاينة الجدول ٦ أن نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية في البلدان الدرزية قد ارتفعت في إنتخابات الكنيست الأخيرة إلى ٨٩٪، في حين كانت هذه النسبة في الإنتخابات للكنيست الخامس

عشر ٨٦٪، وفي الكنيست الرابع عشر ٨١٪. وقد يكون ذلك ناتجًا عن امكانية الاقتراع المزدوج في سنة ١٩٩٦ وسنة ١٩٩٩. في الإنتخابات الأخيرة اقتربت نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية في القرى الدرزية مما كانت عليه في إنتخابات ١٩٩٢ حيث وصلت إلى ٩١٪. من هنا نستنتج أن أكثرية الدعم للأحزاب الصهيونية في صفوف الأقلية تأتي من المصوتين الدروز والمصوتين البدو من قرى البدو في الشمال.

الجدول ٦: توزيع اصوات الدروز على القوائم المختلفة في السنوات ١٩٩٢-٢٠٠٣ (بالنسب المئوية)

	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣
الموحدة	٣	٥	٣	٣
الجبهة	٧	١٤	٥	٤
التجمع	-	-	٦	٤
العمل	٢٩	٤٠	٢٤	٢٧
الليكود	٢٥	١٢	٨	٢٠
ميرتس	٨	١٢	٥	٤
شاس	٧	٤	١٠	١٠
آخر	٢١	١٢	٣٨	٢٩
مجموع الأحزاب العربية	**٩**	**١٩**	**١٤**	**١١**
مجموع الأحزاب غير العربية	**٩١**	**٨١**	**٨٦**	**٨٩**

ومن المثير للدهشة أن نسبة الاقتراع لحزب الليكود ارتفعت من ٨٪ في سنة ١٩٩٩ إلى ٢٠٪ من مجموع الناخبين في البلدان الدرزية في سنة ٢٠٠٣. وقد حصل حزب العمل في هذه القرى على نسبة ٢٧٪ من الأصوات، أي على نسبة تفوق النسبة التي حصل عليها حزب العمل في الوسط اليهودي نفسه.

يُبيّن الجدول ٧ الإختلاف العميق بين أنماط التصويت في القرى الدرزية العربية والقرى العربية غير الدرزية. ويستحق هذا الإختلاف دراسة خاصة لتحليله وتفسيره وإيفائه حقه. ويبدو من الجدول ٧ أيضًا ان أنماط التصويت في القرى البدوية في الشمال تختلف هي الأخرى عن أنماط التصويت العربية بشكل عام، وهي كذلك تستحق دراسة منفردة.

الجدول ٧: توزيع الأصوات بين الأحزاب العربيّة والأحزاب اليهوديّة حسب نوع البلدة (بالنسب المئويّة)

نوع البلدة	نوع الأحزاب	نسبة مئويّة
بلدات غير بدوية وغير درزية	يهودية	٢٣
	عربية	٧٧
	كل الأحزاب	١٠٠
بلدات بدوية في الشمال	يهودية	٤٦
	عربية	٥٤
	كل الأحزاب	١٠٠
بلدات بدوية في النقب	يهودية	٣٢
	عربية	٦٨
	كل الأحزاب	١٠٠
بلدات درزية	يهودية	٨٩
	عربية	١١
	كل الأحزاب	١٠٠

حجم البلدة

العامل الثاني الذي فحصناه هو حجم البلد، فلهذا العامل تأثير على نسبة التصويت للأحزاب العربية مقابل الأحزاب غير العربية. وقد قسمنا البلدان العربية إلى بلدان كبيرة (فوق ١٥٠٠٠ نسمة) ومتوسطة (٥٠٠٠–١٥٠٠٠ نسمة)، وأخرى صغيرة (اقل من ٥٠٠٠ نسمة)، حسب اعداد السكان في

كل منها. وتظهر نتائج إنتخابات ٢٠٠٣ ان هنالك علاقة طردية بين كبر البلد من حيث عدد السكان وبين نسبة التصويت للأحزاب العربية (او غير العربية) (انظر الجدول ٨). في البلدان الكبيرة تصل نسبة التصويت للأحزاب العربية إلى ٨٢٪ مقابل ١٨٪ للأحزاب غير العربية، في البلدان المتوسطة، تصل نسبة التصويت للأحزاب العربية إلى ٧٣٪ مقابل ٢٧٪ للأحزاب غير العربية. وفي البلدان الصغيرة، تهبط نسبة التصويت للأحزاب العربية إلى ٦٣٪ مقابل ٣٧٪ للأحزاب غير العربية.

الجدول ٨: توزيع الاصوات للأحزاب العربية والأحزاب اليهودية حسب حجم البلد، بدون بلدان درزية (بالنسب المئوية)

	بلدان كبيرة	بلدان متوسطة	بلدان صغيرة
التجمع	٢٠	٢٢	١٨
الجبهة	٣٢	٢٨	١٥
التحالف التقدمي	١٠	٥	٣
القائمة الموحدة	١٩	١٨	٢٨
مجموع	**٨٢**	**٧٣**	**٦٣**
العمل	٥	٦	٩
ليكود	١	٤	٤
ميرتس	٣	٥	٧
اخر	٩	١٣	١٧
مجموع	**١٨**	**٢٧**	**٣٧**

وتظهر هذه العلاقة في إنتخابات سابقة ايضاً. مثلا في إنتخابات ١٩٩٩ حصلت القوائم العربية في البلدان الكبيرة على نسبة ٨٣٪من الاصوات، بينما حصلت في البلدان المتوسطة على نسبة ٦٨٪، وحصلت على نسبة ٦٢٪ في البلدان الصغيرة. يمكن أن نعزو ذلك إلى التغييرات التي تطرأ على النواحي الإجتماعية والاقتصادية في الاحجام المختلفة للبلدات. ففي البلدان الكبيرة تأخذ العلاقات الإجتماعية شكل العلاقات

الطوعية وتضعف العلاقات القائمة على اسس الوشائجية والعلاقات التقليدية، بينما ما زالت الوشائج التقليدية (مثل العائلة والحمولة والقبيلة) اكثر قوة في القرى الصغيرة والطرفية، وبالتالي فان انماط العلاقة هذه، اضافة إلى التنافس الداخلي بين العائلات الكبيرة على الهيمنة داخل البلد، تدفع باتجاه نشوء ظاهرة تصويت جماعي لابناء هذه العائلة او تلك للأحزاب الصهيونية الكبيرة التي تستطيع تعزيز قوة هذه العائلات ودعم مصالح زعمائها.[٦٧]

أما بالنسبة لتوزيع الاصوات العربية بين الأحزاب العربية حسب كبر البلدة، فيظهر لنا أن الجبهة حصلت على ٣٢٪ من أصوات الناخبين العرب في المدن والتجمعات الكبيرة في حين حصلت على نسبة منخفضة تعادل ١٥٪ من الاصوات في البلدات الصغيرة. واذا اعتبرنا ان العوامل المؤثرة على انماط التصويت في المدن والقرى الصغيرة سارية المفعول فيما يتعلق بالتصويت للأحزاب العربية ايضاً، فيمكن اعتبار قوة الجبهة في المدن وتدني حصتها من الاصوات كلما صغر حجم البلدة دليل مناعة وايجابية وتجاوز للاساليب التقليدية العائلية في تجنيد الاصوات. في المقابل لا نجد فروقًا واضحة في نسب الاصوات التي حصل عليها التجمع الوطني الديمقراطي في المدن والقرى المتوسطة والصغيرة. هذا بالرغم من أنه لا يمكن ملاحظة أية فروق في أساليب تعامل فروع هذه الأحزاب فيما يخص تجنيد الأصوات والتحالفات الداخلية في إنتخابات الكنيست وطبعًا في إنتخابات السلطات المحلية. اما القائمة الموحدة فترتفع نسبتها من الاصوات كلما صغر حجم البلدة. من هنا فإن تأثير العلاقات العائلية والحمائلية على تجنيد مصوتين لصالح الموحدة هو تأثير كبير. ومن الممكن أن تكون الفروق التي أشرنا اليها في التصويت حسب حجم البلدة ناتجةً عن فروق أخرى بين هذه البلدان مثل التركيب الثقافي أو التركيب

٦٧. انظر بنيامين نويبرغر. **الأقلّيّة العربية: اغتراب واندماج**. الجامعة المفتوحة، ١٩٩٨. صفحات ١٢٩–١٣٠. (بالعبرية)

السكاني؛ أي أنه من الممكن أن يكون حجم البلدة وعاءً حاويًا لمتغيرات أخرى. ونحن بحاجة إلى دراسة أطول لفحص هذه العلاقة.

الجنس

مصدر التأثير الثالث الذي قمنا بفحصه هو الجنس وتأثيره على انماط التصويت. ففي ثلاثة استطلاعات أجراها مركز «مدى» في فترات مختلفة قبل الإنتخابات لم تظهر فروق لافتة بين انماط التصويت عند الرجال مقارنة بالنساء، وقد يعود التقارب في النسب إلى تشابه حقيقي في أنماط التصويت؛ ولكنه من الممكن أيضاً أن يكون لذلك علاقة بعدم حصول المرأة حتى الآن على استقلالية تمكنها من التحرر من التبعية للرجل (الأب، الأخ الخ).

الجدول ٩: توزيع الأصوات العربيّة حسب الجنس (بالنسب المئويّة)

فترة الاستطلاع	١٥ كانون الثاني ٢٠٠٢		٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٢		٢٥-٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٢	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
التجمع	٢٥	٣١	٣١	٣٢	٣٥	٣٧
الجبهة	٢٦	٢٩	٣٧	٣٦	٣٢	٣٧
الموحدة	١٥	١٧	١٣	١٩	١٥	١٣
العمل+ميرتس	٢٧	٢٢	١٢	٧	١٣	٩
آخر	٧	١	٧	٥	٤	٤

الانتماء الدينيّ

الجدول ١٠ يعرض جانبًا آخر أبرزته نتائج الاستطلاعات الثلاثة ذاتها التي اجراها مركز «مدى»، والتي سبق ذكرها أعلاه في الجدول ٩، حيث ظهرت مؤشرات حول العلاقة بين أنماط التصويت والانتماء الطائفي للمصوتين العرب.

قد لا نجافي الحقيقة، اذا بدأنا تحليلنا لتأثير الانتماء الديني على أنماط التصويت للناخب العربي بالقول أن الانطباع العام وبعض الدلائل تشير إلى أن هناك تأثيرًا للانتماء الديني على أنماط التصويت. لكن يبقى السؤال الأهم هو: ما مدى هذا التأثير، وما هي طبيعته، وما وجهته؟ الادعاء مثلاً أن بعض الناخبين العرب يتأثرون بانتماء المرشح الديني أو أن بعض المرشحين استغلوا نعرات طائفية هو ادعاء صحيح. لكن أن نستنتج من ذلك أن للانتماء الديني أثرًا على أنماط الاقتراع، أو أن الانتماء الديني هو أحد أهم المتغيرات التي تؤثر على أنماط التصويت، فقد تكون استنتاجات متسرعة، خاصة على خلفية الانتماءات الدينية المختلفة للمرشحين العرب منذ الكنيست الأول.

منذ الكنيست الأول وحتى الأخير انتخب المواطنون العرب مرشحين عربًا ذوي انتماءات دينية مختلفة – عدا القائمة الموحدة التي يمثل التيار الاسلامي فيها المركِّب الأساسي، وبطبيعة الحال فجميع مرشحيه للكنيست مسلمون. ومنذ الكنيست الأول عملت أحزاب السلطة والقوائم العربية المرتبطة بها على التشديد على الانتماء الديني للمرشحين، وذلك خدمة لسياسة التقسيم الطائفي للأقلّيّة (لوستيك، ١٩٨٥، ص ١٣٦– ١٤٠). وقد اهتمت السلطة بترشيح مرشحين من الانتماءات الدينية المختلفة– مسلم، مسيحي، درزي– لكي يقوم هؤلاء بمحاولة تجنيد الناخبين من الطوائف التي ينتمون اليها إلى جانبهم ضد المرشحين من طوائف أخرى، وبذلك المساهمة في تكريس الانقسام.

وهناك أكثر من طريقة لفحص مدى هذا التأثير. فمن النتائج التي عرضناها أعلاه يتبين مثلاً أن أنماط تصويت الناخبين الدروز تختلف بشكل ملحوظ عن تصويت باقي الناخبين العرب. لا يعود هذا الفرق إلى تأثير الانتماء الديني بحد ذاته، وانما إلى أنماط العلاقة السياسية والاقتصادية بين الدولة والأقلّيّة الدرزية. فمنذ سنواتها الأولى انتهجت

إسرائيل سياسة واضحة المعالم لفصل الدروز عن باقي العرب، وبناء هوية إثنيّة درزية مستقلة (فرو، ٢٠٠١). كذلك الأمر بالنسبة للمسلمين والمسيحيين (نويبرغر، ص ١٣٩).

من الصعب فحص الفروق بين تصويت المصوتين المسلمين والمسيحيين بعد نهاية عملية الاقتراع، الاّ اذا قارنّا بين نتائج الإنتخابات في بلدان ذات أغلبية سكانية مسيحية وأخرى مسلمة متشابهة في مميزاتها من حيث عدد السكان، والمكان الجغرافي، والمستوى الاقتصادي، وغير ذلك.

من الأسهل الاعتماد على عينة عشوائية قبل الإنتخابات ومقارنة نتائج استطلاع مواقفهم في العينة. الا أن المشكلة الرئيسية في هذه الطريقة هي اننا نقوم عندها بفحص الفروق بين نوايا التصويت لدى أعضاء العينة وليس التصويت نفسه؛ هذا اضافة إلى اشكاليات منهجية ملازمة لاستطلاعات الرأي العام التي تسأل الناخب عن تصويته. وعليه، يجب التعامل مع نتائج هذه الطريقة بحذر، واعتبارها مؤشرات أولية للاجابة عن التساؤلات حول تأثير الانتماء الطائفي في تصويت الناخب العربي.

الجدول ١٠: أنماط التصويت حسب الديانة (بالنسب المئويّة)

	مسلم	مسيحيّ	درزيّ
التجمع	٢٨	٢٨	١٢
الجبهة	٢٩	٢٣	٢
الموحدة	١٨	٦	٢
العمل+ميرتس	٢٢	٣٥	٥١
آخر	٣	٩	٣٢
المجموع	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

تدل مراجعة الجدول (رقم ١٠) الذي يلخص نتائج أحد الاستطلاعات المذكورة أعلاه، والذي قام بإجرائه مركز مدى بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٥ على أن ٢٨٪ من ألمصوتين المسلمين ذهبت لحزب التجمع و ٢٩٪ منها للجبهة و ١٨٪ للقائمة المُوَحّدة و ٢٢٪ للعمل وميرتس والباقي لأحزاب أخرى. أما بالنسبة للمصوتين المسيحيين فإن ٢٨٪ من أصواتهم ذهبت لحزب التجمع و ٢٣٪ منها للجبهة و ٦٪ للقائمة المُوَحَدّة و ٣٥٪ لحزبي العمل وميرتس، والباقي (٩٪) لقوائم أخرى. أصوات المصوتين الدروز توزَّعت بشكل مختلف حيث أن ١٢٪ منها ذهبت للتجمع و ٢٪ للجبهة و ٢٪ للقائمة المُوَحَدّة و ٥١٪ لحزبي العمل وميرتس و ٣٢٪ لأحزاب صهيونية أخرى.

يُستدل من هذه النتائج أن الانتماء الديني لا يشكِّل عاملاً مؤثراً في اعتبارات التصويت للناخبين العرب. تظهر النتائج ان نسب التأييد لقائمتي التجمع والجبهة متقاربة عند المسلمين والمسيحيين. ويشذّ عن هذه القاعدة مصوِّتو القائمة الموحّدة التي تشكل الحركة الاسلامية عمودها الفقري، فغالبية مصوتيها من المسلمين، كما أن نسبة أكبر من المسيحيين، قياساً إلى نسبة المصوتين المسلمين، تميل إلى التصويت لأحزاب صهيونية. كذلك تجدر الاشارة انه من الخطأ ان نستنتج ان الفرق البارز في انماط التصويت عند الدروز، كما يظهر في الجدول، والذي اشرنا اليه

سابقًا، يعود إلى اسباب دينية. فهنالك إختلاف بين الدروز من جهة وبين المسلمين والمسيحيين من جهة اخرى فيما يتعلق بمفهوم المواطنة والعلاقة مع الدولة، وهو ما يشكل مصدرًا للإختلاف في انماط التصويت.

المدن المختلطة

قمنا ايضاً بفحص توزيع أصوات الناخبين العرب في المدن المختلطة بهدف تتبع العلاقة بين تأثير البيئة الانسانية التي تميز الحياة في هذه المدن، والتواصل اليومي للعرب واليهود وبين التصويت. في الجدول ١١، نبين توزيع اصوات الناخبين للأحزاب العربية فقط في المدن المختلطة مقارنة بهم في البلدان العربية الباقية.[٦٨]

وتظهر المقارنة بين أنماط اقتراع الناخبين العرب في البلدان العربية وفي المدن المختلطة أن من بين مجموع الأصوات الممنوحة للأحزاب العربية، في سنة ١٩٩٩، كانت حصة الجبهة والتجمع الوطني الديمقراطي أعلى في المدن المختلطة منها في البلدان العربية. يصح الأمر على نتائج إنتخابات سنة ٢٠٠٣ فيما يتعلق بالتجمع، في حين لا يصح بالنسبة لما حققته الجبهة من نسب، اذ تتساوى نسبة الأصوات التي حصلت عليها الجبهة من مجموع الأصوات الممنوحة لأحزاب عربية في المدن المختلطة وفي البلدان العربية.

كذلك تظهر المقارنة أن نسبة الأصوات الممنوحة للموحدة وللتحالف من مجموع الأصوات الممنوحة للأحزاب العربية أعلى في البلدان العربية منها في البلدان المختلطة. ومن الجدير بالملاحظة أن أكثر من ثلثي الناخبين العرب في المدن المختلطة يعطون أصواتهم للجبهة والتجمع. ويستدل من المقارنة أيضًا أن نسبة الناخبين في المدن المختلطة

٦٨. قمنا بجمع هذه المعلومات وحساب النسب بناء على الاحصائيات الرسمية عن نتائج الإنتخابات في عام ١٩٩٩ وفي عام ٢٠٠٣.

للجبهة والتجمع من بين الناخبين للأحزاب العربية قد ارتفعت في إنتخابات سنة ٢٠٠٣ عنها في إنتخابات سنة ١٩٩٩ بنسبة ٥٪ (من ٦٨٪ إلى ٧٣٪)، بينما انخفضت نسبة الناخبين للموحدة بنسبة ٨٪. تمكن ملاحظة هذا التوجه في البلدان العربية أيضًا ولكن بنسب أكثر حدة (ارتفاع بنسبة ١٠٪ للجبهة والتجمع وانخفاض للموحدة بنسبة ٢٠٪).

الجدول ١١ : قوة الأحزاب العربية في المدن المختلطة مقابل البلدان العربية (بالنسبة المئوية)

	١٩٩٩		٢٠٠٣	
	بلدان عربية	مدن مختلطة	بلدان عربية	مدن مختلطة
الجبهة	٣١	٣٩	٣٧	٣٧
التجمع	٢٤	٢٩	٢٨	٣٦
الموحدة	٤٥	٣٢	٢٦	٢٤
التحالف	-	-	٩	٣

الـفـصـل الـرابـع:

حول التصويت والتأثير

الدعوة إلى المقاطعة والامتناع عن التصويت

شكلت الدعوة إلى مقاطعة إنتخابات الكنيست السادس عشر أحد التطوّرات التي ميّزت المعركة الإنتخابيّة الأخيرة. لقد كانت هناك أصوات وجهات عربية تدعو إلى مقاطعة الإنتخابات البرلمانية في معظم حملات الإنتخابات، إلاّ أنّ دعوة المقاطعة أخذت أشكالاً أكثر جِدّيّة في العامين ١٩٩٩ و٢٠٠١.[٦٩] في عام ١٩٩٦ دار نقاش حادّ ومستفيض حول إمكانية مقاطعة الإنتخابات لرئاسة الحكومة، على خلفيّة تورّط المرشّح شمعون بيرس في مجزرة قانا التي نفّذتها إسرائيل في لبنان. كان ذلك قبل إجراء الإنتخابات البرلمانية بشهرين. لم تنجح الأصوات الداعية إلى مقاطعة الإنتخابات آنذاك في التحوّل إلى جهد منظّم، ولم تحظَ باهتمام حقيقيّ في أوساط الأقلّيّة العربية في إسرائيل. كذلك فشلت في إقناع الأحزاب بتبني آلية المقاطعة آنذاك. لكنّها، مع ذلك، نجحت في رفع نسبة المقاطعين والمصوِّتين بالبطاقة البيضاء الفارغة،[٧٠] مما أثار حنق بعض قادة حزب العمل الذين حمّلوا الجماهير العربية مسؤولية فشل مرشح الحزب لرئاسة الوزراء.

---

٦٩. مثلاً دعت حركة أبناء البلد إلى مقاطعة الإنتخابات منذ تأسيسها في السبعينيّات. للاطّلاع على موقف حركة أبناء البلد من المقاطعة في الإنتخابات الأخيرة، انظر بيانات الحركة على الموقع http://www.abnaa-elbalad.org/mokata3a_48.html

٧٠. وصلت نسبة المقاطعة في إنتخابات رئاسة الحكومة سنة ١٩٩٦ إلى ٧,٢٪، هم الذين اقترعوا ببطاقات بيضاء. وتنظمت الدعوة لمقاطعة الإنتخابات بعد مجزرة قانا والعملية العسكرية التي سميت «عناقيد الغضب» واستهدفت المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي، وبعد الحصار الذي فرض على مدن وقرى الضفة الغربية آنذاك. وللاطلاع على وجهة النظر المطالِبة بمقاطعة إنتخابات رئاسة الحكومة، والتصويت بالبطاقة البيضاء انظر– مثلاً: نمر سلطاني. «البراغماتية والعدمية القومية». صحيفة **الاتّحاد** ١٩\٦\١٩٩٦.

في الإنتخابات الخاصّة برئاسة الحكومة، التي جرت سنة ٢٠٠١، شهدت الساحة السياسية العربية إقبالاً جارفًا على الاستجابة لدعوة المقاطعة، حتّى إنّ جهود إنجاحها لم تستدع إلاّ قليلاً من التنظيم فقط. كان ذلك، كما شرحنا في موقع آخر من هذا المقال، بسبب وحشية الرد الإسرائيليّ على هبّة أكتوبر ٢٠٠٠، وعلى انتفاضة الأقصى.

الدعوة إلى المقاطعة في الإنتخابات الأخيرة (الإنتخابات للكنيست السادس عشر) لم تتميّز باستقطاب بعض الجهات والأصوات الإضافيّة فحسب، إنّما تميّزت بشكل أساسيّ بأنّها وقعت على آذان صاغية أو على الأقل على آذان متردّدة.[٧١]

وفي دراسة لاحقة للإنتخابات أجراها مركز «مدى» خلال شهر نيسان ٢٠٠٣، وشملت عيّنة من ٨٢١ شخصًا، تبيّن أنّ نسبة الذين امتنعوا عن المشاركة في الإنتخابات كفعل سياسي كانت ٤٣,٤٪ من بين جميع الذين لم يشاركوا، أي أن نسبة المقاطعين العرب سياسيًا وصلت إلى نحو ١٤٪. وإذا قصرنا تحليلنا لمقاطعة الإنتخابات على مفهومها السياسي، أي على المقاطعة كفعل سياسي يقصد به الممتنع عن التصويت أن يوصل رسالة سياسية، فمن الممكن التمييز بين ثلاثة مستويات من «معنى» المقاطعة.

١. **المستوى الأول** هو الإحتجاج على الأوضاع السياسية العامة، إن كان

٧١. للاطلاع على مواقف بعض الشخصيات من خارج حركة ابناء البلد حول ضرورة المقاطعة راجع:
http://www.abnaa-elbalad.org/mokata3a_48.tripod.com/yom_dirasi.html
وللاطلاع على موقف الحركة الاسلامية الداعي للمقاطعة انظروا مقال للشيخ رائد صلاح في صحيفة صوت الحق والحرية عدد ٦٠٨ بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٧، ومقال للشيخ كمال خطيب على موقع:www.islamic-aqsa.com/display.asp?FN=makk39&dir=rtl

ذلك على مستوى الفلسطينيين في الأرض المحتلة والسلطة الفلسطينية أو على الأوضاع التي يعيشها المواطنون الفلسطينيّون داخل إسرائيل. وتنطوي عمليّة الإحتجاج على إقرار بأنّ المقاطعة ليست مبدئيّة، ولا تشكّل سؤالاً حول شرعية المؤسسة البرلمانية الإسرائيلية ذاتها، وإنما هي خطوة عملية قد يعود صاحبها إلى الاقتراع من جديد إذا تغيرت هذه السياسة. ويستدل من الدراسة المذكورة أعلاه أن نسبة المقاطعين العرب بدافع الإحتجاج تصل إلى ٣٤,٧٪ من نسبة جميع المقاطعين، أي إلى نسبة ١١,٢٪ من المجموع العامّ لأصحاب حقّ الاقتراع العرب.

٢. المستوى الثاني يمثل تياراً يمتنع بشكل واع عن الاشتراك في التصويت بهدف الامتناع عن إضفاء الشرعية على المؤسسة البرلمانية الإسرائيلية. ويعتقد المقاطعون، في هذا المستوى، أن الدولة اليهودية ليست دولة شرعية وأن مشاركة المواطنين العرب في الإنتخابات تجعل منهم أداة تستعملها إسرائيل من أجل كسب الشرعية في أعينهم هم وفي أعين العالم. ولا يؤمن مؤيدو المقاطعة، تحت هذا التصنيف، أنه من الممكن الحصول على مكاسب سياسية ذات قيمة في ظل المبنى السياسي الحاليّ للدولة الإسرائيلية، وعلى أية حال ليس بثمن إضفاء الشرعية على الدولة اليهودية. ويشكل جانب آخر من الإحجام عن إضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة تساؤلاً، مبطّنًا أحيانًا ومكشوفًا أحيانًا أخرى، عن المواطنة وقيمة المواطنة في هذا الإطار. وربّما تكون بعض الجهات في حركة أبناء البلد هي الأكثر تمثيلاً لهذا المستوى. وتصل نسبة المقاطعين من هذا التصنيف إلى ٨,٧٪ من مجموع المقاطعين، أي إلى نسبة ٢,٨٪ من المجموع العامّ لأصحاب حقّ الاقتراع العرب.

٣. المستوى الثالث من المقاطعة يتمثل في الدعوة إلى الخروج من البرلمان الإسرائيلي ليس من منطلق التحدي لعلاقة المواطنة في حدّ ذاتها بين العربي والدولة، بل من أجل أن تعرَّف هذه المواطنة من جديد بحيث تشمل

مضامين تضمن للمواطن العربي حقوقه الفردية والجماعية المتساوية. هكذا تندرج المقاطعة، حسب هذا المفهوم، ضمن إستراتيجية تتعاطى مع المواطنة بجدية وتعمل على تقويتها وتعزيزها بمضامين ديموقراطية؛ وبهذا المعنى فإن المقاطعة تهدف إلى التفاوض مع الدولة الإسرائيلية بهدف الوصول إلى علاقة جديدة، تكون المواطنة هي أساسها ولكن ليس بشكلها الحاليّ.

ويستدل من هذا المفهوم للمقاطعة أن يتم التركيز على قيمة المواطنة وعلى أن المقاطعة ليست تحدّيًا لجوهر العلاقة بين إسرائيل والأقلّيّة العربية على شاكلة المواطنة، بل تحدٍّ لتفريغ هذا الجوهر من مضامينه. ويتطلب هذا المستوى أيضًا أن تطوّر الأقلّيّة الفلسطينية بدائل لهذه المضامين من أجل المفاوضة عليها بوضوح.

في الواقع، لم تتطوّر هذه المستويات الثلاثة، وخاصّةً المستوى الثالث، كتيارات فكرية متمايزة. وبذلك اختلطت الأسس الفكرية لنداءات المقاطعة بدون أن يتم توضيح معنى المقاطعة وأهدافها. وحتى لو أتت الدعوات للمقاطعة من منطلقات فكرية مختلفة تنظر إلى قيمة المواطنة كعلاقة سياسية بين العربي وبين إسرائيل من منطلقات سياسية فكرية مختلفة، فإنّ الإجماع على أن التأثير السياسي من خلال المشاركة الإنتخابيّة أصبح محدود القيمة هو ما مكّن هذه الدعوات من التوحد حول المناداة بالمقاطعة ومن إيجاد بعض الآذان الصاغية.

وخلاصة القول أنه عند تحليل أسباب الامتناع عن التصويت من الممكن الادّعاء أن شرعية فكرة المقاطعة قد تعززت واقتربت من أن تكون فكرة تحظى بشرعية بعض الأوساط الجماهيرية. لكن من الممكن الادّعاء أيضًا أن هذه الشرعية تضفي معنى سياسيًا تحمله المقاطعة هو غير المعنى الذي يقصده بعض الذين يدعون اليها. بالإضافة إلى ذلك، من الخطأ

الاستنتاج أن نسبة «مقاطعة» الإنتخابات قد وصلت إلى ٣٨٪ من مجموع أصحاب حق الاقتراع إذا قصدنا بالمقاطعة عملاً سياسيًا إحتجاجيًا. وعليه فمن الخطأ الاستنتاج أنّ «حركة المقاطعة» (إن جازت التسمية أصلاً) باتت تيّارًا سياسيًا مركزيًا.

إمكانيّة التأثير السياسيّ

كما أوضحنا أعلاه، جرت الإنتخابات الأخيرة في أجواء ازدادت فيها الشكوك، لدى الأقلّيّة العربية ونُخَبها، حول إمكانية التأثير السياسي من خلال المشاركة البرلمانية. كذلك رسّخت الإجراءات القانونية الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة، وقرارات الحكومة نفسها، الوعيَ بأن الهوة بين المطالب السياسية للأقلّيّة العربية وبين السياسة الإسرائيلية الفعلية قد ازدادت إلى حدّ لم يعُد من الممكن للأحزاب العربية بشكلها الحاليّ أن تؤثّر بشكل ملموس في السياسات الإسرائيلية (سلطاني، ٢٠٠٣). ووصل قسم من النخب إلى وعي جديد مفاده عدم الجدوى السياسية لهذا المفهوم من المشاركة البرلمانية.

بالإضافة إلى القوانين، أضاف الهجوم على القيادات العربية ذاتها، من أعضاء اليمين في الكنيست ومن المستشار القضائيّ للحكومة، بعداً جديداً، إذ طالب المرشحين العرب بتنازلات صار من الصعب التعايش معها.

وربما كان قرار لجنة الإنتخابات بإلغاء ترشيح مرشحَيْن عربيَيْن وحزب عربي هو «حزب التجمع الوطني الديموقراطي» (كما ورد أعلاه) هو ما رسّخ الاقتناع بأن الحدود الجديدة التي ترسمها المؤسسات الإسرائيلية، بأصوات يهودية محضة، قد ضيّقت حدود اللعبة البرلمانية نفسها إلى درجة لم تعد تجدي معها المشاركة في الإنتخابات، وصار من الواضح أن حدود المواطنة صارت ترتسم بشكل يحدّ من إمكانية المواطن

العربي تحقيق حقوق فردية وجماعية، وتفرض عليه تعريفًا لإسرائيل دولةً يهودية ديموقراطية هو الشرط المسبق لشرعية دخوله إلى البرلمان، وتحدّ من مجال تعبيره عن أفكاره السياسية حول طبيعة الدولة ومستقبلها. إضافة إلى ذلك، تقرر هذه الحدود الجديدة للمواطنة من هم اللاعبون الذين يستطيع العربي اختيارهم ليمثلوه في ملعب يتم فيه تحديد شروط للعبة يعتبرها جائرة مسبقًا.

وكان الرد على قرار لجنة الإنتخابات، في الأسبوعين بين فترة قرارها بالشطب وبين صدور قرار المحكمة العليا، متفاوتًا. فبينما أصرّت بعض التيارات – مثل الحزب الشيوعي الإسرائيلي مثلاً– على المشاركة في الإنتخابات بغض النظر عن قرار المحكمة العليا، نادت أوساط أخرى مثل حزب التجمع الديموقراطي ومؤيديه – إلى مقاطعة الإنتخابات إذا صادقت المحكمة العليا على قرار لجنة الإنتخابات شطب المرشحين وحزب التجمع.[٧٢]

وحذّر البعض من أبعاد هذا القرار على العلاقة بين إسرائيل والأقلّيّة العربية، معتبرين أن شطب المرشحين العرب والتجمع سيشكل مفصلاً في تاريخ هذه العلاقة. فشطب الترشيح يهدد شرعية المواطنة في أعين الدولة والأغلبية اليهودية، ويهدد شرعية الدولة نفسها في أعين المواطنين العرب وخاصة النخب السياسية والثقافية في المرحلة الأولى على الأقل.[٧٣]

---

٧٢. انظر بيان حزب التجمع الوطني الديمقراطي تعقيبًا على قرار لجنة الإنتخابات المركزية منع التجمع والنائب عزمي بشارة من خوض الإنتخابات. صحيفة **فصل المقال** ٢/١/٢٠٠٣.

٧٣. انظر: نديم روحانا. «شرعية التجمّع وشرعيّة الدولة الإسرائيلية». صحيفة **فصل المقال** ٣/١/٢٠٠٣. انظر كذلك مقال نديم روحانا حول نفس الموضوع في صحيفة **هآرتس** بتاريخ ٧/١/٢٠٠٣، وهو يوم عقد جلسة المحكمة التي قررت في هذا الشأن.

وكان لهذه الأجواء ولقرار لجنة الإنتخابات وقرار المحكمة العليا عدم قبول هذا القرار تأثيرات متضاربة. فمن ناحية دعّمت هذه الأجواء الأصواتَ المطالبة بالمقاطعة، خاصّةً أولئك الذين أيّدوا المقاطعة من منطلقات الإحتجاج والشرعية، إذ عززت لدى المتسائلين عن شرعية المؤسسات ادّعاءَهم المتعلّق بالتحكم اليهودي الصهيوني المطلق بشروط اللعبة واللعب، ووضعت المتسائلين حول المقاطعة، والذين كانوا يؤيدون المقاطعة من منطلق المواطنة ذاتها، في مأزق؛ إذ لم يكونوا مستعدين لهذا الإجراء بعد. فمعنى المقاطعة بعد الشطب سيختلف بشكل جذري حتى يتعدّى الإقرار بأن الحلبة البرلمانية صارت غير مجدية، ويصل إلى أن مكانة المواطنة نفسها أفرغت من مضمونها – وعليه يجب البحث عن بدائل أخرى:

«إن مقاطعة الإنتخابات في تلك الحالة معناها التساؤل عن شرعية الدولة الإسرائيلية نفسها، وبذلك سيصبح من غير السهل، أو من غير الممكن، الفصل بين شرعية الدولة الإسرائيلية وبين شرعية الدولة اليهودية الصهيونية. هذا الفصل الذي ميّز الوعي السياسي العربي (إذا لم يستطع الوعي السياسي اليهودي التوصل إلى هذا الفصل) هو ما مكّن القيادة السياسية من خوض الحلبة البرلمانية. وستأخذ المشاركة في الإنتخابات في هذه الظروف معنى «التعاون» (بالمفهوم السلبي) مع مؤسسات غير شرعية، وستقترب المكانة الجماعية للمواطنين العرب في إسرائيل إلى المكانة الجماعية لمواطني القدس العرب: المشاركة في المؤسسات الإجتماعية في سبيل الحصول على حقوق إجتماعية وعدم المشاركة في المؤسسات السياسية من أجل الامتناع عن إضفاء الشرعية عليها».[٧٤]

ولكن من ناحية ثانية دَعَمَ قرار لجنة الإنتخابات وقيام المحكمة العليا بإلغائه الأصواتَ التي نادت بالمشاركة لإنجاح التيارات الوطنية متحدّيةً أولئك الذين أرادوا الحدّ من فاعليتها، عن طريق إلغاء المرشحين وإلغاء التجمع. لاقى هذا الادّعاء قبولاً، وإن كان غير متحمس في كثير من الأحيان، لدى مقترعي التجمع ومؤيديه وبعض الجهات الأخرى. إلا أن

٧٤. المصدر السابق.

المشاركة الإنتخابيّة المتدنّية، وعدم الحماس الذي أبدته بعض النخب وبعض المقترعين يشير إلى أن قضية المقاطعة لم تنته، بل على العكس، ربما كانت في بدايتها. ربما خفتَ النقاش حول المقاطعة وحول تطويرها كإستراتيجية سياسية بعد الإنتخابات، لكن من الواضح أنّ هذا النقاش سيعود ليستعر في مراحل مقبلة. فقد عارض بعض الكتّاب مقاطعة هذه الإنتخابات بشكل عينيّ، تاركين المجال مفتوحًا للمقاطعة عند نضوج الظروف:

«مقاطعة الإنتخابات ممكنة إذا تضافرت عواملها ونضجت الجاهزية الشعبية وتحوّلت إلى اقتناع الغالبية العظمى منا بجدواها كإستراتيجية... فليس لدينا مثلاً، هيئات تمثيلية متينة البنية منتخبة بطريقة ما، ومسألة الكيان الجمعي والمعاهدة الإجتماعية... غير محسومة... وهناك غياب شبه تام لفعل التنسيق والتشاور والحوار بين القوى الفاعلة. والهيكليات الاقتصادية هشّة غير قادرة على الصمود وتوفير الموارد وأفق العيش والاستقلال النسبي بسبب ارتباط العيش على نحو واضح بالمجتمع اليهودي والدولة. وبغياب كل هذه المقومات تصير المقاطعة فعلاً عاقرًا أو إعلان نوايا فحسب،... وفي خلفية كل هذا أجواء دولية غير متفرغة البتة لالتقاط إشارتنا والتجاوب معها. ولا حتى *الآخر» هنا قادر على فهم الإشارة لأنه يعيش حالة عصاب وهستيريا وخوف تبعث كلها على شلل المنظومات سوى منظومة العنف. وعليه... فإننا لا نستطيع إغفال العوامل التي تجهض هذه الدلالات وتعطلها بالكامل في المرحلة الراهنة.»[٧٥]

أسباب أخرى للعزوف عن المشاركة

من الممكن كذلك التفكير في فرضيّات أخرى مختلفة حول أسباب قد تكون قد ساهمت في خفض نسبة التصويت، وقد يكون بعض هذه الأسباب متناقضًا في منطقه الأساسي مع منطق المقاطعة كآلية عمل. فالمقاطعة بطبيعتها تحتكم إلى منطق التأثير الجماعي، بمعنى أنّ من يسلك طريق المقاطعة، ومن يدعو اليها، يفترض ضمنًا أنّ فائدة سلوكه تأتي من كونه

٧٥. مرزوق حلبي، «المقاطعة... في زمن آتٍ!»، **فصل المقال**، ١٣\١٢\٢٠٠٢.

يندرج في مسعى جماعي للتأثير السياسي. ولا يهمنا هنا في أيّ اتّجاه يكون التأثير المرغوب. قد تكون المقاطعة إعلانًا عن عدم شرعية الدولة أو عدم شرعية الجهاز الحاكم، أو قد تكون إحتجاجا على أداء النوّاب العرب وأحزابهم، وربما تكون بهدف خلق أسبقيّة تعزّز القدرة على التفاوض الجماعيّ العربيّ في المستقبل. هذا في حين يمكننا أن نتصوّر وجود حالة من الإحجام عن المشاركة في التصويت، دافعها شخصيّ تمامًا لا يندرج تحت أيّ مشروع أو جهد جماعيّين، بل إنّ المقصود منه عكس ذلك: عدم الانخراط في أيّ محاولة جماعية للتأثير السياسي. قد تكون المنطلقات إلى هذا النمط من العزوف عن التصويت تبنّي خَيار فرديّ يصل إلى استنتاج عدم جدوى المشاركة بناءً على حسابات الربح والخسارة الفردية. وليس من المستبعد أن يكون هناك أصحاب حقّ اقتراع قرروا الامتناع عن التصويت كجزء من رغبتهم الفردية في عدم المشاركة في أيّ نشاط سياسي، وبضمن ذلك التصويت، قد تفهمه السلطات نوعًا من الإحتجاج أو المواجهة مع الدولة ومؤسساتها.

وقد يكون من المفيد فحص احتمال انخفاض نسبة التصويت العربي في الإنتخابات بسبب نشوء ظاهرة تعامل مواطنين عرب مع الدولة ومؤسساتها، ضمن قيام علاقة طبيعية تأخذ موضوعة المواطنة بجدية كاملة، فيفترضون واهمين أنّ الظروف متاحة لكل فرد لتحقيق أهدافه وخدمة مصالحه، دون حاجة إلى وساطة أجسام سياسية عربية تدافع عن حقوق الأقلّيّة العربيّة جماعةً ومجموعَ أفراد.

هناك من يدّعي أنّ أداء القيادات العربية والأحزاب العربية كان أحد دوافع عزوف الناخبين العرب عن الاقتراع. فبالرغم من أنّ أداء النوّاب العرب بشكل عام قد تحسن بشكل ملحوظ مقارنة بأداء النواب في دورات عمل سابقة للكنيست، ما زال هناك متسع لتحسين الأداء لدى الكثيرين، إلا أنه من الصعب التحقق مما إذا كان أداء النواب أحد الدوافع الفعلية

لهبوط نسبة التصويت. يجب أن نتذكر التحريض المتواصل في الإعلام الإسرائيلي على القيادات العربية منذ اندلاع الانتفاضة وهبّة أكتوبر ٢٠٠٠، حيث اتهمت القيادات بأنها لا تهتم بشؤون المواطن العادي والتركيز على قضية الشعب الفلسطيني. ويأتي هذا التحريض على ضوء تهميش هذه القيادات وعدم إعطائها المنصة لطرح آرائها ومواقفها. وقد يكون هذا الادّعاء صدى مقصودًا أو غير مقصود لحملة التحريض.

يجب أن نتذكر أيضًا أنّ نسبة التصويت عند العرب تماشت مع النسبة العامة لدى مجمل المصوتين، وذلك أن الشعور السائد قبل الإنتخابات بين المواطنين يتلخص في أن النتيجة محسومة سلفًا لصالح اليمين.

لماذا يصوِّت العرب؟

على ضوء الشكوك الكثيرة بصدد نجاعة المشاركة في الإنتخابات، وإثر الهبوط في نسبة المشاركين في التصويت في السنوات الأخيرة علينا أن نتساءل لماذا ما زالت أكثرية المواطنين العرب تشارك في الإنتخابات. لقد بحث كثير من المحللين في موضوعة تصويت المواطنين العرب من وجهات نظر مختلفة غير أن ما كان صحيحاً لتفسير نسبة المشاركة العالية في فترة الحكم العسكري لا يصلح للتفسير في الفترات اللاحقة. كذلك الأمر بالنسبة لتطورات هامة أخرى في حياة الأقلّيّة العربية مما دعا الباحثين إلى توظيف نظريات مختلفة.

تبنّت غالبية هذة المقالات والابحاث التي أجريت حول أنماط تصويت العرب النظريات المعروفة في العلوم السياسية حول المشاركة السياسية، وأبرزها نظرية «التحديث» التي ربطت بين ارتفاع مستوى المشاركة السياسية وبين مستوى الحياة والتعليم وتطوّر حركات إجتماعية جديدة وبروز الحركات الضاغطة وحركات الإحتجاج، وهي

صفات تميز المجتمعات الغربية وتتعداها إلى المجتمعات الاخرى وحول تطبيق نظرية (Bell, 1999; Dalton, 1988; Inglehart, 1997) التحديث على الأقلّيّة العربية في إسرائيل أقرأ (Sa'di,1997). دراسات أخرى تبنّت نظرية « الاعتبارات المؤسساتيه»، وهي نظرية تدّعي أن مبنى المؤسسات والإجراءات السياسية في الدولة هو الذي يحدد فرص المشاركة السياسية، والحديث يدور هنا حول منح حق التصويت وحول طريقة الإنتخابات المتبعة والقوانين التي تنظِّم شؤون الأحزاب ومشاركتها وتمويلها وما إلى ذلك من أمور إجرائية.(Powell, 1986; Jackman, 1987) مقالات أخرى تبنّت نظرية «الوكيل» (Agency Theory) وهي تركّز الاهتمام حول قضية التجنيد للمشاركة وحول مؤسسات التجنيد التقليدية مثل الأحزاب والحركات السياسية والنقابات والحركات الدينية وغيرها، وأساليب عمل هذه المؤسسات (Rosenston and Hansen, 1993;Putnam, 1995). يعاني تطبيق هذه النظريات على المشاركة العربية في الإنتخابات البرلمانية في إسرائيل ضعفاً واضحاً يتجلى في التناقض السافر احيانا بين النظرية وبين واقع المشاركة. ولعل هذا يبرز بوضوح ففي حالة اعتماد نظرية التحديث لتفسير نسبة المشاركة. فقد وصلت نسب مشاركة العرب إلى أعلى مستوياتها في سنوات الخمسينيات والستينيات حيث مستوى التحديث في أدنى درجاته. ثم حافظت نسبة المشاركة في الإنتخابات على إرتفاعها تقريبا مع أن مستوى التحديث لم يتطور بسرعة. أما إعتماد نظرية «الإعتبارات المؤسساتية للدولة» لتفسير المشاركة العالية في الإنتخاب فلن يزيد من وضوح المشهد حيث أن وسائل السيطرة على العرب وغياب أي فرص لهم لكي يؤثروا على صنع القرار في إسرائيل وأساليب الملاحقة للنشيطين السياسيين وتشديد المراقبة على كل تحرك سياسي وطني، كل هذه العوامل منعت امكانية التأثير السياسي الفعلي ولكنها لم تمنع التصويت بنسب عالية جدا. وحتى في العقدين الأخيرين حيث ما زالت امكانية التأثير السياسي على صناع القرار ضئيلة بشكل خاص كانت نسب التصويت عالية ايضا. اما بالنسبة لنظرية الوكيل أو عامل

التجنيد فهي تصلح لتفسير الحالة الخاصة لأنماط إنتخاب العرب داخل إسرائيل كما تصلح لتفسير أي حالة اخرى تعمل فيها الأحزاب والنقابات على تجنيد الناخبين للتصويت لصالحها مدعية ان ذلك يخدم مصالحهم بشكل مباشر، اذ تحظى هذه المصالح بتمثيل في البرلمان وامام مؤسسات السلطة، وهذا امر طبيعي للأحزاب والنقابات. ولكن تطبيق هذه النظرية على واقع مشاركة العرب في الإنتخابات يتجاهل مميزات أساسية هي التي تمنع تمثيل مصالح الشرائح المختلفة للأقلية.

منذ أن قامت إسرائيل وقدرة المواطنين العرب على التأثير السياسي على أوساط صانعي القرار السياسي في إسرائيل هامشية. ينبع ذلك بسبب اعتبارهم، نظراً لانتمائهم القومي، موجودين خارج الاجماع اليهودي– الصهيوني الذي يرسم حدود الشرعية السياسية ويحدد هوية الدولة. وفي هذا السياق، نحن ندرك فحوى الادعاء القائل بأن العمل السياسي والنظام في إسرائيل يتميزان بالنزعة الجماعية، وعليه فليس للمواطن اليهودي أيضاً تأثير حقيقي على عملية صنع القرارات (Ben-Eliezer, 1993)، ولكن علينا أن نميِّز بين الأقلّيّة والأغلبية اذ لا يجوز التعامل معهما بالتساوي. فرص الأغلبية للتأثير تزيد تنوّعاً عن فرص الأقلّيّة، فالمواطن اليهودي يؤثر أكثر بسبب انتمائه للأغلبية على إختلاف الفئات التي تركب هذه الأغلبية، كما أن ذلك يضمن له عدداً من الامتيازات التي تمنح له حتى ولو لم يكن بامكانه أن يؤثر حقاً على القرار السياسي. اما المواطن العربي فلا يؤثر تقريباً على السياسة، لا كفرد ولا كجماعة. بل أنه عندما يتنظم المواطنون العرب كجماعة ويرفعون مطالب جماعية فانهم يتحولون إلى عمل يهدد النظام القائم.

Ghanem & Rouhana (2002) شرحا مؤخرا السلوك الانتخابي العربي، بالاعتماد على نموذج أزمة الأقلّيّة القومية في الدولة الإثنية. جمّال (٢٠٠٢) وصف المشاركة في العملية الإنتخابيّة بأنها تعبير عن الحياة

المجتمعية، أما كوفمان ويسرائيلي (١٩٩٦) فقد اعتبرتا أن حالة الأقلّيّة العربية في إسرائيل واحدة من تلك الحالات التي تعاني فيها الأقلّيّات من التمييز والإجحاف، بالاضافة إلى درجة عالية من إختلاف الرأي مع الاغلبية، وهذا ما يفسر انماط التصويت لدى هذه الأقلّيّة.

لا شك أن هذه التفسيرات ساهمت في توضيح أوجه مختلفة لانماط التصويت لدى الفلسطينيين وسلوكهم الانتخابي ، كما ان النماذج قد أضاءت جوانب متعددة للعلاقة بين الدولة ومواطنيها العرب. لكن هذه التفسيرات، باعتقادنا، لم تبرز بما فيه الكفاية، أحد المركبات الخاصة التي تميز العلاقة المتنامية بين دولة إسرائيل ومواطنيها العرب وهي مركب العدائية، وحتى العداوة في بعض الجوانب، بين الدولة ومؤسساتها وأغلبيتها اليهودية من ناحية وبين الأقلّيّة العربية من ناحية أخرى، وخصوصا بعد المظاهرات الإحتجاجية التي قامت بها الأقلّيّة العربية في أكتوبر ٢٠٠٠ . سنغالي كثيرا إذا ما صبغنا العلاقة بين الدولة والجمهور العربي بالعدائية(العدوانية)، إذ أن الصورة أكثر تعقيدا من ذلك، لكن اسقاط هذا الجانب من مجمل العلاقة سيؤدي إلى عرض ناقص للصورة. فعلى سبيل المثال، طالبت لجنة أور– «لجنة التحقيق الرسمية لاستيضاح الصدامات بين قوات الامن وبين مواطنين إسرائيليين في أكتوبر ٢٠٠٠» الشرطة، وعلى ضوء سلوكها خلال مظاهرات المواطنين العرب في اكتوبر ٢٠٠٠ ، ان تعمم في صفوفها أن العرب ليسوا أعداء (أنظر تقرير لجنة اور، ٢٠٠٣). وبما يتعلق بعملية توزيع الاراضي، فما زالت الدولة تنظر إلى الجمهور العربي في حالات كثيره على أنه عدو، يجب منعه من «السيطرة» على أراضي الوطن (أي: وطن اليهود)، أو أراضي الدولة (أي: دولة اليهود). وأشارت استطلاعات الرأي ، ان نسبة كبيرة من الجمهور اليهودي تؤيد ترحيل للمواطنين العرب(الترانسفير) وأن نسبة أكبر تؤيد تشجيعهم على ترك وطنهم .(Sultany, 2003; Arian, 2001)

يعتبر الوعي المتنامي لهذا المركب، نتيجة مباشرة للوعي الجماهيري العربي واليهودي على حد سواء، بأن هناك صراعا مركزيا بين البنية الدستورية الإثنية للدولة، وهويتها الاثنية الإقصائية من ناحية، وبين الأقلّيّة القومية التي تشكل أقلّيّة في موطنها الاصلي من ناحية اخرى. وتعتبر الأقلّيّة الاصلية أن إقامة الدولة على أنقاض وطنها هو إملاء عنيف، يحول دون إمكانية خلق المساواة الجماعية والفردية (جبارين، ٢٠٠١)، ويمنع تطور علاقة طبيعية بين هذه الأقلّيّة وبين وطنها. يتضح أكثر فأكثر أن الصراع بين الدولة والأقلّيّة العربية لا يعود فقط للتمييز في توزيع الموارد والسيطرة الاثنية او الفروقات الإجتماعية أو الثقافية، كما أدعى العديد من العلماء الإجتماعيين لفترة طويلة، بل ينبع من الفروقات الاكثر مركزية، والتي تتعلق بجوهر تعريف الدولة والوطن في الماضي والحاضر وفي المستقبل. ويغذي الصراع المتواصل بين إسرائيل والحركة القومية الفلسطينية هذا الوعي، كما كان لمظاهرات أكتوبر اثرا في تقويته.

من هنا فإنه بالاضافة إلى مكانة المواطنة الرسمية للمواطنين العرب والسيطرة الاثنية للأغلبية اليهودية على الأقلّيّة، يطرح السؤال حول كيفية دمج تأثير مركب العدائية هذا، في حسابات فهم سلوك المواطنين العرب في إنتخابات الكنيست وأنماط تصويتهم؟ هل تقف امام المواطن العربي اعتبارات التأثير على الجهاز السياسي وعلى عملية صنع القرار مثل المواطن اليهودي؟ وهل تدخل في حسابات الناخب العربي اعتبارات إضافية تنبع من المكانة الخاصة للأقلية الاصلانية ذات المواطنة في الدولة الاثنية التي قامت على أنقاض وطنها، حيث تقوم بينهما بالإضافة إلى علاقة المواطنة، علاقات عدائية، في بعض المجالات على الأقل؟

نقترح بدورنا تفسير النتائج على ضوء الأهداف التي وضعتها لنفسها الجماهير العربية وقياداتها، بحيث تخدم المشاركة في الإنتخابات هذه الأهداف، وكذلك في إطار علاقات المواطنة المعقدة مع الدولة والتي

تشكل العدائية أحد مركباتها، وتمر بدورها بعملية صياغة مجددة في السنوات الأخيرة. هذه الأهداف نمت في إطار الوعي المتزايد بأن عملية التصويت تخلو في الواقع من أي تأثير على عملية اتخاذ القرارات في الدولة.

تصويت بلا تأثير

تنبع الإشكالية التي يواجهها الناخب العربي في الإنتخابات البرلمانية بدرجة كبيرة من أزمة الأقلّيّة العربية القومية في الدولة اليهودية الاثنية (Ghanem and Rouhana, 2001; Rouhana and Ghanem, 1998).
ظهرت أبعاد هذه المعضلة وانعكست في الوعي العربي العام في معارك إنتخابيّة سابقة ،لكن إنتخابات الكنيست السادس عشر امتازت بحضور كثيف للعلاقة الجديدة بين الدولة والجمهور العربي، والتي انبثقت بعد مظاهرات أكتوبر (لكن جذورها تعود إلى فترات سابقة). وكان قد اتضح للجمهور العربي وقياداته في إنتخابات سابقة أن اللعبة الإنتخابيّة الإسرائيلية تبقيهم خارج دائرة التأثير. فمندوبو الجمهور العربي مثلا غير مرغوب بهم، كشركاء في الائتلاف الحكومي مهما كانت طبيعة الائتلاف. ويمكن القول ان بقاء الممثلين العرب خارج اللعبة الائتلافية قد نتج عن قرار مشترك للطرفين: الطرف الأول هو السياسة الإثنية الصهيونية في إسرائيل والتي لا ترى في اي من الأحزاب العربية شريكا شرعيا. والطرف الثاني هو ممثلو غالبية الأحزاب العربية وناخبوهم الذين لا يوافقون على المشاركة في الائتلاف الذي لا يكفل تغييرا دستوريا وسياسيا تجاه المواطنين العرب وتجاه النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني.
وبالرغم من تواجدهم خارج دائرة التأثير، وحتى خارج دائرة المعارضة الشرعية (لأن شرعية المعارضة في السياسة الإسرائيلية تبقى داخل حدود الإجماع الصهيوني الإثني)، كانت نسبة مشاركة الناخبين العرب في الإنتخابات البرلمانية عالية منذ الإنتخابات الأولى وفاقت في بعض الاحيان نسبة مشاركة الجمهور اليهودي. ويمكن تفسير نسبة المشاركة

العالية في العقدين الأولين كاستجابة لآليات السيطرة التي فرضتها «مباي» من خلال الحكم العسكري (Lustick, 1980)، وفي العقدين اللذين أعقباهما يمكن تفسيرها من خلال المكانة المركزية التي تبوأها الحزب الشيوعي في الشارع السياسي العربي (ريخس، ١٩٨٦). أما الآن فلا يمكن تفسير استمرار هذه النسب العالية من خلال العوامل ذاتها، فقد ظهرت في الثمانينيات والتسعينيات أحزاب قومية عربية: القائمة التقدمية عام ١٩٨٤ والتجمع الوطني الديموقراطي في العام ١٩٩٦. وساهم ظهور الأحزاب القومية في عملية التنافس العربي الداخلي على الصوت العربي، وحافظ هذا الأمر على نسبة تصويت عالية حتى الإنتخابات الأخيرة، التي تهاوت فيها نسبة التصويت إلى درجة غير مسبوقة.

المواطنة، الهوية السياسية والتعزيز الذاتي: نشوء أهداف تصويت جديدة

من الناحية التاريخية كانت مشاركة الفلسطينيين مواطني إسرائيل في المعارك الإنتخابيّة الأولى استحقاقا للنظام السياسي الجديد الذي ولد بعد هزيمة الحركة القومية الفلسطينية امام الحركة الصهيونية في العام ١٩٤٨. من الجانب الإسرائيلي كان منح حق التصويت للأقلية الفلسطينية في الدولة اليهودية انعكاسا للمناخ الدولي الذي ساد عند طرح خطة التقسيم، والنقاش الذي دار حول الاعتراف بإسرائيل من قبل الامم المتحدة، حيث طالبت هذه الأخيرة بمنح الحقوق الديموقراطية والمدنية للأقلّيّة التي تبقت داخل الدولة اليهودية. أما بالنسبة للأقلية العربية، الضئيلة المذعورة، والتي شكلت البقية الباقية من شعب مهزوم، والتي مثلت أضعف وأفقر فئات المجتمع الفلسطيني، فقد عكست المشاركة في الإنتخابات تقبل الهزيمة، وغيابا لأي نوع من التحدي للنظام الجديد. ما عدا ذلك يجدر التطرق إلى أن المشاركة في الإنتخابات في أيام الحكم العسكري، وخصوصا التصويت لـ«الحزب الصحيح»، اعتبرت «شهادة حسن سلوك» للمغلوبين (لوستيك، ١٩٨٥؛ بويمل، ٢٠٠٢) . إضافة إلى

ذلك فقد شجعت القيادة المنظمة الوحيدة– «ماكي»، التي شكلت صيغة مبكرة لـ«راكاح»، المشاركة في الإنتخابات، حيث أيد هذا الحزب برنامج التقسيم، ورأى في الدولة اليهودية تعبيرا شرعيا عن حق تقرير المصير للشعب اليهودي. وهكذا تنافست الأحزاب الصهيونية وعلى رأسها حزب السلطة «مباي» مع «ماكي» على اصوات أقلّيّة لم تطرح الاسئلة حول مدلول هذه الإنتخابات ومدى نجاعتها السياسية، إذ لم يتم تحديد الأهداف السياسية لهذه الإنتخابات،في واقع بدا للكثيرين بأنه مؤقت. وعكست موازين القوى التي سادت تحت الحكم العسكري وضعا ذهبت معه غالبية الأصوات للأحزاب الصهيونية، وذهبت قلة منها لـ«ماكي». وفشلت محاولة إقامة حركة قومية عربية–حركة الارض– تحت الحكم العسكري في سنوات الخمسين، كانت ستنافس على أصوات العرب. فقد قامت السلطة التنفيذية بمساعدة المحكمة العليا بشطبها وإلغائها (حريس، ٢٠٠١؛ بويمل، ٢٠٠٢).

لم يقصد العرب بالضرورة صناديق الاقتراع في المعارك الإنتخابيّة الأولى، في أيام الحكم العسكري، من خلال إيمانهم بمواطنتهم وقدرتهم على التأثير، واعتبر التصويت لـ«ماكي» إحتجاجا على سياسة إسرائيل. في الوقت الذي قام فيه مصوتو الأحزاب الصهيونية وقوائمها العربية بالتصويت لاعتبارات .....مثل الحمولة والدين ومكان السكنى، ومن خلال الخضوع لإغراءات التوظيف داخل المؤسسة الحاكمة والمنفعة الذاتية التي وفرتها الزعامات التي كانت تعيش داخل بنية إجتماعية تقليدية وتحت وطأة السلطة الاثنية، التي استغلت وشجعت التفكك الإجتماعي (روزنفلد، ١٩٦٣؛ لوستيك، ١٩٨٥؛ وروحانا، ١٩٨٦).

لكن المشاركة المتواصلة في المعارك الإنتخابيّة وفي المجتمع الإسرائيلي أدّت إلى تحول حقيقي في تعامل المواطن العربي مع هذه المشاركة ومع مسألة المواطنة. في البداية تركزت أجندة الأقلّيّة العربية

على الإحتياجات المباشرة والمطلبية، ضد التمييز ومصادرة الأراضي والتقييدات التي فرضها الحكم العسكري، وظروف العمل والخدمات الإجتماعية غير المتساوية وغيرها. وفي غياب حزب قومي منظم وقادر على طرح أجندة جماعية، تطور المطلب الجماعي بـ«المساواة» بدون تحديد أستحقاقاته على مستوى الأقلّيّة والدولة. ومما لا شك فيه ان تعاظم قوة الحزب الشيوعي في السبعينيات، وخصوصا بعد يوم الارض الأول في العام ١٩٧٦ وفي الإنتخابات البرلمانية في العام ١٩٧٧، التي حصل فيهاعلى أكثر من ٥٠٪ من أصوات المواطنين العرب، ساهم بشكل حاسم في تبني مطلب المساواة المدنية ومصطلح المواطنة المتساوية، لكن بدون تحديد الأبعاد السياسية لهذا المطلب.

وأدى إلغاء الحكم العسكري عام ١٩٦٦، وإحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ والتغييرات الإجتماعية بعيدة المدى في بنية المجتمع العربي نفسه (روزنفلد، ١٩٧٩) في نهاية السبعينيات، إلى تبني مطلب «راكاح» بالمساواة المدنية. وفي الثمانينيات، أدى تزايد الوعي السياسي، وخصوصا بداية عملية التعزيز المجددة للهوية الفلسطينية في السبعينيات، وتغيير البنية الإجتماعية التي ترافقت مع التغيير في أنماط العمالة، إلى صعود مجدد ومنظم للتيار القومي في إطار القائمة التقدمية للسلام. وأدى النظام الإجتماعي الجديد إلى اختفاء القوائم العربية المرتبطة بالأحزاب الصهيونية، وإلى ترسخ المركبين المركزيين في البنية السياسية العربيّة، أحدهما يشدد على المواطنة المتساوية بينما يشدد الآخر على الهوية القومية. لكن الحركة التقدمية التي صبّت جل اهتمامها على مسألة الهوية القومية على حساب المساواة المدنية اختفت عن الخارطة السياسية في إنتخابات ١٩٩٢ وظهرت بدلا عنها حركة قومية جديدة هي التجمع الوطني الديموقراطي الذي تأسس في العام ١٩٩٦.

قام التجمع بصب مضمون جديد للمطالب التي تطورت عبر

السنين، وبنت جسرا بين هذه المطالب: صاغ التجمع مطلب المساواة كبرنامج سياسي ايديولوجي طويل الأمد وهو تحويل إسرائيل إلى «دولة كل مواطنيها» بدل دولة اليهود– وصاغ تأكيد التيار القومي على الهوية القومية العربية الفلسطينية على شكل مطلب بمنح مكانة الأقلّيّة القومية للمواطنين العرب، إضافة لمطلب الحكم الذاتي الثقافي. ويشكل الربط بين الهوية القومية والمساواة المدنية تعبيرا إضافيا عن جدية مطلب المساواة المدنية، الذي تطور في صفوف الجمهور العربي بتأثير التجمع الوطني الديموقراطي.

أما التيار الثالث، وهو التيار الاسلامي الذي نما في الثمانينيات والتسعينيات من خلال التفاعل مع تيارات مشابهة نمت في المجتمع الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، وكرد فعل على التطورات الاقليمية، لم يطرح تحديا جديا للمواطنة المتساوية، (Smooha & Ghanem, 1998). وينسحب الامر بالذات على التيار الذي يحظى بتمثيل برلماني من خلال القائمة العربية الموحدة.

من هنا فإن جميع التيارات الممثلة في الكنيست، وخصوصا التيار الشيوعي اليهودي– العربي والتيار القومي، تتخذ من المواطنة المتساوية أساسا لأيديولوجيتها السياسية. وتدل جميع المؤشرات على أن التيارات المركزية في صفوف الجمهور العربي وكذلك غالبية المواطنين العرب قد تعاملوا مع مواطنتهم بجدية متناهية، إلى ما قبل مظاهرات أكتوبر ٢٠٠٠ والرد الإسرائيلي عليها . ويشكل إرسال المندوبين إلى الكنيست، بالرغم من قلة تأثيرهم ، تعبيرا عن رابط المواطنة(التي يدرك المواطن العربي انها غير متساوية) الذي يربط الفلسطينيين كمجموعة بالدولة ومؤسساتها. وتحول التمثيل القومي، او إذا ما توخينا الدقة، التمثيل على أساس قومي، في البرلمان إلى التعبير الأكثر وضوحا عن هذا الرابط. وما الربط بين المواطنة والتمثيل القومي إلا محاولة للتجسير بين الهوية القومية وبين المواطنة المتساوية، ومن خلال ذلك، الحيلولة دون تعزيز الواحد منهما

على حساب الآخر. وتحول التمثيل البرلماني في إطار رباط المواطنة المتين إلى هدف بحد ذاته على الرغم من التأثير الضئيل والمحدود لهذا التمثيل. ويحافظ التمثيل القومي في البرلمان على رباط المواطنة مع الدولة ويفسح المجال أمام محاولات التجسير بين الهوية القومية وهذه المواطنة، حتى لو اتضح في نهاية المطاف أن هذا الجسر غير قابل للتطبيق. ويوفر التمثيل القومي منصة لإسماع المطالب الجماعية للأقلّيّة العربية أمام الكنيست وأمام الجمهور الإسرائيلي من خلال مسارات مدنية صرفة. ويساهم التمثيل العربي الذي يعبر بإخلاص عن طموحات الجمهور العربي، ويطرح بعض مطالبه أمام الكنيست وأمام الجمهور اليهودي ووسائل الاعلام، في تقوية رباط المواطنة نفسه. من هنا يساهم التمثيل العربي في الكنيست بشكل متناقض في تقوية الهوية القومية للأقلية العربية ويعبر من جهة اخرى عن رباط المواطنة. ومن هنا تخدم عملية المشاركة في الإنتخابات هدف مد الجسور بين التمثيل القومي ورباط المواطنة. بالإضافة إلى ما ذكر، يوفر التمثيل في الكنيست إمكانية وصول ممثلي المواطنين العرب إلى المنصات والرأي العام الدوليين. وهناك من يعتقد أن بمقدور اعضاء الكنيست العرب دعم قضايا المواطنين العرب أمام مؤسسات الدولة.

وللتلخيص، فقد عبرت المشاركة بنسبة عالية في الإنتخابات في السنوات الأولى تحت الحكم العسكري عن خضوع الأقلّيّة الفلسطينية للنظام السياسي الجديد، وجاءت نتيجة لمنظومة السيطرة (أو في أحسن الأحوال كعملية إحتجاج ضد إسرائيل وسياستها) أما في العقدين الاخيرين فقد أصبحت المشاركة الإنتخابيّة تعبيرا عن محاولة الجسر بين التمثيل القومي والمواطنة (حتى لو كانت هذه غير متساوية) التي تعامل معها المواطنون العرب بتياراتهم الممثلة في الكنيست ببديهية وجدية بالغة وطمحوا إلى تحويلها إلى مواطنة متساوية.

لكن المشاركة في المعركة الإنتخابيّة خدمت هدفين إضافيين.

الهدف الأول هو تحديد الهويات الأيديولوجيّة والسياسية داخل المجتمع العربي، مقابل التيارات الأيديولوجيّة الأخرى ؛ أي أن المشاركة في الإنتخابات البرلمانية تخدم هدفا يتخطى مسألة التأثير السياسي على السياسة العامة ومسألة جسر الفجوة بين الهوية القومية والمواطنة. إذ أنها توفر الإطار التنظيمي العصري للحزب، وتوفر الدعم المالي والمؤسساتي من أجل تنظيم صفوف الناخبين حول أيديولوجيّة مركزية. ويشكل هذا الإطار قاعدة للتنظيم الإجتماعي والسياسي الذي يستطيع تحقيق الأهداف متخطيا ما توفره الطرق البرلمانية من الناحية النظرية، مثل بناء وتدعيم الهوية القومية أو الهوية الدينية وتكريس المبادئ الأيديولوجيّة من خلال التنظيمات الحزبية المختلفة. كما وتقوي المشاركة الإنتخابيّة الهويات الجماعية المختلفة داخل المجتمع ذاته. من هنا يتم فرز التيارات الأيديولوجيّة المركزية داخل المجتمع العربي بشكل واضح من خلال النشاط البرلماني الذي يلزم تمييزا واضحا بين الأحزاب المختلفة.

هدف ثالث إضافي هو التعزيز الذاتي للمجتمع من خلال بناء التنظيمات الإجتماعية والسياسية العصرية (الحديثة)، تلك التي تقدر على تمثيل المجموعة أيديولوجيا وتستطيع تعزيز أعضائها. ويشكل تنظيم المجتمع العربي بحد ذاته نشاطا تعزيزيا وذلك بمنأى عن قضايا النجاعة السياسية او النشاط البرلماني. ويمكن للإطار التنظيمي الذي يوفره الحزب أن يشكل أداة للنشاط خارج البرلمان، مثل عمليات الضغط والنشاط الجماهيريين. وعلى سبيل المثال ساهم التنظيم الحزبي لراكاح، بما يتعلق بالنشاط الخارج–برلماني، في إضراب يوم الأرض في العام ١٩٧٦.

السؤال المطروح إذاً: كيف سيتصرف المواطنون العرب في حال وصولهم إلى قناعة بأن الخيار البرلماني قد استنفد وظيفته بكل ما يتعلق بالأهداف الاخرى التي ربطوها به؟ أو ماذا سيحصل عندما سيعملون بوسائل خارج–برلمانية بشكل يلبي حاجاتهم ويجعل الحاجة للمشاركة الإنتخابيّة امرا غير ضروري، عندما يقومون مثلا ببناء مؤسسات بديلة؟

خـــــاتمـــــة

حاولنا في هذا البحث تحليل أنماط تصويت المواطنين الفلسطينيين العرب في الإنتخابات البرلمانية للكنيست الأخير. وبهدف الوقوف على مصادر الثبات او الإختلاف في هذه الأنماط، قمنا بدايةً بشرح مميزات المشهد السياسي الذي تمت هذه الإنتخابات على خلفيته. تطرقنا، بطبيعة الحال، إلى أنواع مختلفة من هذه المميزات الثابتة والمتغيرة وبالأخص تلك الخاصة بدورة الإنتخابات الأخيرة، وهي حصيلة تطورات حدثت في الفترة الزمنية التي فصلت الإنتخابات الأخيرة عن سابقتها. من هذه التطورات هبة أكتوبر ٢٠٠٠، والاجتياح المتجدد للأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضرب السلطة الفلسطينية، وموقف اليسار الإسرائيلي الرخو من هذه السياسة، وتغيير طريقة الإنتخابات في إسرائيل، وغيرها.

يشير تحليل نتائج الإنتخابات للكنيست السادس عشر، كما يُستدل من هذا البحث، إلى تشابه في أنماط التصويت وسلوك الأحزاب المتنافسة ومميزات المناخ العام للإنتخابات مقارنة بالكثير من دورات الإنتخابات البرلمانية السابقة. من ناحية ثانية يمكن أن نلاحظ أن الإنتخابات الأخيرة تميزت ببوادر تغيير مهمة، لا ندري الآن ما هي وجهة تطورها المستقبلية.

يمكن تلخيص أهم هذه البوادر في هبوط نسبة مشاركة أصحاب حق الاقتراع العرب، وتدنّي نسبة تصويت العرب للأحزاب الصهيونية، وازدياد قوة التيار القومي، وبدايات التعامل جدّيًا مع آلية المقاطعة السياسية للإنتخابات وتعدد الجهات الداعية إلى تبنيٍّ هذه الآلية أداةً عمل

سياسي جماعي مستقبلاً. وقد أوضحنا في المقال نفسه أن هناك نسبة، وإن كانت قليلة، من بين العازفين عن المشاركة في التصويت سلكت هذا السلوك انطلاقًا من ايمانها بفائدة المقاطعة.

لم يكن هدفنا من هذا البحث نقل المزيد من المعلومات إلى القارئ فحسب، بل الإسهام بمضمون هذا البحث في دفع القارئ إلى تحليل المعلومات ومعالجتها والتفكير بشكل ارتدادي في قضية المشاركة في الإنتخابات بشكل عام وفي أنماط تصويت الأقلّيّة العربية فيها. الخوض في هذه العملية من التحليل والتفكير الارتدادي مفيدة وضرورية من أجل مَوْضَعة المشاركة في الإنتخابات، والرغبة في التأثير بواسطتها في سياق المشهد السياسي العام في إسرائيل، ان كان ذلك فيما يتعلق بتعامل الأقلّيّة العربية مع المواطنين اليهود ومع الدولة بشكل عامّ، أو فيما يتعلق بموقف هؤلاء تجاه المواطنين العرب ومستقبلهم.

ان فهماً شاملاً لهذا السياق السياسي الذي نتحدث عنه يتطلب، إضافة إلى تحليل الإنتخابات وجدواها باعتبارها أداة عمل سياسي أساسية لدى العرب في إسرائيل منذ ١٩٤٨، تناولاً متعمقاً لحقيقة حضور وغياب آليات عمل سياسي أخرى ولضرورة التفكير في ابتكار آليات جديدة، قد يكون من الممكن بواسطتها تحقيق نقلة في الأوضاع السياسية والإجتماعية للأقلّيّة. والمقاطعة ربما تندرج ضمن هذه الآليات.

اننا نعتقد أن دراسة هذا السياق السياسي مهمّة للغاية اذا لاحظنا حالة الركود التي تكتنف ما يتعلق بالسلوك السياسي للأقلّيّة العربية بضمنه، وهو أمر يثير شديد الاستغراب إذا نظرنا إلى هذه السمة في الوقت الذي تشهد فيه السياسة الإسرائيلية تغييرات خطيرة ومتسارعة فيما يتعلق بتعاملها مع الأقلّيّة العربية في إسرائيل، والشعب الفلسطيني عامة، ودول المنطقة على الإطلاق. فعلى الرغم من الازدياد المطّرد في وتيرة

استعمال مصطلحات تدل على إختلافات جذرية في العلاقات المتبادلة بين الأقلّيّة العربية في إسرائيل وبين الدولة، مثل التكرار الممل للمصطلحات «حدث مفصليّ» و«تطورات مفصلية» و«نقطة شرخ» وما اليه، نجد أن واقع العمل الجماعي الفلسطيني داخل إسرائيل ثابت بدرجة كبيرة، فليس ثمة مفاصل أو حالات قطع وتجاوز . لا بل إنّ الأمور تشهد، منذ أكتوبر ٢٠٠٠، تصعيداً سلبياً من قبل الدولة تجاه الأقلّيّة العربية، في حين يجابه العرب ذلك بنوع من التفهم الخاضع الذي يمنع إمكانيات الإرتقاء بمميزات العمل السياسي الجماعي العربي.

يدفعنا هذا الواقع إلى التفكير في أمر آخر ذي علاقة، وهو ما يتعلق بسوء وتوتر العلاقة بين الأحزاب والحركات السياسية العربية التي تقود الأقلّيّة العربية في إسرائيل، ان كانت تلك المشاركة في الإنتخابات البرلمانية أو الممتنعة عن ذلك. وكنا قد شرحنا هذه العلاقة مطولاً في متن المقال. ونحن إذ نعي جيداً وجود إختلاف بين الأحزاب العربية المختلفة في الأيديولوجيا أحياناً وفي فهم ما تفرضه مقتضيات الواقع، وفي رؤيتها وفهمها للمستقبل، نعتقد أن تحوّل هذه الإختلافات المشروعة إلى نشوء علاقات خلاف وعداء أمر غير مفهوم وغير مقبول، لأنه يعيق إمكانات الانطلاق بالعمل السياسي العربي في إسرائيل.

ملحق١: القوائم العربية المرتبطة بالأحزاب الصهيونية التي حصلت على تمثيل في الكنيست

القائمة	الكنيست	عدد المقاعد	أعضاء الكنيست
القائمة الديمقراطية للناصرة	الأول	2	سيف الدين الزعبي أمين جرجورة
القائمة الديمقراطية لعرب إسرائيل	الثاني	3	سيف الدين الزعبي، جبر داهش معدي، مسعد قسيس
الأحرار والعمل	الثاني	1	صالح خنيفس
الزراعة والتطوير	الثاني	1	فارس حمدان
قائمة عرب إسرائيل الديمقراطية	الثالث	2	سيف الدين الزعبي، مسعدقسيس، (تناوب مع جبر داهش معدي)
التقدم والعمل	الثالث	2	صالح خنيفس، صالح سليمان
الزراعة والتطوير	الثالث	1	فارس حمدان
التعاون والأخوة	الرابع	2	لبيب ابو ركن، يوسف دياب
التقدم والتطوير	الرابع	2	أحمد الضاهر، الياس نخلة
الزراعة والتطوير	الرابع	1	محمود ناشف
التعاون والأخوة	الخامس	2	ذياب عبيد، جبر داهش معدي
التقدم والتطوير	الخامس	2	أحمد الضاهر، الياس نخلة
التقدم والتطوير	السادس	2	سيف الدين الزعبي، الياس نخلة
التعاون والأخوة	السادس	2	دياب عبيد، جبر داهش معدي
التقدم والتطوير	السابع	2	سيف الدين الزعبي، جبر داهش معدي
التعاون والأخوة	السابع	2	دياب عبيد، الياس نخلة
التقدم والتطوير	الثامن	2	سيف الدين الزعبي، جبر معدي
القائمة العربية للبدو والفلاحين	الثامن	1	حماد ابو ربيعة
القائمة العربية الموحدة	التاسع	2	سيف الدين الزعبي، حماد ابو ربيعة (قُتل في منتصف دورة الكنيست وحل محله جبر معدي

ثبت المراجع

العربيّة:

بشارة، عزمي (٢٠٠٢). **لئلا يفقد المعنى، مقالات من سنة الانتفاضة الأولى**. رام الله: مواطن–المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

روزنبرغ، رينا (٢٠٠٢). «حول التجريم الجماعي للمتظاهرين السياسيين»، **دفاتر عدالة**، العدد الثالث (القانون والعنف)، صفحات ٨–٢٢.

سلطاني، نمر (٢٠٠٢). **مواطنون بلا مواطنة– تقرير مدى السنوي الأول للرصد السياسي: إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينية ٢٠٠٠–٢٠٠٢**. حيفا: مدى–المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية.

سلطاني، نمر وصباغ–خوري، أريج (٢٠٠٣). «مقاومة الهيمنة: محاكمة عزمي بشارة». **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد ٥٤، صفحات ٦٣–٨٠.

صعابنة، عميد، روحانا، نديم، محاميد، سليمان (٢٠٠٣). الحرب على العراق، والعلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين. **سلسلة استطلاعات رأي الفلسطينيين في إسرائيل**، رقم ١. حيفا: مدى– المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية.

عبد الغني، عبد الرحمن (٢٠٠٣). «حول العرب في إسرائيل والاسرلة» في: عبد الرحمن عبد الغني وآخرون، **العرب في إسرائيل**. شمل– مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، سلسلة دراسات رقم ١٦.

فرّو، قيس (٢٠٠١). «إعادة صوغ الخصوصية الدرزية في إسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد ٤٥–٤٦ ص ٣٣.

العبريّة:

بويمل، يئير (٢٠٠٢). **تعامل السلطة الإسرائيلية مع العرب في إسرائيل: سياسة، مبادئ وتطبيقات: العقد الثاني، ١٩٥٨–١٩٦٨**. أطروحة دكتوراة، جامعة حيفا.

تقرير لجنة التحقيق الرسمية لفحص الصدامات بين قوى الأمن ومواطنين إسرائيليين في أكتوبر ٢٠٠٠. أيلول ٢٠٠٣.

جبّارين، حسن (٢٠٠١). «إسرائيلية» «تستشرف مستقبل» العرب بناءً على زمن يهودي صهيوني، في فضاء بدون زمان فلسطيني»، **مشباط فيممشال** (القانون والحكم في إسرائيل) عدد ٦ صفحات ٥٣–٨٦.

جمّال، أمل (٢٠٠٢). «الامتناع كمشاركة: حول متاهات السياسة العربية في إسرائيل». في آشر أريان وميخال شمير (محررين)، **الإنتخابات في إسرائيل–٢٠٠١**. القدس: همخون هيسرائيلي لديموكراتيا، صفحات ٥٧–١٠٠.

حريس، رون (٢٠٠١). «ديمقراطية إسرائيلية وسياسة عربية: حركة الأرض أمام المحكمة العليا»، **بليليم**، عدد ١٠. صفحات ١٠٧–١٥٥.

دائرة الاحصاء المركزية في إسرائيل. **كتاب الاحصاء السنوي لإسرائيل رقم ٥٣**، سنة ٢٠٠٣.

دلال، مروان (محرر)، (٢٠٠٣). **أكتوبر ٢٠٠٠ – قانون وسياسة أمام لجنة أور**. شفاعمرو: عدالة– المركز القانوني لحقوق الأقلّيّة العربية في إسرائيل.

روزنفلد، هنري (١٩٦٣). **كانوا فلاحين**. تل أبيب: هكيبوتس همؤوحاد.

روزنفلد، هنري (١٩٧٩). «التركيب الطبقي للأقلّيّة القومية العربية في إسرائيل». حيفا: **محبروت لمحكار ولبيكورت (دفاتر البحث والنقد) رقم ٣**.

ريخس، إيلي (١٩٨٦). **بين الشيوعية والقومية العربية: راكاح والأقلية العربية في إسرائيل ١٩٦٥–١٩٧٣**. أطروحة دكتوراة، جامعة تل أبيب.

ريناوي، خليل (٢٠٠٣). **المجتمع العربي في إسرائيل: أجندة متضاربة**. همخلالا لمنهال.

غانم، اسعد واوستسكي-لزار، سارة (١٩٩٩). **التصويت العربي في إنتخابات الكنيست الخامس عشر**. جبعات حبيبة.

كوفمان، ايلانة ويسرائيلي، راحيل (١٩٩٦). «كلّهم في واحد: تصويت العرب في إسرائيل في إنتخابات ١٩٩٦» في آشر أريان وميخال شمير (محررين)، **الإنتخابات في إسرائيل-١٩٩٦**. القدس: همخون هيسرائيلي لديموكراتيا. صفحات ١٠٧-١٤٨.

لوستيك، إيان (١٩٨٥). **العرب في الدولة اليهودية**. مفراس.

نويبرغر، بنيامين (١٩٩٨). **الأقلّيّة العربية: اغتراب واندماج**. الجامعة المفتوحة.

الإنجليزية:

Bell, Daniel (1999). **The Coming of Postindustrial Society: A Venture in Social Forecasting**. New York: Basic Books.

Ben-Eliezer, Uri (1993). "The Meaning of Political Participation in a Nonliberal Democracy: The Israeli Experience", **Comparative Politics**, Vol. 25, Issue 4, pp. 397-412.

Dalton, Russell (1998). **Citizen Politics: Public Opinion and Political Parties in Advanced Western Democracies**. 2nd Ed., New Jersey: Chatham House.

Ghanem, As'ad (2001). **The Palestinian-Arab Minority in Israel, 1948-2000: A Political Study**. New York, State University of New York.

Ghanem, As'ad & Nadim Rouhana (2001). "Citizenship and the Parliamentary Politics of Minorities in Ethnic States: the Palestinian Citizens of Israel", **Nationalism & Ethnic Politics** 7(4), pp. 66-86.

Ingelhart, Ronald (1997). **Modernization and Postmodernization**. New Jersey: Princeton University Press.

Jackman, Robert (1987). "Political Institutions and Vote Turnout in Industrialized Democracies", **American Political Science Review**, vol. 81, pp. 405-423.

Lustick, Ian (1980). **Arabs in the Jewish state: Israel's control of a national minority**. Austin, Texas: University of Texas Press.

Powell, G. Bingham, Jr. (1986). "American Turnout in Comparative Perspective", **American Political Science Review**, vol. 80, pp. 17-43.

Putnam, Robert (1995). **Making Democracy Work**. New Jersey: Princeton University Press.

Putnam, Robert (2000). **Bowling Alone**. New York: Simon & Schuster.

Rosenhak, Zeev (1998). "New Developments in the Sociology of the Palestinian Citizens of Israel: An Analytical Review", **Ethnic and Racial Studies**, vol. 21, pp. 558-578.

Rosenstone, Steven & John Mark Hansen (1993). **Mobilization, Participation and Democracy in America**. New York: Macmillan.

Rouhana, Nadim (1986). "Collective identity and Arab Voting Patterns", pp. 121-149 in: A. Arian & N. Shamir (ed) **Elections in Israel, 1984**. New Brunswick, N.J.: Transaction.

Rouhana, Nadim (1989). "The political transformation of the Palestinians in Israel: From acquiescence to challenge", **Journal of Palestine Studies**, 18(3), pp. 38-59.

Rouhana, Nadim (1997). P**alestinian citizens in an ethnic Jewish state: Identities in conflict**. New Haven and London: Yale University Press.

Rouhana, Nadim & As'ad Ghanem (1998). "The Crisis of Minorities in Ethnic States: The Case of Palestinian Citizens in Israel", **International Journal of Middle East Studies**, 30, pp. 321-346.

Rouhana, Nadim & Nimer Sultany (2003). "Redrawing the Boundaries of Citizenship: Israel's New Hegemony", **Journal of Palestine Studies**, 33 (1), pp. 5-22.

Sa'di, Ahmad H. (1997). "Modernization as an Explanatory Discourse of Zionist-

Palestinian Relations", **British Journal of Middle Eastern Studies**, Vol. 24, No. 1, pp. 25-48.

Smooha, Sammy & As'ad Ghanem (1998). **Ethnic, Religious and Political Islam Among the Arabs in Israel**. University of Haifa

Sultany, Nimer (2003). **Citizens Without Citizenship - Mada's First Annual Political Monitoring Report: Israel and the Palestinian Minority 2000-2002**. Haifa: Mada- The Arab Center for Applied Social Research.

The Arab Association for Human Rights. **Conditions of Citizenship and Restricted Political Participation** (October 2002).

The Arab Association for Human Rights. **Silencing Dissent - A Report on the Violation of Political Rights of the Arab Parties in Israel** (October 2002).

Yiftachel, Oren (2002). "The Shrinking Space of Citizenship, Ethnocratic Politics in Israel", **Middle East Report** 223 (Available at www.merip.org).

تصويت
بدون
صوت

2
سلسلة
دراسات
مدى